وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للعلوم السياسية زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

التحول الرقمي في العملية الانتخابية الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالبة:

نهاد بولحية

تحت إشراف:

د. عادل جارش

لجنة المناقشة:

حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
عادل جارش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقررا ومشرفا
ليندة خنيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قلِ الرّوح مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أوتِيتمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)

صدق الله العلي العظيم

الإسراء الآية ﴿٨٥﴾

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين

الحمد الله فبالحمد تتم النعم، لقوله سبحانه في محكم تنزيله (لَئِنْ شَكَرْتمْ لَأَزِيدَنَكمْ) ، ولقوله عليه الصلاة والسلام (مَنْ لا يَشْكر النَّاسَ لم يشكر الله ومَنْ أَسْدَى إِلَيْكمْ مَعْروفًا فَكَافئوه فَإِن لَم تَسْتطيعوا فَادعولَه).

إنه ليطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان للأستاذ المشرف عادل جارش على كل النصائح والإرشادات والتوجيهات التي حرص على منحها إياي منذ أن كان الموضوع مطروحا إلى أن أصبح مثبتا للبحث والعمل عليه، بالإضافة الى لجنة المناقشة الموقرين، على ما خصوا به هذا العمل من وقت وجهد في قراءته وتقييمه.

كما لا يفوتني أن اشكر أسرتي العلمية التي كان لها طيب الأثر علي: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

وأتقدم بكل الحب والتقدير إلى كل زملائي في الدفعة (2025-2026) وإلى كل من نلت نعمة التعرف عليه في رحاب المدرسة.

كما أخص بالشكر كل الأساتذة اللذين آمنوا بقدراتي وكانوا دعما علميا وسندا معنويا لي

دمتم ذخرا للأمة ينتفع به.

اللهم انفعني بما علمتني واجعله حجة لي لا علي.

الإهداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

الحمد الله حباً وشكراً وامتناناً ماكنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد الله على البدء وعلى الختام (وَآخِر دَعْوَاهمْ أَنِ الْحَمْد لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.)

اهدي هذا النجاح لنفسي أولاً، ثم الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا لا عمر له...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل أسمه بكل افتخار.. أرجو من الله يرحمك ويتقبلك من الشهداء وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز - رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمة

الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب -أمي الحبيبة

وإلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها الى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني (إخوتي: خالد، سمير، توفيق، رانيا وميلينا)

ولمن أسعدني ولو بكلمة طوال فترتي في القيام بهذه المذكرة.

من قال أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرًا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير التحول الرقمي على معايير النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية الجزائرية، وذلك نظراً لتزايد الاعتماد على الحلول التكنولوجية في إدارة الشأن السياسي خلال السنوات الأخيرة. تتفرع هذه الدراسة إلى عدة محاور أساسية، إذ تحاول أولاً وضع البحث في السياق المفاهيمي والنظري للرقمنة والعملية الانتخابية وتحديد المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بينهما، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تفصّل في مسار انتقال المنظومة الانتخابية الجزائرية من النمط التقليدي الورقي إلى النمط الحديث من خلال إبراز دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية والتعديلات القانونية الجديدة. وأخيراً، يتطرق البحث إلى واقع تجليات هذه الرقمنة ميدانياً والتحديات التقنية، السياسية، والاجتماعية التي تواجهها الجزائر للوصول إلى تحول شامل، مع استشراف الآفاق المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة لهذا المسار. حيث توصلت الدراسة إلى أن للرقمنة الانتخابية تأثيرات آنية ومستقبلية كبيرة في تعزيز نزاهة الصندوق واستعادة ثقة المواطن، بشرط حماية الأمن السيبراني وتوفير بنية تحتية ملائمة للواقع المحلي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي؛ العملية الانتخابية؛ الشفافية والنزاهة؛ السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of digital transformation on the standards of integrity and transparency in the Algerian electoral process, given the increasing reliance on technological solutions in managing political affairs in recent years. This subject branches into several core areas; it first attempts to place the research within the conceptual and theoretical context of digitalization and the electoral process, identifying the theoretical approaches that explain the relationship between them. In addition, it details the transition of the Algerian electoral system from the traditional paper-based pattern to the modern pattern, highlighting the role of the National Independent Authority for Elections, the Constitutional Court, and the new legal amendments. Finally, the research addresses the reality of this digitalization's manifestations on the ground, along with the technical, political, and social challenges Algeria faces in achieving a comprehensive transformation, while forecasting future prospects and expected scenarios for this path. The study concluded that electoral digitalization has significant immediate and future impacts on enhancing ballot integrity and restoring citizens' trust, provided that cybersecurity is protected and an infrastructure suitable for the local reality is ensured.

Keywords: Digital Transformation, Electoral Process, Transparency and Integrity, National Independent Authority for Elections


مقدمة

مقدمة

تمهيـــــــــد

مـع زيـادة اسـتخدام الإنسـان لـلأدوات والتكنولوجيـات والأسـاليب التقنيـة المختلفـة، وخاصـة تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات الحديثـة، والتي تعـد الـدافع الرئيسـي لرسـم ملامـح القـرن الواحـد والعشـرين، شـهدت نظـم المعلوماتيـة والرقمنـة ثـورة كبيـرة، إذ أدت التحـولات الرقميـة المتسـارعة إلى تغييرات جذريـة في جميـع القطاعـات، فـالتحول الرقمي، خصوصـاً في ظـل الظـروف الحاليـة ، بـات ضـرورة ملحـة لمـا لـه مـن تـأثيرات إيجابيـة على البشـرية، كمـا أن الاسـتخدام الأمثـل للتكنولوجيـا يسـهم في تعزيـز سـير العمـل داخـل المؤسسـات وتـوفير الوقـت والجهـد بشـكل متـزامن، وقـد سـاعدت التكنولوجيـا علـى إنشـاء بيئـة جديـدة أكثـر تطـورًا وسـرعة، وخلقـت ضـغوطات على مختلـف القطاعـات والمؤسسـات للالتـزام ومواكبـة التغيير. و في الاطـار السياسـي، فـإن إدخـال الرقمنـة في إدارة العمليـة الانتخابيـة يعـد مـن المواضيـع المهمـة في الـدول الديمقراطيـة التي تسـعى إلى تحقيـق أكبـر قـدر مـن المشـاركة السياسـية، خصوصـاً إن هـذه التقنيـات تـوفر للناخـب السـهولة والسـرعة والثقـة لإتمـام عمليـة الانتخـاب، فقـد كانـت الانتخابـات في السـنوات الأخيـرة ارضـا خصـبة لادخـال تقنيـات جديـدة لا سـيما في الجزائـر فقـد اتفـق المهتمـون بأنمـاط المشـاركة السياسـية على أن الإعـلام هـو أحـد أنـواع المشـاركة المـؤثرة غيـر المباشـرة، لأنـه يـوفر للأفـراد فرصـة فهـم القـرارات المتخـذة مـن طـرف الدولـة، كمـا تمـنحهم فرصـة التعبيـر عـن الـرأي، ومـع تطـور تكنولوجيـا الاتصـال أصـبح أمـام الحمـلات الانتخابيـة إمكانـات جديـدة لتفعيـل الممارسة السياسية .

تعـد الجزائـر مـن الـدول التي سـعت لمواكبـة التحـولات الرقميـة العالميـة مـن خـلال دمـج التكنولوجيـا في شـرايين الإدارة العموميـة ولـم تكـن المنظومـة الانتخابيـة بعيـدة عـن هـذا التوجـه. ومـع ذلـك، فـإن الانتقـال مـن الـنمط التقليـدي إلى الـنمط المـرقمن يطـرح تسـاؤلات عميقـة تتعلـق بمـدى جاهزيـة البنيـة التحتيـة، والثقـة الشـعبية في هـذه الوسـائل، ومـدى مسـاهمة هـذه الرقمنـة فعلياً في تعزيز الشفافية والحد من العزوف الانتخابي.

1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب لا سيما منها الجانب العلمي والعملي، ففي الجانب العلمي للموضوع فهو يتمحور حول اظهار أهمية ومزايا رقمنة العملية الانتخابية باعتبارها عائدا من عوائد تطبيق الحكومة الالكترونية، كما يعتبر الموضوع حديث الساعة في الجزائر بتزامنه مع الانتخابات التشريعية الحالية باعتبار أنها اختبار العملية الانتخابية.

أما الجانب العملي، فيكمن في إبراز دور وأهمية التحول الرقمي في عصرنة الإدارة، وتحويلها من إدارة تقليدية ويدوية الى إدارة الكترونية، نظراً لان الوسيلة ظهرت حديثا، فمن الجيد معرفة مدى استجابة الدول عامة والجزائر خاصة لهذه الوسيلة في أنظمتها وكذلك ابراز التسهيلات المصاحبة للتحول الرقمي في الحملات الانتخابية بمختلف مراحلها الثلاث (قبل الانتخابات، أثناء الانتخابات، بعدها).

2. أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد وتختلف أسباب اختيار الموضوع، فمنها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي، فالأسباب الذاتية تتجلى فيما يلي:

- الاهتمام الشخصي المتزايد بقضايا التحول الرقمي، وتأثيره المتفاقم على مؤسسات الدولة خاصة في ظل التطور التكنولوجي السريع.

- التخصص الذي دفع بالباحث البحث في المواضيع الراهنة التي تمس علاقة المواطن بالحكومة، أيضا الفضول الأكاديمي حول مسألة كيف يمكن للتكنولوجيا ان تعزز من نزاهة وشفافية الحملات الانتخابية.

وأما الأسباب الموضوعية التي على أثرها تم اختيار الموضوع فتشمل ما يلي:

- أهمية عملية الرقمنة في الانتخابات ودورها الايجابي في تحقيق المنفعة العامة.

- ترسيخ الديمقراطية الالكترونية التي أصبحت معيارا يقاس به مدى تقدم الدول وتخلفها ديموقراطياً.

- ندرة الدراسات التي تتناول التحول الرقمي في العملية الانتخابية الجزائرية تحديدا تجعل من هذا البحث مساهمة علمية تثري المكتبة الأكاديمية.

3. أهداف الدراسة:

وقد تم التطرق في هذه الورقة البحثية الى العديد من الأهداف التي نسعى الى تحقيقها نذكر منها:

- تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية رقمنة العملية الانتخابية في تعزيز الشفافية والنزاهة والتقليل من الأخطاء المصاحبة لهذه الأخيرة.

- التعريف بمزايا التوجه الجديد الذي اعتمدته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمقارنة مع نظام التصويت التقليدي استنادا إلى معايير الدقة، والسرعة، والأمن المعلوماتي.

- تبيان اهم التحديات والآفاق المستقبلية لتي تواجه عملية التحول الرقمي في الحملات الانتخابية.

4. الإشكالية:

وفي ضوء ما سبق تتبلور الإشكالية الآتية:

كيف يمكن للتحول الرقمي ان يعزز من تسهيل وتشفيف العملية الانتخابية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالتحول الرقمي والعملية الانتخابية؟

- كيف أثرت المنصات الرقمية (مثل الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات) في تبسيط إجراءات التسجيل والرقابة على العملية الانتخابية؟

- ما هي المعوقات التقنية والبشرية التي تواجه التحول الرقمي الكامل والشامل للانتخابات في الجزائر؟

5. الفرضيات:

وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، نضع الفرضيات الاتية:

-يسهم التحول الرقمي في العملية الانتخابية في تعزيز النزاهة وتقليل الأخطاء الادارية مقارنة بالأساليب السابقة.

-توفر بنية تحتية رقمية قوية يساهم في تحسين فعالية تطبيق التحول الرقمي في الانتخابات.

6. مفاهيم الدراسة:

سنركز فيما يلي على عرض مفاهيم رئيسة في عملنا هي: الحملات الانتخابية، الحكومة الالكترونية، الديموقراطية باعتبارها محركات العلاقة بين متغيري الدراسة.

أ. الحملات الانتخابية

الحملات الانتخابية هي طريقة تحضير المرشحين والأحزاب السياسية لأفكارهم ومواقفهم بشأن القضايا، وعرضها على الناخبين في الفترة السابقة ليوم الانتخابات، فيستخدم المرشحون مجموعة متنوعة من التقنيات لبلوغ الناخبين ونقل رسائلهم إليهم، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، ومحاولة التأثير فيهم

بكل الوسائل والأساليب والإمكانات المتوفرة من خلال جميع قنوات الاتصال والإقناع بهدف الحصول على أصوات الناخبين وتحقيق الفوز وفق خطة وحملة تسويقية منظمة ومدروسة.[1]

.ب تعريف الحكومة الالكترونية:

هي إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفر فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني أو هي قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين وبأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان.[2]

.ج تعريف الديموقراطية:

فيما يخص مصطلح الديمقراطية يرى ديفيد هلد أنها عند دخول الإنجليزية في القرن السادس عشر عبر كلمة ديمقراطي الفرنسية، غير أن جذورها إغريقية، إنها متحدّرة من ديمقراطيا (demokratia) المركبة من كلمتي ديموس (demos) وكراتوس (kratos) اللتين تعنيان الشعب والحكم على التوالي أي حكم الشعب. فالديمقراطية تعني صيغة للحكم تكون فيها السلطة للشعب بدلاً من الملوك والطبقات الارستقراطية .[3]

7. الدراسات السابقة:

تم في هذا البحث ال اعتماد على العديد من الدراسات السابقة التي أغلبها تناولت الموضوع بشكل جزئي أو لنقل توليفة من الدراسات المتنوعة التي تحاول تقديم أطر فكرية لفهم حقيقة الظاهرة المدروسة إذ تم ال اعتماد على مرجع رئيسي (كتاب) المعنوَن

[1] رائدة عاشور عبد العزيز بسيوني، الحملات **الانتخابية عبر الإعلام الجديد**، المكتب العربي للمعارف القاهرة 2017، ص 38.

[2] عبد المومن خليف، **الحكومة الالكترونية في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2019،ص 6.

[3] هاشم الميلاني، **الديموقراطية من الإغريق الى عالم ما بعد الحداثة**، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط01 ،2017، ص 12.

ب introducing electronic voting :essential consederation (مقدمة الى التصويت الالكتروني :اعتبارات جوهرية) ،الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات international), (IDEAشارك في تأليفه مجموعة من الخبراء الدوليين في تكنولوجيا الانتخابات ابرزهم ادو لومو Adu Lohmu ، روبرت كريمير Robert Krimmer، والذي ركزوا في على ماهية التصويت الالكتروني بالإضافة إلى اهم العقبات التي تواجه هذا الأخير (القانونية ،التقنية و الاجتماعية).

و تأتي أيضا دراسة نهلة جديدي والمكي دراجي المعنونة بـ رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر: الواقع والآفاق، والمنشورة في مجلة المحكمة الدستورية (العدد 04، سنة 2024)، لتشكل مرجعاً وطنياً حديثاً يربط بين النظرية والتطبيق ، حيث ركز الباحثان فيها على تشخيص واقع البنية التحتية الرقمية في الجزائر ومدى مواءمتها للمعايير الدولية، مع تسليط الضوء على الآليات القانونية والتقنية المستحدثة لتأمين المسار الانتخابي الرقمي، وصولاً إلى استشراف العقبات والآفاق المستقبلية لتوطين هذه التجربة في البيئة السياسية الجزائرية.

وجاءت دراسة نور الدين بيطاط ونبيل كريبش المعنونة بـ تقنيات التصويت الإلكتروني كأداة لتحسين العملية الانتخابية، والمنشورة في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (جامعة باتنة، المجلد 10، العدد 18، سنة 2018)، مركزة على الدور الوظيفي للتكنولوجيا في تعزيز كفاءة المسار الانتخابي من حيث الدقة والسرعة حيث استعرض الباحثان من خلالها مختلف النماذج التقنية للاقتراع الرقمي، مع التركيز على مبدأ الأمن الانتخابي، وصولاً إلى تبيان أثر الرقمنة في تعزيز الشفافية والثقة السياسية لدى الناخب.

8. صعوبات الدراسة:

موضوع التحول الرقمي يظهر على انه موضوع الساعة لكن واجهت فيه العديد من الصعوبات مثل:

-محدودية المراجع خاصة (الكتب) الرابطة بين علاقة الرقمنة والعملية الانتخابية وهذا متعلق بحداثة هذا الموضوع خاصة في الجزائر.

- المراجع باللغات الأجنبية، بالتالي صعوبة الترجمة للغة العربية

التشابه بين المصطلحات: التحول الرقمي، الحكومة الالكترونية، التصويت الالكتروني.

9. مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج لكون موضوع الدراسة يتطلب تحليل مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتحول الرقمي في العملية الانتخابية، وفهم الآليات التي يتم من خلالها تنظيمها في ظل استخدام الوسائل والتقنيات الرقمية.

منهج دراسة الحالة: تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، حيث اتّخِذت المنظومة الانتخابية الجزائرية كحالة للدراسة والتحليل، وينبع هذا الاختيار من ضرورة تفكيك واقع الرقمنة في الجزائر بشكل عميق ومكثف، وتتبع تجليات هذا التحول من خلال المنصات الإلكترونية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والوقوف على التحديات والآفاق الخاصة بالبيئة الجزائرية..

10. تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة، تعتمد الدراسة على خطة بحث مقسمة إلى ثلاثة فصول، ينتقل فيها التحليل من التأصيل المفاهيمي والنظري إلى دراسة الحالة الجزائرية وصولاً إلى تقييم الواقع واستشراف المستقبل، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: يمثل المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث يسلط المبحث الأول الضوء على ماهية التحول الرقمي من خلال ضبط مفهوم الرقمنة وأهميتها وأساسياتها، بينما يخصص المبحث الثاني لتفكيك مفهوم العملية الانتخابية وأنظمتها ووظائفها. وينتهي الفصل بمبحث ثالث يربط بين المتغيرين عبر استعراض العلاقة بين الرقمنة والانتخابات من منظور تنظيري، بالاعتماد على نظريتي التحديث والانتشار الشبكي لتفسير أبعاد هذا التداخل.

الفصل الثاني: يركز على واقع العملية الانتخابية في الجزائر وتطورها من المرحلة التقليدية إلى الرقمنة، حيث يقدم المبحث الأول لمحة تاريخية عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأهم التعديلات الجديدة. ويتناول المبحث الثاني مأسسة العملية الانتخابية من خلال شرح دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية، بينما يخصص المبحث الثالث لتحليل استراتيجية التحول الرقمي في الجزائر وأهداف الانتقال من الطريقة التقليدية إلى الأساليب الحديثة في إدارة الاستحقاقات.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لتقييم رقمنة الانتخابات في الجزائر بين الواقع والتحديات؛ حيث يستعرض المبحث الأول تجليات الرقمنة ميدانياً من خلال التسجيل الإلكتروني والمنصات الرقمية لتسيير الانتخابات. وفي المبحث الثاني، يتم تحليل التحديات التي تعترض هذا المسار في أبعادها التقنية والسياسية والاجتماعية. وتختتم الدراسة في المبحث الثالث برسم الآفاق المستقبلية لهذا التحول، من خلال استشراف سيناريوهات تفاؤلية وأخرى تشاؤمية حول مآل الرقمنة في المنظومة الانتخابية الجزائرية.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

تمهيد:

في ظل الثورة العلمية المعاصرة التي تقودها الرقمنة، تحول العالم الى قرية صغيرة تختفي فيها الحواجز الزمنية والمكانية، حيث لم يعد تدفق المعلومات مجرد وسيلة لنقل الخبر، بل صار مشهد القرن بامتياز، المعيار الرئيسي الذي تقاس به نهضة المجتمعات أو تراجعها. هذا التحول الجذري لم يغير ملامح السياسة والاقتصاد فحسب، بل أعاد صياغة الوجدان الاجتماعي والثقافي، واضعاً المؤسسات التقليدية أمام تحدٍ واضح، فإما التكيف مع سرعة المعالجة والتدفق، أو الانعزال عن واقع يقدس الدقة والاستمرارية.

من قلب هذه التغييرات الكبيرة، ولدت الإدارة الرقمية كطريقة ذكية وحضارية لخدمة الناس. هي ليست مجرد أجهزة وبرامج، بل هي فكرة جديدة ومبتكرة تعبر عن مدى تطورنا اليوم. هذه الإدارة تفتح أبواباً واسعة للعمل عن بعد وبمرونة عالية، وهي تختلف تماماً عن الطرق القديمة والمعقدة التي كنا نعرفها. في جوهرها، هي نموذج يجمع بين التكنولوجيا وبين خدمة الإنسان، هدفها الأساسي أن تجعل الحصول على المعلومة سهلا ومتاحا للجميع وجعل الحياة اكثر يسرا.

المبحث الأول: التحول الرقمي- محاولة فهم –

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

عند الحديث عن الرقمنة بشكل عام ،ببساطة هي الطريق الذي نعبر من خلاله من العالم التقليدي إلى عالم التكنولوجيا، فهي عملية تحويل كل ما هو ورقي أو مادي (مثل الصور الفوتوغرافية، المستندات، و المعطيات) إلى لغة رقمية بصرية يفهمها الكمبيوتر ويتعامل معها، هذا التحويل يجعل من السهل علينا حفظ هذه المعلومات، معالجتها، ومشاركتها مع الآخرين في لحظات، ولأن هذا المفهوم واسع وعميق، سنقوم بتوضيحه من خلال رحلة بسيطة تبدأ بالتعرف على تعريفها الدقيق (ما هي الرقمنة؟)،ثم التطرق للمفاهيم المرتبطة بها لنرسم صورة كاملة وشاملة.

تعريف الرقمنة لغة:

ومصدرها فعل، رَقَمَ يرقّم، ترقيمًا، فهو مرقّم ، والمفعول مرقَم جمع رَقْمِ سَجَّلَ أَرْقَاماً فِي مذَكِّرَتِهِ : عَلَامَات الأَعْدَادِ من 0 إلى 10. [1]

تعريف الرقمنة اصطلاحا:

تعرَّف الرقمنة بأنها منظومة متكاملة تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل الإجراءات الإدارية التقليدية إلى عمليات تدار بوسائل رقمية حديث، وهي تمثل توجهًا استراتيجيًا ينسجم مع متطلبات عصر المعلومات، إذ تسعى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات وسائر المتعاملين، مع الاستغلال الأمثل للبيانات

[1] المعجم الالكتروني عربي عربي،"الرقمنة " متاح على:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar تم الاطلاع بتاريخ: 23فيفري 2026.

والمعطيات المتاحة. ويتحقق ذلك عبر تعبئة مختلف الموارد المادية والبشرية والتنظيمية ضمن بيئة إلكترونية متطورة، بما يضمن رفع مستوى الأداء وتعزيز الكفاءة وتوفير الوقت والجهد.[1]

ولقد تعددت تعريفات وتصورات المفسرين التي تداخلت مع بعضها البعض عند تناول موضوع الرقمنة فكل يعرفها حسب تخصصه والزاوية التي ينظر إليها، نذكر فيما يلي أبرز التعريفات حول الرقمنة:

يعرفها تايلور انها :"هي كل ما ليس له لون، أو حجم، أو وزن، ويستطيع السفر في سرعة الضوء، أي أن الرقمنة من الناحية العملية هي نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من النقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها" .[2] يقصد تايلور ان المعلومة في شكلها الرقمي قد تحررت من القيد الفيزيائي حيث في السابق، كانت المعلومة (كتاب، جريدة، سجل انتخابي) لها وزن وحجم وتشغل حيزاً في المكتبات ،بينما اليوم ، ملايين البيانات تخزن في رقاقة صغيرة أو في سحابة إلكترونية

اما عند ساشلومف فمصطلح الرقمنة اشمل مما يقابله عند البعض الآخر وهو مصطلح المسح الضوئي، حيث إن الرقمنة لا تقتصر على المسح فقط بل تقوم بتحويل المواد التقليدية كالصور والكتب والتسجيلات الصوتية وتسجيلات الفيديو وغيرها إلى شكل مقروء بواسطة الحاسب سواء تطلب ذلك التحويل استخدام الماسحات الضوئية أم لا.[3]

المطلب الثاني: الرقمنة: الأسباب والأهمية

- أسباب اللجوء إلى عملية الرقمنة

[1] جمال الدين دندن، **آفاق الرقمنة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر 01، المجلد 06، عدد خاص، 2023، ص 58.

[2] نجلاءأحمد يس، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 16.

[3] **المرجع نفسه** ،ص17.

هنالك غالبا ثلاث دوافع رئيسية أدت بظهور الرقمنة وهي:

1. **زيادة التكاليف والضغوطات على الميزانية**: حيث أن التراجع الكبير في إيرادات كثير من الدول لا سيما البترولية منها وبخاصة بعد سنة 2014 جعل من تخفيض حجم إنفاقها أولوية قصوى لذلك لجأت إلى تدابير لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية بأكثر فعالية وقد وجدت في التكنولوجيا الرقمية فرصة لذلك.
2. **متطلبات الزبائن المواطنين**: إن انتشار وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات لدى الشعوب أدى إلى المطالبة بمستوى أرقى من الخدمات الحكومية والمنتجات كما وفرت قنوات تواصل جديدة أمام المؤسسات والحكومات لمعرفة متطلبات المواطنين والزبائن وآرائهم مما أدى إلى تطوير وترقية جانب الرقمنة لديها.
3. **توجهات الحكومة**: حيث أن اعتماد الحكومة لمنهج التخطيط الرأسي من القمة إلى القاعدة في اتخاذ قراراتها ومن أجل تفعيل خططها بسرعة وفعالية أكبر تجد نفسها ملزمة بإدراج برامج التحول الرقمي ضمن قائمة أولوياتها ضمن الرؤية الاستراتيجية والخطط الوطنية.

إلى جانب الدوافع السابقة الذكر فقد مثلت التكنولوجيا الرقمية خلال جائحة كورونا 2020الخط الرفيع الذي يضمن البقاء في المنزل مع استمرارية العمل ،هذا يعتبر من أهم العوامل التي أدت بالجزائر ل اتخاذ هذه الخطوة حيث مكنت من تحقيق الحد المطلوب من استمرارية المرافق العامة دون الاضطرار لخرق قواعد الحظر المنزلي الأمر الذي زاد من أهمية الرقمنة وجعلها أداة محورية في تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بعدما كانت هدفا في حد ذاتها.[1]

أهمية الرقمنة

[1] لخضر بن سعيد، مصطفى رديف، **حتمية التحول الرقمي في الجزائر و افاقها في ظل تداعيات ازمة كورونا**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6 العدد 1 ص335.

جاءت الرقمنة نتيجة للتطور المتسارع الذي شهده البحث العلمي في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة والإعلام الآلي وأنظمة الشبكات حتى أصبحت ميزة تنافسية بين الدول المتطورة ومعيارا لتقدم وتخلف المجتمعات، وقد عرفها البعض بأنها آلية لتحويل ونقل المعلومات والوثائق بكل أشكالها من النمط الورقي التقليدي إلى النمط الرقمي، وكذلك هي ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة الإلكترونية من حيث تحويل المعلومات والبيانات ومعالجتها بدقة بهدف الحصول على خدمات ذات جودة عالية[1] .

و عليه يتضح لنا أن الرقمنة من الناحية الوظيفية هي عملية تقنية تهدف إلى الانتقال من وضعية تقليدية إلى وضعية جديدة لأجل تقديم خدمات أفضل، وقد ارتبط هذا المعطى في سياقه الرسمي بمجال الإدارة والتسيير، وتتجسد هذه الأفضلية بين الوضعية السابقة والوضعية الجديدة المرقمنة في جملة من الإيجابيات على رأسها التسريع في تقديم الخدمات وتنفيذ العمليات الإدارية من خلال تبسيط واختصار الوقت والجهد على العاملين والمتعاملين في آن معاً، وكذلك تخفيض التكاليف التي كانت سائدة في الأنماط التقليدية للتسيير، بالإضافة إلى تجسيد مبدأ الشفافية في الخدمات المقدمة وفي كل العمليات الإدارية[2].

إن هذه الوظائف التي تقدمها الرقمنة اليوم تتوافق كثيرا مع الغايات التي كانت العديد من نظريات التنظيم تسعى إلى تحقيقها منذ عقود بأساليب تقليدية، بل أكثر من ذلك فقد ساهمت الرقمنة في وضع نماذج وأساليب علمية أكثر دقةً وعقلانية ورشدا في مجال التسيير والإدارة ، حتى أنها اختزلت معايير الزمان والمكان في الكثير من المعاملات الرسمية، وهو ما نلاحظه اليوم محليا وعالميا أن أبسط التعاملات الرقمية تتيح للأفراد تلبية حاجاتهم المختلفة عن طريق تطبيقات ومنصات رقمية من أي مكان دون اللجوء إلى ضرورة التنقل من مكان لآخر، وهناك الكثير من الإيجابيات التي انتجتها الرقمنة خاصة في الدول المتقدمة سواء في الجانب المؤسساتي أو حتى في باقي الخدمات والتعاملات الأخرى الخارجة عن الإطار التنظيمي.

[1] بريزة بوزعيب، **الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر**، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الإدارية، المجلد 5 العدد 02، سنة 2022، ص400.

[2] نجلاء احمد، **مرجع سابق**، ص ص 74_73.

و عليه ،فإن الرقمنة كفكرة ليست وليدة اليوم بلي هي مجهود علمي وتراكم معرفي منذ عقود انطلاقا من اختراع الحواسيب البسيطة والأنترنت إلى عصر الذكاء الاصطناعي والألياف البصرية ولا يزال هذا المجهود العلمي في ديناميكية متسارعة للوصول مستقبلا إلى تقديم تقنيات وخدمات أكثر من الخدمات التي يقدمها حاليا، لذلك من الصعب حصر مفهوم الرقمنة والخدمات التي تقدمها في عناصر محددة نظرا لاتساع دائرة الأبعاد والمؤشرات والوظائف التي يضمها هذا المفهوم.[1]

المطلب الثالث: أساسيات التحول الرقمي

عملية التحول الرقمي ليست مجرد ضغطة زر أو توفير أجهزة حديثة، بل هي سيمفونية متكاملة تتطلب تناغم عدة أطراف ومقومات لضمان نجاحها بداية بالبنية الأساسية للرقمنة، العامل البشري المؤهل (من عاملين ذوي كفاءات عالية في ميدان التكنولوجيا) وكذلك العامل المالي. يمكننا تلخيص هذه الرحلة التحولية في عدة ركائز أساسية تجعل من الرقمي واقعاً ملموساً وفعالاً.

أولاً: البيئة التشريعية (المظلة القانونية)

لا يمكن لأي نظام جديد أن يستقر دون حماية وقواعد واضحة، لذا تأتي الاساسيات القانونية كخطوة أولى لإقرار قوانين وتشريعات مرنة تحمي الحقوق الرقمية، وتشرعن المعاملات الإلكترونية، وتخلق بيئة آمنة تمنح الثقة للمستخدم والمسؤول على حد سواء.

ثانياً: إعادة هيكلة الفكر الإداري

[1] شافية جاب الله، واقع **ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحه. الفساد**، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 2، العدد2، نوفمبر 2013، ص ص 102-103.

الرقمنة ترفض البيروقراطية المعقدة، لذا تتطلب **المتطلبات التنظيمية والإدارية** شجاعة في تغيير الأساليب القديمة؛ وذلك عبر تبسيط الإجراءات الحكومية، وتطوير الهياكل الإدارية لتصبح أكثر مرونة واستجابة، مما يضمن تدفق العمل بسرعة وكفاءة بعيداً عن التعقيد.

ثالثاً: العصب التقني والبشري

وهي الركيزة التي تجمع بين الآلة والذكاء الإنساني، وتنقسم إلى ثلاثة محاور:

- **شرايين التواصل:** توفير بنية تحتية قوية لشبكات الاتصالات والإنترنت السريع، فهي الأساس الذي يبنى عليه كل شيء.

- **ثروة المعلومات:** بناء أنظمة معلومات ذكية قادرة على جمع البيانات من مصادرها بدقة، وتحويلها إلى أداة مفيدة لصناع القرار.

- **الإبداع البرمجي والمهارة البشرية:** لا قيمة للبرمجيات المتطورة دون لمسة إنسانية خبيرة؛ لذا فإن الاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها هو الضمان الحقيقي لتشغيل هذه الأدوات بكفاءة وابتكار.[1]

وعليه الرقمنة هي نتاج تلاحم القانون الذكي، والإدارة المرنة، والتقنية المتطورة، يقودها جميعاً عامل بشري مؤهل ودعم مالي مستدام.

[1] علي حميدوش، حميد بوزيدة ،"**اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد"**،المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي،المجلد 08العدد 01 سنة ،2020 ،ص 47.

المبحث الثاني: العملية الانتخابية: محاولة للفهم

تعتبر الانتخابات المظهر الارقى والأكثر حضارية للوصول الى السلطة فهي البديل الإنساني للقوة والغلبة، وتعمل بدل ذلك على إضفاء روح التسامح في الدولة، وتقبل نتائج الانتخابية مهما كانت، كما تعمل اهذه العملية من تحويل المواطن من مجرد متفرج ساكن الى شريك فاعل ومؤثر ما يشعره بروح المسؤولية في اتخاذ وصنع قرارات سياسية وذلك عبر اخيار ممثليه الذين يحوزون على موافقة ورضا اغلبية الشعب.

وتعتبر الانتخابات الحجر الأساس لبناء دولة القانون لأنها تلمس ادق التفاصيل اليومية للناس ومن أجل ذلك تأتي القوانين و التشريعات المتعلقة بنظام الانتخابات لضبط العملية بجملة من الضمانات، والتي تكون تعبيرا حقيقيا في الاختيار الحر عن طريق الاقتراع العام والمباشر الذي ينبغي أن يجري في إطار احترام حريات الأفراد بشفافية وصدق[1].

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات.

انطلاقا من أن لكل فرد الحق في المشاركة في إدارة شؤون بلده مباشرة، أو من خلال ممثلين منتخبين بشكل حر فإنه يحق لكل دولة إتباع نظام انتخابي ديمقراطي ونزيه يضمن لمواطنها حياة مستقرة، وعليه يعرف الانتخاب:

لغةً: (اسم) ويعني: الاختيار.

والانتخاب: إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو قانون ليختار بمقتضاه شخص، أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة، أو لعضويتها، أو نحو ذلك.

انتخب (فعل) ويعني انتخب ينتخب انتخابا، انتخب فلان صوت له واختاره بإعطائه صوته في الانتخابات. انتخب الشعب نوابه اختارهم انتفاهم من بين المرشحين.[2]

[1] سليمان بوجانة،حميد حلايمي،**النظام الانخابي في الجزائر ودوره في تعزيز الديمقراطية** ،مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قالمة، 2021/2020، ص06.

[2] معجم المعاني،كلمة انتخاب.

والانتخاب اصطلاحًا:

هنـاك تعـاريف عديـدة ومتنوعـة لـنظم الانتخـاب، نتيجـة لاخـتلاف الظـروف الاجتماعيـة والاقتصـادية في المجتمعـات، وكـذلك تنـوع واخـتلاف الأنظمـة السياسـية في المجتمعـات، ويمكـن أن تعـرف الانتخـاب بأنـه: عبـارة عـن قواعـد قانونيـة تحـدد الأسـاليب والمعـايير لتنظـيم وممارسـة العمليـة الانتخابيـة. **ويعـرف ايضـاً** على انـه: عمليـة يختـار فيهـا النـاخبون ممثلـهم على المسـتوى المحلي أو الإقليمي أو الـوطني. وتسـتخدم الانتخابـات أيضـا لاختيـار ممثلـين في منظمـات أخـرى مـن قبيل النقابات، أو الجمعيات، أو الأحزاب السياسية.[1]

وتعـرّف الانتخابـات ايضـا اختيـار يـتم عـن طريـق التصـويت (الموافقـة) حيـث يـدعى جميـع الأشـخاص الـذين لهـم الحـق في التصـويت، أي النـاخبين، للمشـاركة. يهـدف الانتخـاب إلى اختيـار فـرد أو أكثـر لشـغل منصـب منتخـب (سياسـي، اقتصـادي، جمعـوي، نقـابي، اجتمـاعي، إلـخ) يمثلـون خلالـه نـاخبيهم.[2] ومـن خـلال تصـويتهم، يمـنحهم النـاخبون الشـرعية اللازمـة لممارسـة السلطة المرتبطة بالمنصب الذي انتخبوا له.

مـن خـلال التعريفـات المقدمـة يمكـن القـول كتعريـف إجرائـي ان الانتخـاب هـو الوسـيلة الديمقراطيـة الوحيـدة لإسـناد السـلطة للحكـام ويعـد ركيـزة كـل حكـم ديمـوقراطي سـليم لكونـه يشـكل الأسـاس في تجسـيد مفهـوم السـيادة الشـعبية - حـق الشـعب - و بمفهـوم اخـر هـو الاختيار الحر للفرد او مجموعة افراد لمن يمارس عليهم شؤون السلطة السياسية.

المطلب الثاني: أنواع النظم الانتخابية:

[1] الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات، تاريخ الاطلاع :24 /2026/02، https://parliament2015.elections.eg/

[2] Toupictionnaire,le dictionnaire de politique,"Election".19 septembre 2006.

بـدأت دراسـة نظـم الانتخـاب تحتـل مكانـة مهمـة لـدى الفقـه الدسـتوري والسياسـي مـع بـدايات القـرن العشـرين، حينمـا تبـين لهـم مـا لهـذه الأنظمـة السياسـية مـن تـأثيرات واسـعة وعميقـة علـى المؤسسـات الديمقراطيـة بجميـع صـورها وأسـاليب عملهـا، وقـد تعـددت نظـم الانتخـاب وتنوعـت تبعًـا للبيئـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة لكـل دولـة وكـذلك مـدى انتشـار قـيم الديمقراطيـة فيهـا، ولـم يكـن ظهـور الـنظم السياسـية الانتخابيـة المعروفـة اليـوم كانـت دفعـة واحـدة وفي زمـان ومكـان واحـد، فقـد كـان أول الـنظم ظهـورًا هـو نظـام الأغلبيـة وفي أمكنـة متعـددة ، بعـدها بـدأت الأنظمـة الأخـرى تتـوالى شـيئ ا فشـيئا[1] وتماشـيًا مـع الدراسـات المتخصصـة فإنَّ أهم هذه النظم هي:

1. نظام الأغلبية/التعددية:

يعتمـد نظـام الأغلبيـة / التعدديـة علـى الـدوائر لانتخابيـة (المنـاطق) ضـمن النطـاق الجغرافي الـذي تغطيـه الهيئـة المنتخبـة. قـد تطبـق هـذه الأنظمـة في دوائـر انتخابيـة ذات عضـو واحـد أو عـدة أعضـاء. يفـوز المرشـح أو الحـزب الـذي يحصـل علـى أعلـى عـدد مـن الأصـوات (التعدديـة) أو في حـالات أقـل شـيوعًا ، علـى أغلبيـة الأصـوات مهمـا كـان تعريفهـا، في الـدائرة الانتخابية، بجميع المناصب التمثيلية لتلك الدائرة.[2]

- نظام الفائز الأول (FPTP)

في نظـام الفـائز الأول الـذي يعـرف أحيانـا باسـم (التعدديـة ذات الـدوائر منفـردة العضـوية) ، ويسـمى أيضـا بالأغلبيـة النسـبية ، يعـد المرشـح الـذي يفـوز بـأكثر الأصـوات هـو الفـائز [3] و مـن ناحيـة أوضـح ،يكتفـي نظـام **الأغلبيـة النسـبية** بحصـول المترشـح علـى أكبـر عـدد مـن الأصـوات

---

[1] ردمد ورقي، **النظم الانتخابية "الأساليب والأنواع والطبيعة القانونية** «، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية م09،عدد 02 سنة 2025،ص900.

[2] Alan wall ,**electoral systems Breifing papers** ,(usa,2024)p05.

https://aceproject.org/ero-en/topics/electoral-systems/SDOC1584.pdf

(FPTP) : First Past The Post: الفوز للأكثر أصواتا

[3] سعد مظلوم عبدالله العبدلي، **ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات**، المرجع الالكتروني للمعلوماتية ،2-11-2025 ص64.

https://ns1.almerja.com/more.php?idm=283847

الصحيحة مقارنة بمنافسيه، بغض النظر عن النسبة المئوية التي حققها. وبناءً على ذلك، يمكن للمترشح الفوز بمقعده حتى لو حصل على صوتين فقط، في حال نال بقية المنافسين صوتاً واحداً لكل منهم؛ فالنص يعتدّ هنا بالترتيب التصاعدي للأصوات لا بالحد الأدنى المطلوب للأغلبية المطلقة.

بعض المزايا الهامة لنظام الفائز الأول: يمكن لهذا النظام توحيد الأحزاب وحصرها، غالبًا في حزبين رئيسيين (يساري و يميني)، يتناوبان عن السلطة مما يتيح للناخبين خيارًا واضحا و يؤدي الى تشتت أحزاب الأقليات و اختفاء الأحزاب الصغيرة، كما يمكنه الحد من فرص ظهور الأحزاب المتطرفة ويساهم في تشكيل حكومات قوية ذات حزب واحد،و ذلك بفضل المكافأت المقعدية التي تجعل الحكومات الائتلافية استثناءً، مما يجنبها التفاوض مع الشركاء من الأقليات. يساعد الانتخابات التي تجرى بنظام الفائز الأول على محاسبة الأحزاب على أفعالها ، ويتميز بسهولة فهمه واستخدامه من قبل الناخبين وسهولة إدارته، باستثناء ضرورة الحفاظ على حدود الدوائر الانتخابية.[1]

بعض العيوب الجوهرية لنظام الفائز الأول:

المقاعد التي يحصل عليها الحزب لا تتناسب إطلاقاً مع إجمالي الأصوات. فالحزب الحائز على أغلبية الأصوات، أو أعلى نسبة منها، قد لا يحصل على أغلبية المقاعد، أو أعلى نسبة منها. وقد لا يحصل حزب حائز على نسبة كبيرة من الأصوات على أي مقاعد على الإطلاق.

يعني نظام الفائز يحصل على كل شيء ضياع نسبة كبيرة من الأصوات، حيث لا يتم تمثيل هؤلاء الناخبين، وتستبعد أحزاب الأقليات من التمثيل العادل.

[1] Electoral systems,encyclopaedia "the Electoral Knowledg Network. Retrieved 12-03-2026. https://aceproject.org/ace-en/topics/es/esd/esd01/esd01a/esd01a01/mobile_browsing/onePag

أي نظام الأغلبية البسيطة أن المرشح الفائز قد لا يحظى إلا بدعم 30-40% من الناخبين، أو حتى أقل. وكما هو الحال في أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، فإن نظام الفائز الأول يثبط عزيمة مرشحي الأقليات.[1]

1. التصويت البديل (التصويت التفضيلي):

يعتبر نظام التصويت التفضيلي معالجة لمشكلة تشويه التمثيل الشعبي في نظام التمثيل النسبي وفق الترشح بالقائمة المغلقة، حيث أن هذا النظام يمكن الناخب من المفاضلة بين المترشحين من نفس القائمة التي اختارها، وهو ما يعني أن التمثيل الشعبي يفترض أن يكون صورة طبق الأصل لتوجهات الناخبين، لكن بالرغم وجاهة هذا التوجه ولمعان هذه الصورة إلا أن هذا النمط من التصويت لا يخلو من العيوب كغيره من الأنظمة .[2]

مزايا التصويت التفضيلي:

- تتميز أنظمة التصويت البديل بمزايا ربط الناخبين بممثليهم، وهي مزايا مشابهة لتلك التي توفرها أنظمة الدوائر الانتخابية الأخرى.

- تتيح أنظمة التصويت البديل للناخبين فرصا متعددة للتأثير على اختيار ممثلهم، مع أن هذه الميزة أقل وضوحًا عند استخدام نظام التصويت بالقائمة.

- نظرا لاشتراط حصول المرشح على أغلبية الأصوات للفوز، يمكن لهذه الأنظمة تعزيز شرعية الممثلين المنتخبين.

- يمكنها تشجيع التعاون بين الأحزاب السياسية والحد من آثار التطرف.

- تتيح للأحزاب الصغيرة ذات التوجهات المتشابهة التنسيق دون الحاجة إلى تحالف رسمي.

---

[1] Alan wall ,**op.cit** ,p 6 .

[2] رابح شامي، **قراءة تحليلية في الاحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، المجلة الجزائرية للحقوق و لعلوم السياسية مجلد06،عدد01، سنة2021، ص 35.

- تعدّ أقل تكلفة من حيث الإدارة مقارنةً بأنظمة الأغلبية الأخرى، مثل نظام الجولتين.[1]

بعض العيوب الجوهرية للتصويت البديل:

- يؤدي إلى نتائج غير متناسبة، وغالبا ما يمنح السلطة لحزب حصل على نسبة أقل من إجمالي الأصوات.

- في كثير من الأحيان، تفضي أنظمة التصويت البديل إلى فوز المرشح الحاصل على ثاني أو ثالث أعلى عدد من الأصوات التفضيلية الأولى، وهو ما قد يصعب على الناخبين تقبله.

- يتطلب هذا النظام مستوى عالياً من المعرفة بالقراءة والكتابة والحساب لدى الناخبين، مما

- قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأصوات الباطلة، وإلى تشكيك كبير في شرعية الانتخابات.[2]

2. نظام الجولتين

يستخدم نظام الجولتين الانتخابي في الانتخابات التشريعية في أكثر من 30 دولة، منها فرنسا، وهايتي، وكوبا، ومصر، ومعظم دول أفريقيا جنوب الصحراء الناطقة بالفرنسية، ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق بما فيها أوكرانيا، ومولدوفا، وبيلاروسيا، وأوزبكستان، وقيرغيزستان. كما يشيع استخدام هذا النظام في الانتخابات الرئاسية.[3]

يعتمد نظام الجولتين على تنظيم العملية الانتخابية عبر جولتين يفصل بينهما فاصل زمني، حيث تسير الجولة الأولى بنظام الفائز الأول أو نظام الكتلة، ويفوز فيها مباشرة من يحصل على أغلبية معينة (غالباً الأغلبية المطلقة). وفي حال عدم تحقق ذلك، تنظم جولة ثانية تختلف تفاصيلها حسب الطريقة المتبعة؛ فإما أن تحصر المنافسة بين الحاصلين على أعلى الأصوات (نظام الأغلبية) لضمان فوز أحدهما بالأغلبية المطلقة، أو يسمح بمشاركة جميع

[1] Alan wall,**op.cit** ,p7

[2] **Loc.cit**.

[3] **Ibid**,p 8.

المرشحين الحاصلين على نسبة محددة، مثل ما يزيد عن 12.5% من المسجلين كما في فرنسا، ويفوز فيها الحاصل على أعلى الأصوات بغض النظر عن تحقيق الأغلبية المطلقة.[1]

يعرف نوهلن هذا النظام ضمن فئة نظم الأغلبية، ويركز على النقاط التالية التي تميز تعريفه:

- **شرط الأغلبية المطلقة:** حيث يرى نوهلن أن الجوهر في هذا النظام هو مبدأ الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، وهو ما يمنح الفائز شرعية ديمقراطية أوسع مقارنة بنظام الأغلبية البسيطة (الفوز بأعلى الأصوات فقط).

- **تصفية الميدان:** تشير إلى أن الجولة الثانية تعمل كمصفاة سياسية، حيث تجبر القوى السياسية الصغيرة على التحالف مع الكبار، مما يؤدي إلى تكتل الأصوات بدلاً من تفتتها.

- **وظيفة الجولة الثانية**: يوضح أن الجولة الثانية ليست مجرد إعادة، بل هي عملية انتخابية جديدة بظروف سياسية مختلفة، حيث يختار الناخبون غالباً الاهون شراً إذا لم يتأهل مرشحهم المفضل.[2]

بعض المزايا الهامة لنظام الجولتين:

يتميز نظام الجولتين بمزايا ربط الناخبين بممثليهم، وهي مزايا مشابهة لتلك التي توفرها أنظمة الدوائر الانتخابية الأخرى.

- يمنح هذا النظام الناخبين فرصة إضافية لإعادة تقييم خياراتهم أو تغييرها كلياً في الجولة الثانية، مما يجعله يجمع بين مرونة النظم التفضيلية وحرية الاختيار الجديد.

[1] شبكة المعرفة الانتخابية ،**النظم الانتخابية**"،2005،تم الاطلاع في : 13-03-2026 من موسوعة ايس https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/

[2] Nohlen dieter,**election and electoral systems**,usa,2007 ,p 84

- يحفز هذا النظام بناء الائتلافات والتوافقات ال استراتيج ية بين الأحزاب والمرشحين، ويسمح للجمهور بالتفاعل مع المستجدات السياسية في الفترة الفاصلة بين الجولتين.

-لا يتطلب هذا النظام مستويات عالية من المعرفة بالقراءة والكتابة، أو دعمًا إداريًا عالي الكفاءة، ويتميز بكونه أكثر ملاءمة للمجتمعات التي تعاني من نسب أمية عالية نظراً لبساطة ورقة الاقتراع وعدم حاجتها لترتيب الأفضليات[1].كما هو الحال في أنظمة الأغلبية الأخرى، مثل التصويت البديل.

بعض العيوب الجوهرية لنظام الجولتين الانتخابيتين:

- يعد نظام الجولتين الانتخابيتين مكلفا ، ويلقي بضغوط لوجستية هائلة على إدارات الانتخابات التي يتعين عليها إجراء جولتين انتخابيتين كاملتين خلال فترة زمنية قصيرة.

- يؤدي هذا النظام إلى نتائج غير متناسبة، مع وجود عدد كبير من الأصوات الضائعة.

- يؤدي هذا النظام عمومًا إلى إرهاق الناخبين، حيث تكون نسبة المشاركة في الجولة الثانية أقل بكثير من نسبة المشاركة في الجولة الأولى.

- قد تؤدي الفترة الزمنية الطويلة بين بدء الانتخابات وتحديد نتائج الجولة الثانية إلى عدم استقرار سياسي واجتماعي[2].

3. التمثيل النسبي بالقوائم:

- **تعريف نظام التمثيل النسبي** : يقصد به أن يكون لكل فئة من فئات الشعب عدد من المقاعد تتناسب مع نسبتها العددية بالنسبة لمجموع هيئة الناخبين، وهو أمر لا يتحقق إلا بإتباع أسلوب الانتخاب بالقائمة ولا يصلح في نظام الانتخاب الفردي، لاستحالة تقسيم مقعد

[1] ،موسوعة ايس ،قسم نظام الجولتين ،**مرجع سابق**.

[2] Allan wall,**op.cit**,p 9.

واحد بين عدة متنافسين، ويستند نظام التمثيل النسبي إلى القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل.[1] و تتمثل قوائم التمثيل النسبي في :

- القائمة المغلقة:

يعرف هذا النظام بنظام الكتلة الحزبية، وفيه تقسم البلاد لدوائر انتخابية تضع فيها القوى السياسية والمستقلون قوائمهم، مع وجود قوائم احتياطية لحالات بطلان العضوية أو الوفاة. ووفق نظام القائمة المطلقة أو المغلقة، يتنافس في الدائرة الواحدة أكثر من قائمة، والقائمة التي تحصل على 50% أو أكثر من الأصوات الصحيحة تكتسح كل مقاعد الدائرة، بينما تخسر القوائم الأخرى التي حازت أقل من ذلك، بخلاف القائمة النسبية التي تمثل الأحزاب بذات النسب التصويتية التي تحصل عليها.[2]

- القائمة المفتوحة:

يصوت الناخبون للحزب السياسي الذي يفضلونه، والمرشحين ضمن قائمة ذلك الحزب لشغل المناصب التمثيلية التي فاز بها، عادة ما يكون عدد المرشحين في قائمة الحزب المعروضة على ورقة الاقتراع ضعف عدد المقاعد الشاغرة، ويجوز للناخبين عمومًا التصويت لنفس عدد المرشحين ضمن قائمة الحزب الواحد مساويا لعدد المقاعد الشاغرة. ولا يسمح عموما بتقسيم القائمة.

- القائمة الحرة (النموذج السويسري):

يتجسد هذا النموذج في نظام التمثيل النسبي المختلط المعمول به في سويسرا، حيث يرشح كل حزب سياسي قائمته الخاصة من المرشحين، ويظهر اسم الحزب وكل مرشح على حدة في ورقة الاقتراع، و تمنح القائمة الحرة الناخب سلطة استثنائية في تشكيل خياراته إذ

[1] ليلى دراغلة، نظام **التمثيل النسبي والكوتا النسائية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مخبر الأمن الإنساني، باتنة، مجلد 5، عدد 03 2021، ص3 .

[2] عبدالرحمان سرحان ،**النظام الانتخابي لمجلس النواب "الفارق بين القوائم النسبية والمغلقة** "،جريدة البلد الالكترونية ،14ماي 2023 https://www.elbalad.news/5766252#google_vignetteتم الاطلاع 3-3-2026.

يمكنه قبول قائمة الحزب كما هي، أو التعديل عليها بالشطب والتكرار، كما تتيح له التشبيك عبر توزيع أصواته بين عدة أحزاب، أو حتى كتابة قائمة خاصة به يجمع فيها أسماءً من قوائم مختلفة في ورقة فارغة، مما يجعل الناخب —لا الحزب— هو المتحكم الأول في ترتيب المرشحين.[1].

بعض المزايا الهامة للتمثيل النسبي بالقوائم:

برزت محاسن نظام التمثيل النسبي كاستجابة مباشرة للثغرات الهيكلية في نظام الأغلبية، وتتركز قيمته المضافة في محورين أساسيين:

- **تكريس عدالة التمثيل:** يعد التمثيل النسبي بالقوائم نظامًا شاملًا وأكثر دقة في عكس توجهات الرأي العام، إذ يمكّن الهيئة التشريعية من أن تضم ممثلين عن طيف واسع من الحركات السياسية، بما في ذلك الأقليات في المجتمع، وبذلك، يقضي على ظاهرة الأغلبية الصورية الناتجة عن تشوهات نظم الأغلبية، ليحل محلها أغلبية برلمانية حقيقية ترتكز على تأييد شعبي فعلي، كما يعزز التمثيل النسبي بالقوائم التنوع في ترشيحات المرشحين للانتخابات ويساعد في انتخاب الأقليات.[2] على سبيل المثال، تكون نسبة النساء في المجالس التشريعية أعلى بكثير في ظل أنظمة التمثيل النسبي.

- **تفعيل التعددية والرقابة:** من خلال فتح أبواب البرلمان أمام القوى السياسية الصغيرة، يضمن النظام خلق معارضة برلمانية حيوية، هذه المعارضة، وإن صغر حجمها، تلعب دوراً محورياً في كبح جماح الأغلبية ومنع استبدادها، مستخدمةً أدواتها الرقابية لضمان توازن السلطة وتدقيق الأداء الحكومي بصفة دائمة.[3]

---

[1] Alan wall,**op.cit**,p 3.

[2] قدور ضريف، **احكام نظام الانتخاب بالأغلبية و نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في ظل القانون العضوي رقم18-19** ، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية،مجلد1،عدد03،جامعة محمد دباغين سطيف2،جوان 2020.ص99.

[3] **المرجع نفسه** ، ص100

_ بعض العيوب الجوهرية لنظام التمثيل النسبي بالقوائم:

على الرغم من المكتسبات التي يقدمها نظام التمثيل النسبي في ترسيخ عدالة التوزيع وضمان تمثيل التعددية السياسية داخل البرلمان فإن هذا لا ينفي عنه وجود مجموعة من العيوب والمساوئ يمكن حصرها في التعقيد والغموض الذي يشوب آلياته الحسابية، وعجز هذا النظام عن توفير بيئة ملائمة لتحقيق الاستقرار والثبات الحكومي.

- تعقيد الآليات الحسابية وضبابية النتائج حيث يؤخذ على هذا النظام تعقد العمليات الحسابية المعتمدة لتوزيع المقاعد، وهي عمليات تتسم بالطول والتشابك مقارنة بنظام الأغلبية البسيط. وتزداد هذه المعضلة تعقيداً عند الوصول لمرحلة توزيع المقاعد الشاغرة أو العالقة، مما يجعل فهم النتائج عصياً حتى على المتخصصين. هذا الغموض الإجرائي قد يفتح باباً للتشكيك في نزاهة النتائج أو يسهل التلاعب بالحسابات لصالح أطراف معينة، مما يولد حالة من الارتباك وفقدان الثقة الشعبية في العملية الانتخابية.

- تقويض الاستقرار السياسي وهشاشة التحالفات من الناحية السياسية،حيث يؤدي التمثيل النسبي غالباً إلى تفتيت البنية البرلمانية وتحويلها إلى لوحة فسيفسائية من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، مما يصعب معه بروز حزب واحد يتمتع بأغلبية مريحة ومنسجمة. نتيجة لذلك، تضطر الدول ل اعتماد الحكومات الإئتلافية التي تعاني عادةً من الضعف والارتباك، كونها ترتكز على تحالفات ظرفية هشة قد تنهار أمام أول أزمة سياسية، مما يحرم الدولة من وجود سلطة تنفيذية متماسكة وقادرة على اتخاذ قرارات حاسمة في الأوقات الحرجة.[1]

4. نظام التمثيل النسبي المختلط (MMP) :

يستخدم في ألمانيا ونيوزيلندا و دول أخرى ، يقوم هذا النظام على الجمع بين نظام الأغلبية والنظام النسبي بشكل متوازي ومستقل عن بعضها البعض كما يمكن تطبيق نظام الانتخاب المختلط بإجراء الانتخابات على دورتين، حيث يتم تطبيق نظام الاغلبية في الدورة

[1] االمكان نفسه.

الأولى ونظام التمثيل النسبي في الدورة الثانية، فعدم حصول أي لائحة على الاكثرية المطلقة في الدورة الأولى يشجع الاحزاب المشتركة في الدورة الأولى على التحالف فيما بينها للحصول على الاكثرية المطلقة في الدورة الثانية ،مما يؤدي الى زيادة تمثيل الاحزاب الكبيرة على الاحزاب الصغيرة وفي ذلك نوع من الظلم للأحزاب الصغيرة. وقد تختلف نسبة التمثيل النسبي مقارنةً بمقاعد الدوائر الانتخابية ؛ وعمومًا ، تتراوح نسبة مقاعد التمثيل النسبي بين 25% و50% من اجمالي المقاعد .[1]

بعض مزايا نظام التمثيل النسبي المختلط:

- الجمع بين التمثيل المحلي والوطني، أي يتيح للناخب اختيار مرشح يمثله شخصياً في دائرته (رابطة مباشرة)، وفي الوقت نفسه اختيار حزب يمثل توجهاته السياسية العامة على مستوى الدولة.

- تحقيق العدالة النسبية اي يساعد في تصحيح التشوهات التي ينتجها نظام الأغلبية؛ فإذا فاز حزب ما بمقاعد فردية أقل من ثقله الشعبي، تعوضه المقاعد النسبية لتحقيق توازن في البرلمان.

- الاستقرار والشمولية أي يقلل من احتمالية هيمنة حزب واحد بشكل مطلق (كما في نظام الأغلبية)، وفي الوقت نفسه يحد من تفتت البرلمان إلى أحزاب مجهرية (كما قد يحدث في التمثيل النسبي الخالص).

- مرونة التصويت، في بعض أشكال هذا النظام، يمكن للناخب القيام بـ التصويت المنقسم أي اختيار مرشح من حزب أ للدائرة المحلية، وحزب ب للقائمة الوطنية.

بعض نقائص نظام التمثيل النسبي المختلط:

[1] زينب حسين شاكر، النظم **الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق**، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية ،مجلد 23عدد65،سنة 2022ص45.

كغيره من الأنظمة، نظام التمثيل النسبي المختلط لا يخلى من النقائص والعيوب مثل:

- التعقيد الشديد فهو يعتبر من أصعب الأنظمة في الفهم بالنسبة للناخب العادي، كما يتطلب جهداً كبيراً من الإدارة الانتخابية في عملية فرز الأصوات وحساب المقاعد التعويضية.

- خلق طبقتين من البرلمانيين، قد يؤدي إلى ظهور نوعين من النواب: نواب الدوائر الذين يركزون على الخدمات المحلية، ونواب القوائم الذين يركزون على السياسات العامة، مما قد يخلق توتراً داخل البرلمان، في بعض الحالات (مثل ألمانيا)، قد يفوز حزب بمقاعد فردية أكثر مما يستحق نسبياً، مما يضطر الدولة لزيادة إجمالي عدد مقاعد البرلمان لإعادة التوازن، وهو ما يرهق الميزانية.

- بالإضافة الى سيطرة الأحزاب على القوائم، حيث غالباً ما تضع الأحزاب قياداتها في أعلى القوائم النسبية لضمان فوزهم، مما يقلل من قدرة الناخب على استبعاد وجوه سياسية معينة.[1]

المطلب الثالث: وظائف الانتخابات

قد يعتقد البعض أن الانتخابات هي مجرد إجراء تنظيمي يهدف لملء الكراسي الشاغرة في البرلمان أو الحكومة، لكن النظرة العميقة لهذا الحدث تكشف لنا أنها قلب الديمقراطية النابض. فالانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن استقرار المجتمع وتطوره. فمن خلال صناديق الاقتراع، لا يختار المواطن أشخاصاً فحسب، بل يمنح الشرعية لمن يحكمه، ويشارك في رسم السياسات العامة التي تمس حياته اليومية، كما أنها تمثل ساعة الحساب التي ينتظرها الجميع لتقييم أداء المسؤولين؛ فإما

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، **تصميم النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الجديد**، ستوكهولم، السويد،سنة 2005.ص ص 90-102.

التجديد لمن أصاب، أو استبدال من أخفق. إن فهم هذه الوظائف هو ما يجعلنا ندرك لماذا تصر الشعوب على حماية نزاهة أصواتها، وهو ما سنفصله في النقاط التالية.[1]

وظائف الانتخابات:

تعتبر الانتخابات الركن الأساسي في الممارسة الديمقراطية، ولا تقتصر وظيفتها على اختيار الحكام فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً سياسية، اجتماعية، وقانونية عميقة. وبالنسبة للإدارات الانتخابية فهي تمتلك سلطة وضع القواعد التنظيمية الملزمة لكافة أطراف العملية الانتخابية، بشرط مواءمتها للدستور والقانون. وتبرز تجربة أمريكا اللاتينية كنموذج رائد، حيث أنشئت إدارات سيادية لكسر هيمنة السلطة التنفيذية، حتى غدت تعرف بـ السلطة الرابعة، إذ تمتلك صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية مطلقة تشمل صياغة الضوابط ،الدعوة للانتخابات والفصل في النزاعات دون خضوع قراراتها لرقابة سلطات أخرى.[2]

وفي سياقات دولية أخرى، تخضع ضوابط الإدارة الانتخابية لرقابة القضاء لضمان شرعيتها. ومع ذلك، تدمج بعض الهيئات (كما في كندا، الفلبين، ورومانيا) بين الاختصاص التنفيذي والقضائي عبر منحها صلاحية تقصي الخروقات القانونية وملاحقتها. وفي نماذج كجنوب أفريقيا وكمبوديا، تمتد ولاية الإدارة لتشمل الفصل في التظلمات الإدارية والنزاعات الانتخابية التي تقع خارج الاختصاص الحصري للمحاكم. و تضطلع غالبية الهيئات بمهام تنفيذية بحتة تتعلق بإدارة الاقتراع، فبينما يقتصر دور الإدارة في اليمن على اقتراح مشاريع اللوائح التنفيذية، تمتلك هيئات في دول كتايلاند وغانا وغامبيا سلطة مباشرة في إصدار التعليمات والضوابط الإجرائية المنظمة.[3]

[1] نوهلن، ديتر، **النظم الانتخابية في العالم**، ترجمة: مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة،2007. ص ص 32-35.

[2] المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ص26-29.

[3] عثمان علي روابدة، ***النظم الانتخابية وآثارها السياسية والتمثيلية***، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص 115 وما بعدها.

تمتد ولاية الإدارة في بعض النظم إلى إدارة الأجندة السياسية؛ ففي الهند وباكستان، تمتلك الإدارة حصرياً صلاحية إقرار الجدول الزمني والدعوة للانتخابات. وفي روسيا، تملك حق الدعوة للاقتراع في حال تقاعس البرلمان عن ذلك، وفي العديد من البلدان، تضطلع الإدارة الانتخابية بالمسؤولية عن مجموعة متعددة من الفعاليات على مدار العملية الانتخابية، فبالإضافة إلى الصلاحيات والمهام الرئيسية المتمثلة في:

أ) تحديد أصحاب حق الاقتراع.

ب استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية و/أو المرشحين.

ج) تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع.

د) عد وفرز الأصوات.

هـ) تجميع وإعداد نتائج الانتخابات.[1]

أما بالنسبة للمؤلف ديتلر نوهلن حسب ما جاء في كتابه النظم الانتخابية في العالم فقد حدد وظائف العملية الانتخابية في:

1. وظيفة إضفاء الشرعية: يرى نوهلن أن هذه الوظيفة هي الأكثر جوهرية. فالانتخابات ليست مجرد وسيلة لاختيار الحكام، بل هي الأداة التي تمنح النظام السياسي بأكمله القبول والاعتراف. أي من خلال المشاركة في الانتخابات، يقر المواطنون بالقواعد التي يقوم عليها الحكم. حتى لو خسر مرشحهم، فإن مشاركتهم تعني قبولهم بمشروعية السلطة الناتجة، مما يقلل من حاجة الدولة لاستخدام القمع ويحول الطاعة إلى التزام طوعي.

[1] International idea,**op.cit** ,89.

2. وظيفة التجنيد السياسي:

تتعلق هذه الوظيفة بآلية اختيار وتجديد النخب الحاكمة، فالانتخابات هي المصفاة التي تسمح للأحزاب بتقديم مرشحيها وتسمح للمجتمع باختيار الأكفأ من بينهم. يؤكد نوهلن أن هذه الوظيفة تضمن دوراناً قانونياً للسلطة، مما يمنع انغلاق الطبقة السياسية على نفسها ويسمح بضخ دماء جديدة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

3. وظيفة التمثيل:

تتجلى هذه الوظيفة في قدرة الانتخابات على عكس موازين القوى الاجتماعية والسياسية داخل مؤسسات الدولة. يشبه نوهلن البرلمان بالمرآة، فمن وظائف الانتخابات أن تنقل تطلعات ومصالح الفئات المختلفة (سواء كانت حزبية أو عرقية أو جغرافية) إلى قبة البرلمان. صدق التمثيل هنا هو الضمانة لعدم خروج الصراعات السياسية إلى الشارع، بل بقاؤها داخل المؤسسات.

4. وظيفة تجميع المصالح وصياغة السياسات:

الانتخابات تساهم في بلورة الإرادة العامة من خلال البرامج الحزبية، يوضح نوهلن أن مطالب الناس قبل الانتخابات تكون مشتتة وغير منظمة. تأتي الأحزاب لتقوم بـ تجميع هذه المطالب في برامج سياسية واضحة. عندما يصوت الناخب، فهو يختار برنامجاً معيناً، وبذلك تحدد الانتخابات هوية السياسات العامة التي ستتبعها الدولة في المرحلة القادمة.

5. وظيفة الرقابة والمحاسبة والتحكيم:

تمثل الانتخابات **أداة السيطرة الشعبية** على السلطة. يصف الناخبين هنا بأنهم قضاة. الانتخابات الدورية هي اللحظة التي يتم فيها تقييم أداء الحكومة السابقة؛ فإما أن

يكافئها الناخب بإعادة انتخابها، أو يعاقبها بسحب التفويض ومنحه للمعارضة. هذا الدور التحكيمي هو ما يبقي الحكومة مستجيبة لرغبات الشعب.[1]

[1] ديتر نوهلن، **مرجع سابق**.ص ص32-40

المبحث الثالث: العلاقة بين الرقمنة والعملية الانتخابية بين التنظيروالتفسير

أصبحت الرقمنة اليوم واقعاً يفرض نفسه على مختلف المجالات، ومن بينها الانتخابات التي لم تعد تدار كما في السابق. ففي الطرح النظري، تبدو الرقمنة خطوة متقدمة نحو انتخابات أكثر تنظيماً ووضوحاً، حيث تسهّل الإجراءات وتختصر الوقت وتمنح العملية طابعاً عصرياً ينسجم مع تطور المجتمع. غير أنّ الواقع يكشف أن إدخال التكنولوجيا إلى المجال الانتخابي ليس أمراً بسيطاً، لأن الانتخابات لا تتعلق فقط بالتقنيات، بل بثقة المواطنين وإرادتهم. فهناك من يرى في الرقمنة وسيلة لتعزيز الشفافية والمشاركة، بينما يتخوّف آخرون من مخاطر الاختراق أو التأثير غير المباشر على اختيارات الناخبين، إضافة إلى تفاوت قدرة الأفراد على التعامل مع الوسائل الرقمية. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الرقمنة والانتخابات ليست علاقة مثالية كما تصوَّر أحياناً، ولا سلبية كما يخشى أحياناً أخرى، بل هي علاقة تحتاج إلى توازن وحسن توظيف، بحيث تخدم التكنولوجيا العملية الانتخابية دون أن تطغى على جوهرها الإنساني والديمقراطي، ولفهم أبعاد هذا التحول الرقمي ضمن سياق التطور المجتمعي الشامل، لا بد من العودة إلى الأسس الفلسفية التي تفسر انتقال المجتمعات من الأطر التقليدية إلى النظم الحديثة، وهو ما يستوجب الوقوف عند نظرية التحديث.

المطلب الأول: نظرية التحديث (modernization theory)

تمثل نظرية التحديث محاولة فكرية جادة لفهم التحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات، حيث تسعى لتفسير تلك الرحلة الشاقة التي يقطعها المجتمع لينتقل من نمط الحياة التقليدي الذي يتسم بالرتابة، إلى نمط حديث يضج بالحيوية والتطور[1].

[1] Adam Przeworski and Fernando Limongi ,**modernization:theories and facts,world politics**,university of california(1997),p155.

ولدت هذه النظرية في منتصف القرن العشرين، حاملةً رؤية مفادها أن التنمية ليست مجرد أرقام اقتصادية أو تراكم للثروات، بل هي تحول إنساني شامل يعيد صياغة القناعات الشخصية، ويطور السلوكيات المجتمعية، ويحدث هياكل المؤسسات ، وبحكم سياقها التاريخي، افترضت هذه النظرية وجود خارطة طريق عالمية للتقدم، وهي ذاتها التي عبرت من خلالها الدول الغربية؛ لذا فهي تحث المجتمعات النامية على الاقتداء بهذا المسار عبر تبني العلم كمنهج، والعقلانية كأداة للتفكير، والتكنولوجيا والديمقراطية كركائز أساسية للوصول إلى ضفاف الرفاهية والاستقرار المنشود.[1]

تتعدد تعريفات نظرية التحديث (Modernization Theory)بتعدد زوايا الرؤية (اقتصادية، اجتماعية، اسياسية). فمن بين أكبر منظريها:

تعريف والت روستو (w.w.Rostow) للتحديث : "هو تلك العملية التي ينتقل بها المجتمع من الحالة التقليدية الراكدة، عبر سلسلة من المراحل الاقتصادية المتتابعة، ليصل إلى مرحلة الاستهلاك الوفير، حيث يتم تطويع العلم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج والرفاهية".[2] ركز روستو على انّ التحديث هو انتقال مادي تقني في المقام الأول.

تعريف الدكتور سعد الدين إبراهيم : "تعني نظرية التحديث في جوهرها تلك العملية الشاملة والمستمرة من التغيرات البنائية والوظيفية، التي ينتقل بها المجتمع من نمط الحياة التقليدي الذي ساد لقرون طويلة، إلى نمط الحياة الحديث الذي يتسم بالرشد والعقلانية، وال اعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتقسيم العمل، والتحضر، والمشاركة السياسية الواسعة، وهي تفترض أن هذا التحول يمر بمراحل زمنية متتابعة، وأن هناك نموذجاً واحداً

[1] صامويل هنتنغتون. *النظام السياسي في مجتمعات متغيرة*. ترجمة: سمية فلو عبود. دار الساقي،سنة 1993 ص 52.

[2] Rostow, W. W. ***The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto***. Cambridge University Press,1960, p. 4.

للتحديث هو النموذج الغربي الذي يجب على دول العالم الثالث محاكاته للوصول إلى الرفاهية والديمقراطية".[1]

تعريف صامويل هنتغتون: "التحديث عملية متعددة الجوانب تتضمن تغيرات في كل مجالات الفكر والسلوك البشري؛ فهي في المستوى الفكري تعني زيادة هائلة في معارف الإنسان عن بيئته، وفي المستوى السلوكي تعني إحلال المعايير العقلانية محل المعايير التقليدية. أما سياسياً، فهي تنطوي على ثلاثة عناصر: أولاً، تركز السلطة في أيدي هيئة وطنية موحدة؛ ثانياً، ظهور مؤسسات سياسية جديدة (أحزاب، برلمانات)؛ وثالثاً، مشاركة سياسية واسعة من قبل الجماعات الاجتماعية في الشؤون العامة".[2] ركز هنتغتون في تعريفه على **البعد السياسي**، معتبراً التحديث عملية مأسسة تهدف لعقلنة السلطة وبناء مؤسسات قوية (كالأحزاب والبرلمانات) قادرة على ضبط استقرار المجتمع ومنع الفوضى.

ويمكن القول أيضا أن التحديث يشير إلى نموذج انتقال تدريجي من مجتمع ما قبل الحداثة أو تقليدي إلى مجتمع حديث وتقترح نظرية التحديث أن المجتمعات التقليدية ستتطور مع تبنيها ممارسات أكثر حداثة. ويزعم أنصار هذه النظرية أن الدول الحديثة هي الأكثر ثراءً وقوة، وأن مواطنيها يتمتعون بحرية أكبر في التمتع بمستوى معيشي أفضل، و من هذا المنطلق، فإن التطورات المتسارعة، مثل تكنولوجيا البيانات الجديدة والحاجة الماسة إلى تحديث الأساليب التقليدية في النقل والاتصالات والإنتاج، تجعل التحديث أمراً حتمياً أو على الأقل مفضلا على الوضع الراهن لضمان نمو الدول وازدهارها و استدامة رفاهية مجتمعاتها.[3]

ومن خلال التعريفات المقدمة، يمكن القول كتعريف إجرائي بأن نظرية التحديث هي: مجموعة التحولات البنائية والوظيفية التي تطرأ على المجتمع، ويمكن رصدها وقياسها من خلال مؤشرات كمية وكيفية محددة تشمل ارتفاع معدلات الدخل القومي ونسبة

[1] إبراهيم سعد الدين ، ***المجتمع والدولة في الوطن العربي***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة1992 ص 45.

[2] صامويل هنتغتون، **مرجع سابق**، ص53-54

التحضر (السكن في المدن)، وانتشار التعليم (محو الأمية والتعليم العالي)، وتزايد استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى تبلور مؤسسات سياسية (أحزاب..) تسمح بمشاركة شعبية واسعة وعقلانية في اتخاذ القرار.

يمكن القول أيضا ان التحديث يساهم في تبلور نمط جديد من العلاقات الدولية، تسعى عبره الدول جاهدةً لمواكبة ركب المجتمعات الغربية المتقدمة والدخول في مضمار التنافسية العالمية. وبناءً على ذلك، يمثل **التحديث** استراتيجية ية شاملة تهدف إلى استئصال مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتقني، وذلك عبر استيعاب وتوطين المكتسبات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي أنتجتها التجربة الغربية وتوظيفها كأدوات أساسية للنهوض واللحاق بالنماذج المتطورة.[1] و في هذا السياق المعاصر لم يعد التحديث مقتصراً على الجوانب المادية و التقليدية فحسب ،بل بات يتجسد اجرائياً فيما يعرف بالتحديث و التحول الرقمي باعتبارهما الامتداد التقني لهذه ال استراتيجية ،فمن جهة يشير التحديث الرقمي إلى تحسين الأنظمة والعمليات والتقنيات الحالية لتتوافق مع المعايير والقدرات الرقمية الراهنة، وقد يشمل ذلك تبني تقنيات أحدث ، وتحسين الكفاءة، وتعزيز تجربة المستخدم. ومن جهة أخرى وانتقالا الى مستوى أعمق نجد ان التحوّل الرقمي يتجاوز مجرد التحسين ليحدث تغييرا جذريا في علاقة المؤسسات بجمهورها، حيث تستفيد من التقنيات الرقمية لإحداث ثورة في نماذج أعمالها وعملياتها وتفاعلاتها مع العملاء. وبينما يركز التحديث الرقمي على التحسينات التدريجية، ينطوي التحوّل الرقمي على تحوّل أشمل نحو استراتيجية أعمال رقمية. كلا المفهومين ضروريان للمؤسسات التي تسعى إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية ومواكبة التطورات المتسارعة في المشهد الرقمي اليوم.[2]

[1] سالم إسماعيل مصطفى، سجاد عبد المنعم مصطفى، "مفهوم التحديث" محاضرة في مقياس"التحديث في الدول الإسلامية ،جامعة الانبار سنة 2023-2024،ص ص1-2.

[2] Choosing your path :**navigation digital modernization vs digital transformation.** encyclopedia Greystone technology, https://www.greystonetech.com/ ,retrieved 6-03-2026.

المطلب الثاني: نظرية الانتشار الشبكي (Diffusion of Innovation)

تعد نظرية انتشار الابتكارات(Diffusion of Innovation)، والتي تعرف أحياناً في السياقات الرقمية بـ الانتشار الشبكي، من أهم النظريات التي تفسر كيف تنتقل الأفكار أو التقنيات الجديدة عبر القنوات الاجتماعية والشبكية بمرور الوقت. ولقد درست عملية تبني الابتكارات الجديدة لأكثر من ثلاثين عامًا، ويعد نموذج روجرز في كتابه انتشار الابتكارات أحد أكثر نماذج التبني شيوعًا، وقد استخدمت العديد من الأبحاث من مختلف التخصصات هذا النموذج كإطار عمل. وأشار دولي وستيوارت إلى العديد من هذه التخصصات مثل العلوم السياسية، والصحة العامة، والاتصالات، والتاريخ، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والتعليم، ووصفا نظرية روجرز بأنها إطار نظري واسع الانتشار في مجال انتشار التكنولوجيا وتبنيها. [1]

وعليه عرّف ايفرت روجرز الاب الروحي للنظرية الانتشار على انه العملية التي يتواصل من خلالها أعضاء النظام الاجتماعي بشأن ابتكار ما عبر قنوات محددة ولمدة زمنية معينة. ؛وهي نوع خاص من التواصل تهدف الرسائل فيه إلى تقديم أفكار جديدة.[2] ركز روجرز في تعريفه على فعل التواصل كأداة لتقليل المخاطر والمخاوف تجاه الأفكار الجديدة، بدلاً من التركيز على التقنية في حد ذاتها ،كما ركز على العامل الزمني، معتبراً أن التحديث ليس حدثاً مفاجئاً بل هو صيرورة تبدأ بالإدراك وتنتهي بالتبني الكامل داخل النسيج الاجتماعي .

بالإضافة الى التعريفات التي قدمها مختصون في هذا المجال مثل:

توماس فالينت قال عن الانتشار الشبكي بأنه : "العملية التي تؤثر من خلالها بنية الشبكة الاجتماعية (من يتحدث مع من) على معدل وتوقيت تبني الأفراد للابتكارات، حيث

[1] Ismail Sahin, "**Detailed Review of Rogers' Diffusion of Innovations Theory and Educational Technology**- Related Studies Based on Rogers' Theory," The Turkish Online Journal of Educational Technology (TOJET), Vol. 5, No. 2, April 2006, p2.

[2] Rogers, E. M, **Diffusion of Innovations** (5th ed.), Free Press, (2003).p 05.

تعمل الروابط الشبكية كمسارات لنقل التأثير الاجتماعي والمعلومات".[1] ركز فالينت على الشبكة كعامل حاسم، و اعتبر أن الروابط الاجتماعية هي القنوات الحقيقية التي تضخ المعلومات وتخلق ضغطاً جماعياً يحفز الأفراد على تبني التحديث.

تعريف مانويل كاستلز للشبكة: "تلك التشكيلات التنظيمية الجديدة التي قامت على أساس الاستخدام الواسع للميديا الاتصالية المتشابكة ونماذج التشبيك، والتي تميز أكثر القطاعات الاقتصادية المتقدمة". وينطبق ذلك على الشركات الكبرى المتنافسة تنافسًا شديدًا، وكذلك بالنسبة إلى المجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية.[2]

وعليه، انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن الخروج بتعريف إجرائي لنظرية الانتشار الشبكي انها عملية تتبع خريطة الاتصالات بين الناس لمعرفة كيف تنتقل الفكرة الجديدة من شخص لآخر. وبدلاً من التركيز على الفكرة نفسها، نركز هنا على قوة الروابط، أي من هم الأشخاص المفاتيح الذين إذا اقتنعوا بالتكنولوجيا نقلوا العدوى الإيجابية لبقية الشبكة، مما يحول العلاقات الاجتماعية إلى طريق سريع يمر من خلاله التحول الرقمي والتحديث.

لا يمكن قراءة التحول الرقمي بمعزل عن الانتشار الشبكي، فهما وجهان لعملة التحديث المعاصر، حيث تفسر كيفية انتشار التقنيات الرقمية عبر الشبكات الاجتماعية والاقتصادية للشركات. تستخدم هذه النظرية نماذج ألعاب الشبكات المعقدة لمحاكاة انتشار الابتكارات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية[3]، فقد ارتفع الضجيج حول مفهوم "الرقمنة" بشكل كبير مع توسّع المجتمع المعلوماتي الثالث، حيث أصبح الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي سمة أساسية في مختلف المجالات ،فاليوم يمتلك نحو 73٪ من سكان العالم هواتف ذكية، كما يستخدم الإنترنت ما يقارب 5 إلى 6 مليارات شخص، أي ما يفوق ثلاثة أرباع

[1] Valente, T. W. **Network Models of the Diffusion of Innovations**. Hampton Press, (1995) , p. 23.

[2] ادريس الغزواني، مانويل كاستلز، **مفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع للشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية و السلطة في عصر المعلومات**، مجلة العمران، عدد 33، الرباط، المغرب. 2020، ص03.

[3] المداخل النظرية في بحوث الإعلام الرقمي، مركز القرار للدراسات الإعلامية ،9سبتمبر2021.https://alqarar.sa/4926 تم الاطلاع في 2026/03/15

سكان العالم، وهو ما يعكس الانتشار الواسع للبنية الرقمية في الحياة اليومية. كما أصبحت المؤسسات تعتمد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية المتقدمة؛ إذ تشير التقارير الحديثة إلى أن حوالي 78٪ من الشركات العالمية تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في واحدة على الأقل من وظائفها، بينما يتوقع أنه بحلول 2027 ستعتمد نحو 80٪ من المؤسسات على الذكاء الاصطناعي التوليدي في عملياتها الأساسية،[1] وفي السياق نفسه، تشهد تقنيات أخرى مثل الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة توسعاً كبيراً، حيث وصلت نسبة اعتماد الحوسبة السحابية لدى المؤسسات إلى نحو 94٪، كما أن 65٪ من الشركات بدأت في استخدام تقنيات إنترنت الأشياء ضمن مسار التحول الرقمي. وتدل هذه المؤشرات على أن الرقمنة لم تعد مجرد توجه تقني، بل أصبحت ركيزة أساسية لإدارة المؤسسات وتحسين الكفاءة والشفافية وتسريع مختلف العمليات الاقتصادية والإدارية.[2]

[1] ابوبكر سلطان،**رقمنة العالم**،الموسوعة الالكترونية "القافلة "،سبتمبر2019 ،متاح على الموقع https://www.qafilah.com/articles/2019/digitizing-the-world ،تم الإطلاع :15مارس2026

[2] Margot villeneuve,**Transformation statistics**,Gitnux,13-02-2026.reviewed :15-03-2026. https://gitnux.org/transformation-statistics/?utm_source=chatgpt.com

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة هذا الفصل نكون قد تناولنا الإطار النظري للرقمنة والعملية الانتخابية حيث تطرقنا لمفهوم الرقمنة بشكل عام من خلال عرض تعريفها، أهميتها، أسباب التوجه لها، إلى جانب استعراض أبرز أساسيات التحول الرقمي، ثم إلى العملية الانتخابية، حيث تم عرض الإطار المفاهيمي للانتخابات من خلال تعريفه وبيان أنواع النظم الانتخابية، إلى جانب وظائف العملية الانتخابية نفسها.

كما تم التطرق ايضا الى حدود العلاقة بين التحول الرقمي والانتخابات من خلال التنظير والتفسير، فقد عززت نظريتا الانتشار الشبكي والتحديث هذا الطرح، من خلال تفسير كيفية انتقال الابتكارات الرقمية بين المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية السياسية، مما يمهد الطريق في الفصول القادمة لدراسة الآليات التطبيقية والضمانات القانونية لهذا التحول.

الفصل الثاني:

العملية الانتخابية في الجزائر: من المرحلة التقليدية الى الرقمنة

تمهيد:

تعد الانتخابات الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الجزائر، فهي القناة الرسمية التي يفترض من خلالها تجسيد مبدأ الشعب مصدر كل سلطة. وبالنظر إلى التجربة الجزائرية، نجد أن الانتخابات تتجاوز كونها مجرد عملية تقنية لفرز الأصوات، لتصبح ظاهرة سياسية واجتماعية مركبة تتداخل فيها النصوص القانونية مع الممارسات الميدان وتصورات الرأي العام. يركز هذا الفصل على تشريح الظاهرة الانتخابية في الجزائر من خلال زوايا أساسية، تبدأ بفهم الفلسفة القانونية التي تتبناها الدولة في تنظيم التنافس السياسي، ومدى قدرة هذه القوانين على ضمان التوازن بين الاستقرار السياسي وحق التغيير. كما يتناول الفصل الدور المؤسساتي، وتحديداً الهيئات المشرفة على العملية الانتخابية، باعتبارها الضامن الإجرائي لنزاهة وشفافية الصندوق. علاوة على ذلك، لا يمكن قراءة الواقع الانتخابي بمعزل عن السلوك السياسي للمواطن الجزائري، فالمشاركة والعزوف، والوعي الانتخابي، كلها محددات ترسم ملامح المشهد السياسي العام. ومن هذا المنطلق، يهدف الفصل إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة تبحث في جوهر العملية الانتخابية وأدواتها، بعيداً عن السرد التاريخي، للوصول إلى فهم أعمق لمدى فاعلية الانتخابات كأداة للتحول الديمقراطي وتجديد النخب في الجزائر.

المبحث الأول: لمحة حول الانتخابات في الجزائر

عند الحديث عن الانتخابات، فيمكن القول بأنها احدى الوسائل الفعالة لتحقيق الديمقراطية وترسيخ دولة القانون، و ذلك من خلال مساهمة المواطنين في اختيار ممثليهم، وإسهامهم بشكل واضح في تسيير السياسة العامة للدولة، اذ تعتبر الانتخابات مرادف للحرية و التعددية و يفترض بأنها الآلية الأساسية التي تتيح للمواطنين المشاركة في صنع و اتخاذ القرار.[1] وفي هذا السياق، تبرز التجربة الجزائرية كمجال لتجسيد هذه المبادئ، حيث تشكل الانتخابات فيها الآلية المحورية لبناء الشرعية المؤسساتية وتكريس التعددية، مما يجعل من دراسة واقعها مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة التداول على السلطة وصياغة السياسات العامة في الدولة.

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية

تعتبر الانتخابات الرئاسية الأداة الدستورية الأسمى في الأنظمة الجمهورية، كونها تتعلق باختيار هرم السلطة التنفيذية، و يمكن تعريفها على انها الآلية القانونية والسياسية التي يتم من خلالها احتكام الدولة إلى الإرادة الشعبية لاختيار رئيس الجمهورية، وهي تمثل ذروة المشاركة السياسية كونها تمنح الفائز تفويضاً وطنياً مباشراً (في الأنظمة الرئاسية) أو غير مباشر لإدارة شؤون البلاد لفترة زمنية محددة دستورياً.[2] و في السياق الجزائري تعدّ الانتخابات الرئاسية من أبرز الاستحقاقات و المحطات السياسية التي تشهدها البلاد دورياً كل خمس سنوات، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي تحظى فيه السلطة التنفيذية، ولا سيما رئيس الجمهورية، بمكانة محورية ومؤثرة ،كما يستمد رئيس الجمهورية هذه المكانة من كونه ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، حيث يشترط فوزه

[1] نهال حاشي، النظام **الانتخابي في الجزائر وأثره على العملية الديموقراطية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 .2014-2015، ص5.

[2] سعيد بولشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص158.

بالحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبّر عنها، وهو ما يمنحه شرعية سياسية قوية تترجم في تمتعه بصلاحيات واسعة في مواجهة مختلف السلطات، سواء في الظروف العادية أو في الحالات الاستثنائية. وتسير الانتخابات الرئاسية في الجزائر، على غرار باقي العمليات الانتخابية، عبر مجموعة من المراحل المتتابعة؛ إذ تبدأ باستدعاء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية، لتفتح إثر ذلك عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، بالتوازي مع شروع الراغبين في الترشح في جمع التوقيعات المطلوبة قانوناً ضمن ملفات ترشحهم، باعتبارها من الشروط الجوهرية التي أقرها القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. وبعد ذلك، تودع ملفات الترشح لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ليتم لاحقاً الفصل فيها وإعلان القائمة النهائية للمترشحين بقرار من المجلس الدستوري الجزائري .[1]

وقبل خمسة وعشرين يوماً من موعد الاقتراع، تنطلق الحملة الانتخابية، حيث يعمل المترشحون على عرض برامجهم والترويج لها بهدف كسب تأييد الناخبين، وقد أحاط المشرّع هذه المرحلة بجملة من الضوابط القانونية، بما يضمن تكافؤ الفرص ويكرّس مبدأي المساواة والإنصاف بين جميع المترشحين، وعقب انتهاء الحملة، تدخل العملية الانتخابية في مرحلة الصمت الانتخابي التي تدوم ثلاثة أيام، تليها المرحلة الحاسمة المتمثلة في يوم الاقتراع وعمليات فرز الأصوات، وخلال هذه المرحلة، أقرّ المشرّع جملة من الضمانات لفائدة المترشحين، من أبرزها تمكين ممثليهم من التواجد داخل مكاتب التصويت وعلى مستوى مختلف اللجان الانتخابية، لمتابعة سير العملية الانتخابية ومراقبتها، وتسجيل أي تحفظات محتملة، إضافة إلى استلام نسخ من محاضر الفرز وتثبيت النتائج. [2] ومن الأمثلة الحديثة التي تبرز تطبيق هذه المراحل على أرض الواقع، الانتخابات الرئاسية التي شهدتها الجزائر سنة 2024، حيث جرت في إطار احترام المسار القانوني المنظم للعملية الانتخابية. فقد انطلقت باستدعاء الهيئة الناخبة في الآجال المحددة، تلتها عملية مراجعة القوائم الانتخابية، ثم مرحلة إيداع ملفات الترشح

[1] عباس عمار، **الانتخابات الرئاسية على ضوء اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري**، مجلة المجلس الدستوري،عدد15،جامعة معسكر،2020،ص25.

[2]. **المرجع نفسه**، ص 26.

لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ليتم بعدها دراسة هذه الملفات والإعلان عن القائمة النهائية للمترشحين من قبل المجلس الدستوري الجزائري، وخلال الحملة الانتخابية، عمل المترشحون على تقديم برامجهم والتواصل مع الناخبين في إطار ما يحدده القانون من قواعد، بما يضمن نوعاً من التوازن وتكافؤ الفرص. وبعد انتهاء هذه المرحلة، دخلت العملية في فترة الصمت الانتخابي، قبل الوصول إلى يوم الاقتراع الذي جرى في أجواء تنظيمية عادية، وتحت متابعة ممثلي المترشحين والجهات المختصة.[1]

وفي ختام العملية، أعلنت النتائج التي أسفرت عن إعادة انتخاب عبد المجيد تبون لعهدة جديدة، بعد حصوله على الأغلبية المطلوبة، وهو ما يعكس السير العام للانتخابات وفق الإطار الدستوري والقانوني المعمول به في الجزائر.[2]

يشترط الدستور الجزائري توفر مجموعة من الشروح للترشح لرئاسة الجمهورية حددت في المادة 87 من الدستور على النحو الآتي:

- يتمتع بالجنسيّة الجزائريّة الأصليّة فقط، ويثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب والأم.
- لا يكون قد تجنس بجنسية أجنبية.
- يدين بالإسلام.
-يبلغ سن الأربعين (40) كاملة يوم إيداع طلب الترشح.
-يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية.
- يثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط.
- يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشر (10) سنوات على الأقل، قبل إيداع الترشح.

[1] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمجلس الدستوري الجزائري، بيانات وقرارات رسمية حول الانتخابات الرئاسية 2024.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون العضوي رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم. https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2021/A2021017.pdf

- يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942.
- يثبت تأديته الخدمة الوطنية أو المبرر القانوني لعدم تأديتها.
- يثبت عدم تورّط أبويه في أعمال ضدّ ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942.
- يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه.[1]

وفي الأخير، نلاحظ أن الشروط التي وضعها المشرّع في الجزائر للترشح لرئاسة الجمهورية ليست مجرد إجراءات شكلية، بل تعكس حرصاً واضحاً على ضمان جدية المترشح وانتمائه الحقيقي للدولة. فهي تهدف إلى اختيار شخص تتوفر فيه الثقة والقدرة على تحمل مسؤولية قيادة البلاد، بما يتماشى مع مكانة هذا المنصب وأهميته في الحفاظ على استقرار الدولة ومؤسساتها.

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية

تعتبر الانتخابات بصفة عامة المجال الحقيقي للتنافس على السلطة ، سواء من جانب مؤسسات الدولة أو بالرهانات المرتبطة بالقوى المجتمعية، وتزداد أهمية هذا التنافس بين هذه الرهانات عندما يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية، لكونها تؤسس لذلك الربط والترابط المعياري والسياسي بين صوت المواطن، الدستور والأداء الحكومي، فعبر الانتخابات التشريعية لمجلس النواب يتم اختيار أعضاء هذا الأخير و تحديد التوجه السياسي للحكومة ، ومن خلال مشاورات سياسية تعددية يتم بناء الأغلبية الحكومية، وعبر هذه الأخيرة يتم تشكيل الحكومة، فمن خلالها تمارس السلطة التنفيذية وتصاغ السياسات العمومية، وتبنى القرارات الرسمية المعبرة عن الرهانات الناجحة.[2]

[1] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الموقع الرسمي، تم الاطلاع:13افريل 2026. https://ina-elections.dz/

[2] عبد المنعم لزعر، **تصدر الانتخابات التشريعية بين رهانات الأحزاب السياسية ورهانات المجتمع**، مركز آفاق للديمقراطية و المواطنة و التشاركية، الرباط،2021، ص49.

النظام الانتخابي للسلطة التشريعية:

تختلف النظم السياسية من حيث تكوين البرلمان فبعض الأنظمة تتبنى نظام المجلس الواحد وأنظمة أخرى اتخذت نظام المجلس غرفة سفلى (المجلس الشعبي الوطني) وغرفة عليا (مجلس الأمة) والمؤسس الدستوري الجزائري تبنى نظام المجلسين بداية من دستور 1996 ويتم تشكيل غرفتي البرلمان أساسا عن طريق الانتخابات مع الاختلاف في النمط والأسلوب الانتخابي لكل غرفة،[1] حيث يكون مباشر بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، وغير مباشر بالنسبة لمجلس الأمة .

وفيما يخص لانتخاب المباشر لتشكيل المجلس الشعبي الوطني، فإنه ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، حيث يقوم الناخبون باختيار ممثليهم من بين المترشحين بصفة مباشرة ودون وسيط، وذلك وفق الإجراءات القانونية المعتمدة ونمط القائمة المغلقة القائم على التمثيل النسبي. يتألف المجلس من 407 أعضاء، تحدد عهدتهم النيابية بـ خمس سنوات، مع إمكانية اللجوء إلى الانتخاب غير المباشر في الحالات والظروف الاستثنائية التي ينص عليها القانون، [2] و النائب هو الشخص المؤهل لتمثيل الشعب في المجلس التشريعي و الذي يختار وفق عدة شروط قانونية و إجرائية.

و تتمثل أولا في الشروط القانونية للترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني و هي الشروط المنصوص عليها في المادة 200 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات التي تنص على أنه يشترط في الترشح للمجلس الشعبي الوطني أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 50 من هذا القانون ،المتعلق بنظام الانتخابات، و ان يكون مسجل في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها،[3]ان يكون بالغا خمسا وعشرين (25) سنة على الأقل يوم

[1] فاطمة بن عزيزة، فاطمة وشن، الانتخابات **التشريعية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة،2020-2021، ص5.

[2] **مرجع سابق** ،ص6.

[3] القنصلية العامة الجزائرية بجدة ،الموقع الرسمي،تم الاطلاع :13افريل2026 .https://cgjeddah.mfa.gov.dz/ar

الاقتراع ،وأن يكون ذو جنسية جزائرية و أن يثبت أداءه للخدمة الوطنية أو إعفاءه منها، كما يجب ألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة و لم يرد اعتباره باستثناء الجنح الغير عمدية، أيضا ان لا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال و الأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين و حسن سير العملية الانتخابية و اخيراً ألا يكون قد مارس عهدتين برلمانيتين متتاليتين او منفصلتين .[1]

اما ثانيا و فيما يخص الشروط الإجرائية للترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني فإنه حسب نص المادة 201 من القانون العضوي -21-01 المتعلق بالنظام على المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط والراغبين بالترشح التصريح بذلك، يتضمن هذا التصريح الموقع من كل مترشح صراحة الإسم واللقب والكنية إن وجدت والجنس وتاريخ الميلاد ومكانه، والمهنة والعنوان الشخصي والمستوى التعليمي لكل مترشح .،تسمية الحزب أو الأحزاب بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية حزب سياسي عنوان القائمة بالنسبة للمترشحين الأحرار و الدائرة الانتخابية المعنية ،كما يلحق بقائمة مترشحي الأحزاب والمترشحين الأحرار برنامج الحملة الانتخابية و تعد قائمة المترشحين في استمارة تسلمها السلطة المستقلة ويملؤها ويوقعها قانونا كل مترشح وفقا لهذا القانون العضوي 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات و يسلم للمصرح بالترشح وجوبا وصل يبين تاريخ وساعة الإيداع .[2]

و قد حدد المشرع مراحل العملية الانتخابية لنواب المجلس الشعبي الوطني، وضبط هاته المراحل من خلال أحكام القانون العضوي 21-01 رغبة منه في تحييد الإدارة وإضفاء سمتي النزاهة والشفافية على سير العملية الانتخابية، إذ تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية تبدأ بتحديد الدوائر الانتخابية وتشكيل مكاتب التصويت ،وصولا الى دعوة الهيئة الناخبة التي تشكل الركيزة الأولى لبناء مؤسسات الدولة.،فهي المجموع القانوني للمواطنين

[1] المادة 200 من الأمر رقم 01-21 مؤرخ في 26 رجب عام 1442الموافق لِ 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

[2] **المرجع نفسه** ،المادة 201.

الـذين يملكـون حـق اختيـار الحكـام والرقابـة علـيهم، بـل والفصـل في أي نـزاع قـد يطـرأ بـين السـلطات ،وتبـدأ الـدورة الانتخابيـة فعليـاً بقـرار مـن رئـيس الجمهوريـة، الـذي ينفـرد دسـتورياً بصـلاحية اسـتدعاء هـؤلاء النـاخبين عبر مرسـوم رئاسـي (وفـق المـادة 123 مـن قـانون الانتخابـات)، هـذا المرسـوم هـو خارطـة الطريـق الإجرائيـة، إذ يحـدد موعـد الاقتـراع وفتـرات مراجعـة القـوائم الانتخابيـة، ولأن هـذه الصـلاحية مرتبطـة بجـوهر السـيادة، فقـد اعتبرهـا الدسـتور (المـادة 93) اختصاصـاً أصـيلاً للـرئيس يحظـر فيـه التفـويض أو التنـازل سـواء تعلـق الأمـر باسـتفتاء شعبي، أو حل البرلمان، أو تقرير انتخابات تشريعية مسبقة.[1]

كمـا تشـمل ثانيـا تحديـد الـدوائر الانتخابيـة حيـث تعتمـد المشـاركة في الانتخابـات علـى وجـود مسـاحة جغرافيـة معينـة مقسـمة إلـى منـاطق محـددة، وفي هـذه المنـاطق يقـوم النـاس بالتصـويت وتتحـول أصـواتهم إلى مقاعـد في البرلمـان. هـذا التقسـيم الجغرافي مهـم جـداً، لأنـه يـتم توزيـع النـاخبين علـى وحـدات تسـمى الـدوائر الانتخابيـة، وهـي الأسـاس لاختيـار مـن ينـوب عـن الشـعب في نظـام الديمقراطيـة، فالـدائرة الانتخابيـة هي المكـان الـذي تجـرى فيـه عمليـة التصـويت. ورغـم أن تقسـيم الـدوائر يشـبه تقسـيم مراكـز التصـويت، إلا أن الهـدف مختلـف، فـالمراكز هـدفها فقـط تنظـيم طـوابير النـاس وتسـهيل عمليـة الاقتـراع. كمـا يختلـف هـذا التقسـيم عـن التقسـيم الإداري للدولـة (مثـل المحافظـات أو الولايـات) فالتقسـيم الإداري ثابـت ويهـدف لإدارة شـؤون النـاس المحليـة، أمـا تقسـيم الـدوائر فهـو خطـوة خاصـة تـتم مـن أجـل تنظـيم الانتخابات فقط.[2]

ثـم تكتمـل المراحـل ثالثـا بتشـكيل مكاتـب التصـويت حيـث يمـارس المواطنـون عمليـة التصـويت في مراكـز التصـويت ويـتم إنشـاؤها وتحديـدها بموجـب قـرار مـن الـوالي، الـذي يحـدد عـددها وأماكنهـا وفقـا لمجموعـة مـن المعطيـات ويتكـون مكتـب التصـويت مـن رئـيس، نائـب رئـيس كاتـب ومسـاعدين إثنـين ويتشـكل مكتـب التصـويت مـن المـواطنين الـذين يحـوزون صـفة الناخـب

[1] عصام علي الدبس، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار الثقافة للنشر التوزيع الأردن 2014 ، ص 167 .

[2] - أحمد بنبني، الإجراءات **الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية 2005-2006، ص 115.

والمقيمين في إقليم الولاية، ويتولى رئيس مكتب مركز التصويت ضمان إعلان الناخبين بالتكفل بهم إداريا داخل المركز ومساعدة أعضاء مكاتب التصويت لسير العملية الانتخابية وذلك في حدود صفاته كممثل للإدارة،[1]

الانتخاب غير المباشر لتشكيل مجلس الأمة:

على عكس الانتخابات التشريعية المباشرة التي تجرى على مستوى المجلس الشعبي الوطني ،يخضع مجلس الأمة لنظام انتخابي خاص يعرف بـ التجديد النصفي ، حيث يعتمد المشرع الجزائري نظاماً مختلطا لتشكيل الغرفة العليا للبرلمان، يجمع بين الانتخاب غير المباشر والتعيين الرئاسي حيث ينتخب أعضاء المجلس بواقع مقعدين عن كل ولاية من قبل هيئة ناخبة محلية تتكون من مجموعة أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية في حين يعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقي من بين الشخصيات الوطنية والكفاءات العلمية، وتتميز عهدة عضو مجلس الأمة بالديمومة النسبية حيث تمتد لست سنوات مع إقرار آلية التجديد النصفي كل ثلاث سنوات لتفادي حدوث فراغ مؤسساتي وضمان استمرارية الدولة؛ ولهذه العضوية ،وضع القانون شروطا صارمة تتجاوز الشروط العامة(السن المحدد بخمسة وثلاثون سنة والجنسية الجزائرية الاصلية أو المكتسبة والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية وإثبات الوضعية تجاه الخدمة الوطنية) لتشمل شرطا جوهريا وهو حيازة صفة المنتخب المحلي كدليل على التمرس في الادارة المحلية .[2] كما وضع المشرع موانع قانونية صريحة(حالة عدم قابلية الانتخاب) تمنع شاغل الوظائف العليا الحساسة في الدولة كالولاة والسفراء والقضاة ومسؤولية الأمن من الترشح في دوائر اختصاصهم إلا بعد مرور سنة كاملة من تاريخ انتهاء مهامهم، وذلك تكريس لمبدأ الحياد ومنع الاستغلال نفوذ الوظيفة في توجيه الوعاء الانتخابي ،مما يضمن في النهاية تشكيل غرفة تشريعية تتمتع الشرعية والمصداقية .

المطلب الثالث: التعديلات الجديدة

[1] فاطمة وشن، فاطمة بن عزيزة **مرجع سابق**، ص11.

[2] **المرجع نفسه**، ص15-18 .

في الجزائر، أبرز التعديلات الجديدة في قانون الانتخابات تدور حول إعادة توزيع الأدوار بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الداخلية، مع تشديد شروط الترشح وتعزيز آليات النزاهة والرقابة. اعتبر وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد سعيد سعيود، أن مراجعة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ترمي إلى بناء منظومة انتخابية متوازنة ويعزز آليات النزاهة والديمقراطية. وخلال عرض قدمه أمام لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات وحقوق الإنسان بالمجلس الشعبي الوطني حول مشروع القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر 21-01المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، قال السيد سعيود: "إن هذا المشروع يندرج في إطار الإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لا سيما في شقها السياسي والرامية إلى تكريس دولة القانون".[1] وذكر بأن رئيس الجمهورية أكد في عدة مناسبات على أهمية المجالس الشعبية المنتخبة، باعتبارها لبنة أولى في إعادة البناء المؤسساتي للجزائر الجديدة، وعلى ضرورة تحصين هذه المجالس من المال الفاسد لضمان تمثيل شعبي حقيقي ونزيه، خدمة للمواطنين واستجابة لانشغالاتهم .[2]

أهم التغييرات:

_ إعادة وزارة الداخلية إلى الجانب اللوجستي والمادي في تنظيم الانتخابات بدل أن تبقى هذه المهام كلها بيد السلطة المستقلة، مع بقاء السلطة المستقلة مسؤولة عن الرقابة والإشراف العام، [3] ويقصد بها حصر دور الإدارة في الدعم المادي والتقني (مثل تجهيز المكاتب وتوفير الإمكانيات البشرية والمعدات)، مع سحب المهام التنظيمية الكبرى منها.

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل،" **وزير الداخلية يعرض نص قانون عضوي يُعدّل ويُتمّم الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات أمام اللجنة المختصة بمجلس الأمة**"، متاح على الموقع الإلكتروني للوزارة: interieur.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 14 أفريل 2026.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية،الموقع الرسمي ،"**مراجعة قانون الانتخابات ترمي الى تعزيز آليات النزاهة و الديموقراطية " 26 مارس 2026** ،تم الاطلاع :14-04-2026. https://www.aps.dz/algerie/actualite-nationale/mn7pe0sd

[3] عثمان لحياني،" **مسودة القانون الانتخابي في الجزائر،تعديلات في صلاحيات السلطة المستقلة و إقحام الداخلية**"، العربي الجديد، 29جانفي 2026،تم الاطلاع : 14-04-26، https://www.aajeg.com/politics/

_ مراجعة صلاحيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بحيث تركز أكثر على الإشراف والرقابة على مجمل العمليات الانتخابية والاستفتائية.[1] أي تفرغ السلطة لدورها كحكم و رقيب (مثل الفصل في صحة الترشيحات ومراقبة شفافية الصناديق)، لضمان حياد العملية الانتخابية بعيداً عن الأعباء الإدارية.

_ توجيه الإصلاحات إلى تحسين إدارة الانتخابات نفسها: التسجيل، الإشراف، الفرز، وإعلان النتائج، بدل التركيز فقط على يوم الاقتراع. بالإضافة الى تشديد شروط الترشح لقوائم المجلس الشعبي الوطني، ومنها السن الأدنى، والتمثيل النسائي، وتمثيل الشباب، واشتراط مستوى جامعي لجزء من المترشحين.[2] أي تهدف هذه القيود إلى نخبوية التمثيل وضمان جودة العمل البرلماني، من خلال الدمج بين حماس الشباب، وخبرة الكفاءات الجامعية، وضمان التوازن الاجتماعي بتمثيل المرأة.

و شهدت الجزائر أيضا زيادة في عدد الولايات من 58 إلى 69 ولاية بعد ترقية 11 مقاطعة إدارية في 2025، حيث مما أدى إلى تعديلات في النظام الانتخابي لضمان عدالة التمثيل. يهدف هذا التقسيم الإداري الجديد إلى تعزيز اللامركزية وتقريب الخدمات من المواطنين، مع الاستناد إلى إحصاءات السكان لعام 2022،حيث تم تعديل توزيع المقاعد بناءً على معايير ديموغرافية وجغرافية،[3] و بالتالي اتجه المشرّع الجزائري نحو صياغة خريطة انتخابية جديدة تهدف إلى مواءمة التوزيع الجغرافي للمقاعد البرلمانية مع التقسيم الإداري الأخير، ويسعى هذا التحول لإرساء نظام تمثيلي أكثر عدالة واستجابة للمتغيرات الديموغرافية، مع الحفاظ على العدد الإجمالي للمقاعد (407 مقعداً)، وتعزيز حصة الجالية

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **مرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية و النقل، "**وزير الداخلية يعرض نص قانون عضوي يُعدّل ويُتمّم الأمر رقم 21-01**..."مرجع سابق.

الوطنيــة بالخــارج، بمــا يضــمن ســد الثغــرات التي خلفهــا التقســيم الإقليمي الســابق وتكــريس استقرار المؤسسات.[1]

[1] حياة كبياش، "**عدالة انتخابية تتجسد، وديمقراطية تترسخ**،" جريدة الشعب (الإلكترونية)، بتاريخ 4 أفريل 2026، تم الاطلاع 14 أفريل 2026، على الرابط: .ech-chaab.com.

المبحث الثاني: مأسسة العملية الانتخابية في الجزائر.

تحرص الدول على اختيار المؤسسة أو الجهاز الذي يتكفل قانوناً بإدارة كل أو بعض جوانب العمليات الانتخابية، بما يضمن تنظيم مراحلها تنظيماً دقيقاً يفضي إلى نزاهتها ويقضي على كل ما من شأنه الإخلال بمصداقيتها، وذلك لاعتبار الانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية الفعالة لإسناد السلطة للحكام واختيار ممثلي الشعب. وتعتبر الانتخابات كذلك أحد الأبعاد المحركة لمنظومة الحوكمة من خلال تكريسها لقيم التجانس والمساواة والتمثيل، حيث يمتد حقل الدراسات الانتخابية للعديد من الثورات على الصعيدين النظري والممارساتي. و عليه، فإن تحقيق الجودة الانتخابية لا يأتي إلا من خلال اعتماد معايير وضوابط تنظيمية (قانونية وإدارية) للعملية الانتخابية.[1]

المطلب الأول: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي هيئة دستورية جديدة، منحها القانون الحق الكامل في مراقبة وتنظيم كل ما يخص الانتخابات والاستفتاءات في البلاد. والفرق الكبير بينها وبين المجلس الدستوري السابق، هو أن المجلس كان يعتبر جهة سياسية، أما السلطة الجديدة فهي جهة تميل في عملها للطابع القضائي. وهذا التغيير يعني أنها تعمل بجدية واستقلالية تشبه عمل المحاكم لضمان نزاهة النتائج، وهو ما يظهر بوضوح في تعريفها التالي:

تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

لم يعرف المشرع الجزائري السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بشكل واضح وصريح، بالرجوع الى المادة 200 من التعديل الدستوري لسنة 2020 نجدها تنص على: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مؤسسة مستقلة، أما بالرجوع الى القانون العضوي 19/07 المنشأ

[1] عبد الله جعفري، مرجع سابق، ص1.

للسلطة أو في الأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق للانتخابات نجد المشرع لم يعطي تعريف خاص بها. أما المادة 02 من القانون العضوي 19/07 : تنشأ سلطة وطنية مستقلة للانتخابات تمارس مهامها بدون تحيز تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وكذلك المادة 07 من الأمر 21-01 : طبقا للأحكام الدستور تضمن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحضير وتنظيم وتسيير والإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتائية[1]، نستنتج من هذين النصين أن المشرع ركز فقط على توضيح طبيعة السلطة ووظيفتها، وفضّل أن يترك للباحثين والفقهاء مهمة وضع تعريف دقيق وشامل يغطي كافة جوانبها.

و يمكن تعريفها على انها تلك المؤسسة التي تعمل على حسن سير العملية الانتخابية والإشراف على كل المراحل المتعلقة بها بكل نزاهة دون تدخل من الحكومة أو جهة معينة، فهي منفصلة خدمة لمصالحها وتدعيما لاستقلاليتها[2]. كما تعرّف كذلك بأنها جهة تتمتع بالاستقلال الكلي في تسيير أعمالها وصلاحياتها دون تبعيتها لأية جهة وقد كلفها المشرع بموجب القانون العضوي الخاص بها بإدارة العملية الانتخابية ومنحها كل الصلاحيات من أجل التغلب على جميع المشاكل التي قد تصادفها أثناء إدارة الانتخابات. إضافة إلى تمتع أعضاءها بالكفاءة الازمة لتسهيل هذه العملية من حيث الرقابة والإشراف والحياد [3].

وعليه، وعند القيام بإسقاط حول ما تم ذكره سابقا عن السلطة المستقلة يمكن الخروج بتعريف إجرائي: هي الهيئة الدستورية الدائمة والمحايدة، التي تتولى وحدها مهمة تنظيم المسار الانتخابي في الجزائر ومراقبته والإشراف عليه، بداية من تسجيل الناخبين وصولاً إلى إعلان النتائج الأولية، وذلك بعيداً عن تدخل الإدارة التقليدية لضمان نزاهة وشفافية الصندوق.

[1] أنظر المادة 02 من القانون العضوي 19/07 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، العدد 55 الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 2019.

[2] رضا شلالي، أحمد عبد الرحمان بن سالم **"السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات في الجزائر«: العملية الإنتخابية من هيئات سلطة التنظيم والإشراف، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، المجلد 05، العدد 01، سنة 2020ص 206.

[3] منصوري عبد الرحيم، بشيري عبد الرحيم،" **السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020**، مذكرة ماستر، جامعة أحد درارية، قسم الحقوق 2020-2021، ص 18.

خصائص السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

نصت المادة 08 من الأمر 21/01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات على: انه تتمتع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتدعى في صلب النص السلطة المستقلة.

أولا: تتمتع بالشخصية المعنوية

تتمتع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية، و هذا يعني قانوناً أنها كيان مستقل بذاته، لا يتبع لأي جهة أخرى وهو ما يعكس استقلاليتها ويدعم حريتها في أداء مهامها الانتخابية بكل شفافية وحياد. هذا الوضع يمنحها القوة لحماية قراراتها من أي ضغوط أو تدخلات خارجية ، كما يلزمها بمسؤوليات ويساعدها هذا الوضع القانوني في مجابهة الضغوط والعراقيل و اتخاذ قراراتها بحرية[1].

ثانيا: الاستقلال الإداري

يقصد به امتلاك السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات صلاحية إصدار قراراتها بمعزل عن السلطة المركزية و بما يخدم مهامها و صلاحياتها ويتبع ذلك عدم الخضوع لأي شكل من أشكال الرقابة (سلمية ،رئاسية) ولا لأية سلطة وصائية و يتجسد ذلك بوضوح من خلال اعدادها لنظامها الداخلي الخاص ، بهدف تنظيم السير الحسن لعملها وكذا هيكلة السلطة من مصالح وأجهزة داخلية لمساعدتها في تنفيذ صلاحياتها ، حيث تزود السلطة المستقلة بأمانة تقنية يشرف عليها الأمين عام الذي يتم تعيينه رئيس السلطة وتوضع الأمانة التقنية تحت سلطة رئيس السلطة المستقلة .

ثالثاً: الاستقلال المالي

[1] 2- رشيد عتو،**رقابة السلطة الوطنية للانتخابات ضمانة لنزاهة الانتخابات "انتخاب" رئيس الجمهورية نموذجا"**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة معهد العلوم القانونية و الإدارية ،المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، المجلد 6،العدد 2،جوان 2020ص 186.

ثبّت المشرّع الاستقلالية المالية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر المادة 8 من الأمر 21-01، حيث خصص لها ميزانية مستقلة واعتماد ات مالية تتيح لها إدارة ومراقبة المواعيد الانتخابية والاستفتائية بحرية تام، وتخضع السلطة في معاملاتها المالية لضوابط المحاسبة العمومية، مع دور محوري للأمين العام في إدارة الجوانب البشرية والوسائل المادية؛ فهو المسؤول عن توجيه الأطقم المحلية وتأمين كافة المتطلبات لضمان سير الاقتراع دون عوائق. كما يشكل الأمين العام جسراً حيوياً للتواصل بين الهيئة المركزية والمندوبيات الولائية، مما يعزز كفاءة التنسيق الميداني. وفي السياق ذاته، تقضي المادة 17 بضرورة الفصل بين ميزانية التسيير وميزانية العمليات الانتخابية، حيث تنفذ تحت رقابة محاسب عمومي معتمد. وتتكون مواردها المالية (الإيرادات) بشكل أساسي من الدعم المخصص من الدولة، بينما تشمل مجالات الصرف (النفقات) كل ما يتعلق بمرتبات الموظفين، واقتناء وتجهيز الوسائل، وصيانة المعدات، وتكاليف المقرات والأنشطة، وجميعها بنود تهدف في النهاية إلى تمكين السلطة من بلوغ غاياتها الدستورية بنجاح.[1]

صلاحيات السلطة المستقلة:

المشرع الجزائري كغيره من المشرعين أسند للسلطة المستقلة مجموعة من الصلاحيات العامة التي تسبق كل مناسبة انتخابية، وهو سنتطرق إليه بنوع من الإيجاز من خلال المواد التالية:

المادة 6: تتكفل السلطة المستقلة بتجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي للتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة. تحتكم السلطة المستقلة لمبدأ سيادة الشعب عن طريق انتخابات حرة شفافة، تعددية ونزيهة، تعبر عن إرادة الشعب واختياره الحقيقيين كما تضمن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية للانتخاب حق التصويت بحرية وبدون أي تمييز.

[1] عبدالله جعفري، محمد خوالدية ،"**السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات** "،مذكرة ماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قالمة،2020-2021،ص ص10،11.

المـادة 7: تتـولى السـلطة المسـتقلة تحضـير الانتخابـات وتنظيمهـا وإدارتهـا والاشـراف عليهـا، ابتـداء مـن عمليـة التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة ومراجعتهـا مـرورا بكـل عمليـات تحضـير العمليـة الانتخابيـة وعمليـات التصـويت والفـرز والبـت في النزاعـات الانتخابيـة، طبقـا للتشريع الساري المفعول إلى غاية إعلان النتائج الأولية.

المـادة 8: تتخـذ السـلطة المسـتقلة كـل الإجـراءات والتـدابير التي تضـمن تحضـير وإجـراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية وحياد دون أي تمييز بين المترشحين، وتتولى

المـادة 9: تنسـق السـلطة المسـتقلة مـع السـلطات العموميـة المختصـة، كـل الإجـراءات الأمنية المتعلقة بالعمليات الانتخابية لضمان حسن سيرها.

المـادة 10: تعـد وتنشـر السـلطة المسـتقلة تقريـرا مفصـلا عـن كـل عمليـة انتخابيـة خـلال أجـل أقصـاه 45 يومـا مـن تـاريخ الإعـلان الرسـمي عـن النتـائج النهائيـة، يصـادق عليـه مجلـس السلطة المستقلة بحضور منسقي المندوبيات.

المـادة 11: تتـدخل السـلطة المسـتقلة تلقائيـا في حالـة خـرق أحكـام هـذا القـانون العضوي والقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والأحكام التنظيمية ذات الصلة.

المـادة 12: تتلقـى السـلطة المسـتقلة كـل عريضـة أو تبليـغ أو احتجـاج متعلـق بالعمليـة الانتخابيـة وارد مـن الأحـزاب السياسـية المشـاركة في الانتخابـات أو مترشـح وتنظـر وتفصـل فيهـا طبقا لأحكام التشريع الساري المفعول.

المـادة 13: تخطـر السـلطة المسـتقلة السـلطات العموميـة المعنيـة بـأي ملاحظـة أو خلـل أو نقـص يسـجل مـرتبط بنطـاق اختصاصـها، مـن شـأنه التـأثير علـى تنظـيم العمليـات الانتخابيـة وسـيرها، ويجـب علـى هـذه السـلطات العمـل بسـرعة وفي أقـرب الآجـال مـن أجـل تـدارك النقـائص المبلـغ عنهـا وإعـلام السـلطة المسـتقلة، كتابيـا، بالتـدابير والمسـاعي التـي باشرتها.

المـــادة 14 : تخطـر السـلطة المسـتقلة الأحـزاب السياسـية المشـاركة في الانتخابـات و المترشـحين أو ممثلـيهم المـؤهلين قانونـا بـأي تجـاوز صـادر عـنهم عاينتـه خـلال مختلـف مراحـل العمليات الانتخابية.[1]

المطلب الثاني: المندوبيات

وكـل المشـرع الجزائـري للسـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات صـلاحية تحضـير الانتخابـات وادارتهـا والاشـراف عليهـا ابتـداءا مـن عمليـة التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة الى غايـة اعـلان النتـائج الأوليـة، ولهـذه الأخيـرة امتـدادات تتمثـل في المنـدوبيات الولائيـة وتسـتعين بأعضـاء المنـدوبيات علـى مسـتوى البلـديات والممثليـات الدبلوماسـية والقنصـلية. [2]وقـد مـنح هـذا الأخيـر للمندوبيـة الولائيـة تحـت سـلطة رئـيس السـلطة المسـتقلة ممارسـة الصـلاحيات المخولـة للسـلطة المستقلة في نطاق الدائرة الانتخابية محل اختصاصها.

أولاً: تعريف المندوبيات

تـنص المـادة 20 مـن الأمـر رقـم 21-01 المـذكور سـلفاً علـى أنـه : للسـلطة المسـتقلة امتـدادات على مستوى الولايات والبلديات ولدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.[3]

يمكـن تعريـف المنـدوبيات الولائيـة والبلديـة للسـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات بأنهـا الهياكـل الإداريـة التقنيـة اللامركزيـة التـي تمثـل السـلطة علـى المسـتوى المحلـي وتتـولى مهمـة الإشـراف الكامـل و المباشـر علـى كافـة مراحـل العمليـة الانتخابيـة في النطـاق الجغرافي التـابع لهـا،[4] أي هـي بمثابـة الأذرع التنفيذيـة لهـا حيـث أن السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات لا تسـتطيع الوصـول لكـل منـاطق التراب الـوطني، وبمـا أن هـذه الأخيرة مقرهـا الجزائـر العاصـمة فهي

[1] القانون العضوي 19-07 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين منظمة المحامين لناحية قسنطينة "لموقع الرسمي"،تم الاطلاع :15-04-2026 https://oraconstantine.com/

[2] مراد عمراني عادل قرانة، **النظام القانوني للمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات**، مجلة العلوم الإنسانية، لمجلد 32، العدد 2،قسنطينة ،08-04-2021،ص318.

[3] الأمر رقم 21-01 المؤرخ في مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، **مرجع سابق.**

[4] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، **مرجع سابق.**

تحتاج إلى فروع في كل ولاية وبلدية لتطبيق القانون الانتخابي وضمان نزاهة الاقتراع ميدانياً. من الناحية القانونية، تعتبر المندوبيات هياكل غير مركزية -كما سبق الذكر - تابعة حصرياً للسلطة المستقلة، مما يعني أنها لا تتبع إدارياً لوزارة الداخلية ولا تخضع لسلطة الوالي أو رئيس البلدية، وتتميز طبيعتها بـ الديمومة، فهي ليست لجاناً مؤقتة تظهر وقت الانتخابات وتختفي، بل هي مكاتب دائمة تمارس مهامها طوال السنة. هذا الانفصال العضوي والقانوني عن الجهاز الإداري للدولة هو الضمانة التي تمنحها الحصانة من أي ضغوط أو تدخلات، لتكون حكماً محايداً يسهر فقط على تطبيق القانون الانتخابي بكل نزاهة.

ثانيا: تشكيل المندوبيات (الولائية والبلدية)

تتناول المادة 20 من الأمر رقم 21- 01 (من القانون العضوي متعلق بنظام الانتخابات) القواعد الأساسية لكيفية تشكيل المندوبيات الولائية والبلدية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حيث تنص المادة على أن السلطة تمارس مهامها محليا من خلال مندوبية ولائية بكل ولاية من ولايات الوطن ويرأسها منسق ولائي يتم تعيينه من قبل السلطة المستقلة بناء على مداولة من مجلس السلطة، وتتشكل المندوبية من 3 إلى 15 عضواً، الهدف منها اتمام المهام الانتخابية وفق معايير النزاهة والكفاءة. أما بالنسبة إلى المستوى المحلي الأقرب للمواطن تنص المادة كذلك على وجود مندوبية في كل بلدية (ما يعادل 1541مندوبية) يسيّرها منسق بلدي ايضا، يساعده في مهامه مجموعة من الأعضاء يشار اليهم بالمساعدين يتم تعيين هذا الأخير وأعضاء مندوبيته بقرار من رئيس السلطة المستقلة وذلك لضمان وجود شبكة رقابية متكاملة تغطي كافة التراب الوطني .[1]

ولا يقتصر الانتشار الجغرافي لهذه المندوبيات على الداخل فقط، بل يمتد ليشمل الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، فبموجب القانون، يتم تشكيل مندوبيات لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية (السفارات والقنصليات) في مختلف دول العالم. هذا الامتداد الجغرافي العابر للحدود يهدف إلى تمكين الجزائريين المغتربين من ممارسة حقهم الانتخابي تحت

[1] المرجع نفسه.

إشراف مباشر من السلطة المستقلة، تماماً كما هو الحال داخل الوطن، وبنفس معايير النزاهة والشفافية[1] وبناء على التطورات الحالية في الساحة السياسية الجزائرية خاصة في عام 2026 والتوجه القوي نحو عصرنة الإدارة ،فيمكن القول أن الرؤية المستقبلية للمندوبيات تتجه نحو قطع الأساليب التقليدية الورقية و اعتماد الرقمنة الشاملة كخيار استراتيجي لتعزيز الشفافية وذلك من خلال تطوير أنظمة معلوماتية مركزية على المستوى الولائي و البلدي وتطمح هذه الرؤية إلى الوصول لمرحلة الفرز الإلكتروني و تعميم التصويت عن بعد خاصة في الجالية الخارجية .

و بموجب القانون رقم 06-26 المؤرخ في أفريل 2026، أصبح التقسيم الإقليمي الجزائري بدلاً يضم 69 ولاية بدلا من 58، وهو ما يفرض استحداث آلي للمندوبيات الولائية الجديدة التي تم ترقيتها حديثا لتغطية كافة التراب الوطني ، أما بالنسبة للمندوبيات البلدية فمن المتوقع أن يظل عددها 1541 مندوبية نظرا على أن التقسيم الجديد ركز على ترقية المقاطعات الإدارية إلى ولايات كاملة الصلاحية دون تغيير جوهري في عدد البلديات مما يعني أن دور المندوبيات سيتعزز من حيث القرب الجغرافي وتخفيف الضغط عن الولايات الأم، حيث ستصبح كل ولاية جديدة مسؤولة مباشرة عن تأطير عمليتها الانتخابية عبر مندوبيتها الولائية الخاصة. [2]

المطلب الثالث: المحكمة الدستورية

يحتل الدستور قمة الهرم القانوني للدولة باعتباره القانون الأساسي الذي يضبط السلطات ويحمي الحقوق والحريات، ما يفرض إخضاع كافة التشريعات لمبدأ سمو الدستور عبر آليات الرقابة على دستوريتها، وتتنوع هذه الرقابة دوليا بين الأنظمة السياسية التي تسبق صدور القانون، والأنظمة القضائية التي تلي صدوره وتتسم بالحياد والموضوعية. وبالنسبة

[1] صراح بلجدوي، **الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 38، العدد02، سنة 2024، ص200.

[2] القانون رقم 26-06 المؤرخ في 4 أفريل 2026، المعدل للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 5 أفريل 2026.

للجزائر فقد مرت بمسار تطوري بدأ بتبني الرقابة السياسية عبر المجلس الدستوري منذ دستور 1963 وتعديلاته اللاحقة، وصولا إلى التحول الجواري في تعديل 2020 الذي استحدث المحكمة الدستورية مكرسا بذلك نموذجا جديدا يزاوج بين الرقابة الدستورية والضمانات القضائية، استجابة للمتغيرات الوطنية والدولية وتعزيزاً لدولة القانون.

تعريف المحكمة الدستورية:

تعرّف المحكمة الدستورية في موقعها الرسمي على انها مؤسسة رقابية مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور، وتسهر على ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية والفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية وتفسير أحكام الدستور. استحدثت بموجب التعديل الدستوري للفاتح من نوفمبر 2020 ،وتم تنصيبها في نوفمبر من سنة 2021، لتحل محل المجلس الدستوري الذي تم إنشائه بموجب دستور 1989 ،و هي ليست جهة قضائية عليا وليس لها أية اختصاصات قضائية بمفهوم الاختصاصات التي تتمتع بها المحكمة العليا أو مجلس الدولة باعتبارهما الهيئتين المقومتين لأعمال الجهات القضائية التابعة للنظام القضائي العادي والجهات القضائية التابعة للنظام القضائي الإداري ،و تتشكل المحكمة الدستورية من اثني عشر (12) عضوا ،أربعة (4) أعضاء يعيّنهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة، عضو واحد (1) تنتخبه المحكمة العليا من بين أعضائها، وعضو واحد (1) ينتخبه مجلس الدولة من بين أعضائه، ستة (6) أعضاء ينتخبون بالاقتراع من أساتذة القانون الدستوري.[1]

شروط العضوية في المحكمة الدستورية:

لا يمكن إرساء ضمانة حقيقية للحقوق الدستورية إلا من خلال إقامة نظام كفء للرقابة وتعزيز المركز القانوني للقاضي الدستوري، وقيمة المحكمة الدستورية لا تتجسد واقعيا إلا بحسن اختيار أعضائها من ذوي الخبرة القانونية والمؤهلات العلمية العليا والتكوين

[1] المحكمة الدستورية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المحكمة الدستورية في أسئلة: ما هي المحكمة الدستورية؟"، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: https://www.cour-constitutionnelle.dz، تم الاطلاع: 19 أفريل 2026.

الأكاديمي المتميز، وبناء على ذلك حددت المادة 187 من تعديل دستوري لسنة 2020 جملة من الشروط الواجب توفرها في الأعضاء وهي:

شرط السن:

أوجب المؤسس الدستوري بلوغ مترشح سن الخمسين عاما كاملة يوما انتخابه أو تعيينه ويعد هذا الشرط معيارا منطقيا يرتبط بضرورة توفر النضج، الحكمة، والكفاءة العالية المطلوبة للتعامل مع القضايا الدقيقة المعروضة على المحكمة.

شرط الكفاءة والخبرة المهنية:

يشترط الدستور ضرورة التمتع بخبرة في المجال القانوني لا تقل عن 20 سنة ، وبذلك انتقل المشرع من مجرد تمثيل السلطات داخل المؤسسة إلى اختيار كفاءة قانونية متخصصة قادرة على تحديد الخلل في النصوص التشريعية ومدى مطابقتها للدستور، كما أشار الدستور إلى ضرورة الاستفادة من تكوين في القانون الدستوري وهو شرط يخص بدرجة الأولى القضاة المنتخبين الجامعيين المتخصصين في القانون الدستوري ، يهدف هذا الشرط إلى ضمان نجاة عمل المحكمة انسجام قراراتها سواء في رقابة القوانين والأنظمة الداخلية للبرلمان أو في الفصل في النزاعات الانتخابية.

شرط عدم الانتماء الحزبي:

يعد التجرّد من الانتماء الحزبي شرطاً جوهريا لضمان حياد المحكمة الدستورية، خاصة وأنها تراقب النصوص التي يصدرها البرلمان الذي تسيطر عليه التكتلات السياسية، ومن خلال هذا الشرط سعى المؤسس الدستوري إلى إبعاد المحكمة عن ضغوط الأحزاب وصراعاتها، وضمان تجرد القاضي الدستوري عند إصدار أحكامه، وبينما يحظر على القضاة ممارسة أي نشاط الحزبي، فإن هذا الشرط يمتد بصرامة ليشمل الأعضاء المنتخبين المنتخبين والمعيّنين من قبل رئيس الجمهورية.

التمتع الحقوق المدنية والسياسية:

يتعين على العضو أن يكون متمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية، وهو ما يعني عدم صدور أحكام قضائية ضده بعقوبات سالبة للحرية أو أحكام جنائية تمس الشرف والأمانة. وتشمل الحقوق السياسية قدرة الفرد على المشاركة في الشأن العام كحق الانتخاب والترشح وتولي الوظائف السامية، بينما تهدف الحقوق المدنية إلى حماية حريات الفرد وتمكينه من ممارسة نشاطه الاجتماعي في إطار قانوني سليم مما يضمن نزاهة ومصداقية شاغلي هذا المنصب الرفيع .[1]

صلاحيات المحكمة الدستورية:

، بموجب الأمر 21-01، المعدل والمتمم، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي. فإن صلاحيات المحكمة الدستورية تتمثل في الأوضاع الاتية:

أ- صلاحيات المحكمة الدستورية في مجال رقابة الدستورية ورقابة مطابقة بعض النصوص القانونية للدستور:

تتولى المحكمة الدستورية بموجب المادة 190 من الدستور الرقابة على دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات، حيث تفصل بقرار في مدى مطابقتها للنص الدستوري وتوافقهم مع المعاهدات الدولية سواء كان ذلك عبر أخطار سابق لإصدار القوانين والتصديق على المعاهدات أو إخطار لاحق يخص التنظيمات خلال شهر من نشرها ،كما تمارس المحكمة رقابة وجوبية بناءاً على إحالة من رئيس الجمهورية تخص القوانين العضوية، الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان و الأوامر الرئاسية لضمان شرعيتها الكاملة، بالإضافة إلى دورها الجوهري في حماية الحقوق والحريات من خلال آلية الدفع بعدم الدستورية والتي تتيح

[1] نادية شبوبة، **المحكمة الدستورية و دورها في الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021-2022،ص ص 20-21 .

للمتقاضين الطعن في الأحكام التشريعية أو التنظيمية التي تنتهك ضماناتهم الدستورية، وذلك بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة.

ب - صلاحيات المحكمة الدستورية في المجال الانتخابي

عملا بالمادة 191 من الدستور، تنظر المحكمة الدستورية في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء، وتعلن النتائج النهائية لكل هذه العمليات. ويوضح الأمر 21-01، المعدل والمتمم، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي المذكور أعلاه، هذا الاختصاص وتشتمل المراقبة على دراسة الطعون التي ترفع إلى المحكمة الدستورية وفق الشروط وحسب الإجراءات المتضمنة في نظام الانتخابات. وفضلا عن ذلك، تصدر المحكمة قرارات تتعلق باستخلاف أعضاء في البرلمان، إثر شعور مقاعدهم بسبب الوفاة أو قبولهم وظيفة حكومية.

ج - صلاحيات المحكمة الدستورية في حالات خاصة:

حسب أحكام المادة 97 من الدستور، يستشير رئيس الجمهورية المحكمة الدستورية قبل تقرير حالة الطوارئ أو الحصار.

وعملا بأحكام المادة 102 (الفقرة 2)، يلتمس رئيس الجمهورية رأي المحكمة الدستورية بشأن اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، كما أن رأي المحكمة الدستورية مشروط في حالة التعديل الدستوري المقرر تطبيقا لأحكام المادة 221 من الدستور، وتستشار كذلك قبل تطبيق المادتين 94 و95 خلال فترات حدوث المانع أو شغور رئاسة الجمهورية بسبب وفاة رئيس الجمهورية أو استقالة.

وعلى صعيد آخر، تتدخل المحكمة الدستورية في المسار الانتخابي المتعلق برئيس الجمهورية، وتمديد عهدة البرلمان. ففي الحالة الأولى، يمدد أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية بستين (60) يوما في حالة وفاة أحد المترشحين إلى الدور الثاني من هذه الانتخابات أو انسحابه أو حدوث أي مانع آخر له طبقا لأحكام المادة 95 من الدستور ، و كذلك في حال تعذر إجراء

انتخابات رئاسية خلال مدة أقصاها تسعون (90) يوما بسبب شغور منصب رئيس الجمهورية، يمدّد الأجل لمدة لا تتجاوز تسعين (90) يوما بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية طبقا لنص المادة 94 (الفقرة 5) من التعديل الدستوري .أما في الحالة الثانية فإن المحكمة الدستورية يستشيرها رئيس الجمهورية في حالة حدوث ظروف خطيرة جدا تقتضي تمديد مهمة البرلمان حسب الحالات المنصوص عليها في المادة 122 (الفقرتان 4 و5) من الدستور.

الأثر القانوني لقراراتها:

تترتب على قرارات المحكمة الدستورية الآثار القانونية التالية:

– إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، فلا يتم التصديق عليها.

– إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية قانون، فلا يتم إصداره.

– إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية أمر أو تنظيم، فإن هذا النص يفقد أثره، ابتداء من يوم صدور قرار المحكمة الدستورية.

– إذا قررت المحكمة الدستورية أن نصا تشريعيا أو تنظيميا غير دستوري بناء على إخطار بالدفع بعدم الدستورية، يفقد النص أثره ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار المحكمة الدستورية.

– تكون قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضائية.[1]

[1] الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية،"الصلاحيات"، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: علاقة التحول الرقمي بالانتخابات في الجزائر.

يشكل تحول الرقمي العمود الفقري ل استراتيجية عصرنة المرافق العمومية، حيث يهدف إلى نقل القطاعات الحيوية من التسيير الورقي الى بيئة رقمية تتسم بالسرعة والفعالية، ففي قطاعات العدالة، التعليم والمالية، ساهمت الرقمنة في تقريب الإدارة من المواطن وتقليص المسافات البيروقراطية. وينعكس هذا التحول بشكل استراتيجية ي على المنظومة الانتخابية والتي انتقلت بفضل التكنولوجيا من الاعتماد على المعالجة اليدوية إلى استخدام منصات رقمية تابعة لسلطة الوطنية المستقلة الانتخابات، وتتجلي هذه العلاقة في تسهيل الإجراءات الانتخابية عبر المعالجة الرقمية للاستمارات، مما أدى إلى تحصين المسار الانتخابي من الأخطاء البشرية وتعزيز مستويات الشفافية والرقابة التقنية، ليصبح التحول الرقمي بذلك الضامن الأول لنزاهة الصندوق وعصرنة الفعل الديمقراطي في البلاد.

المطلب الأول: رؤية الجزائر في إطار رقمنة القطاعات

رؤية الجزائر في رقمنة كل القطاعات تتمحور حول ال استراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من أجل جزائر رقمية 2030، التي أعلنت عنها الوزيرة المحافظة السامية للرقمنة مريم بن مولود في 2025، تهدف إلى تحقيق تحول رقمي شامل يغطي جميع مناحي الحياة بما في ذلك الخدمات العمومية والاقتصاد والمجتمع، لإرساء اقتصاد عصري مستدام و مجتمع رقمي مندمج ،حيث تمثل هذه ال استراتيجية نقلة نوعية في فلسفة التسيير العمومي حيث تتبنى الدولة كخارطة طريق شاملة ومشروع مجتمعي متكامل يهدف إلى الانتقال من الحلول القطاعية المعزولة إلى منظمة رقمية مندمجة تمس كافة مناحي الحياة ، وتستند هذه الرؤية التي تحظى بمتابعة من رئاسة الجمهورية إلى خمسة محاور استراتيجية تتكامل فيما بينها لبناء اقتصاد معرفي مستدام؛ تبدأ بتطوير بنية تحتية سيادية ومراكز بيانات وطنية، وتمر عبر

الاستثمار في العنصر البشري و الابتكار، وصولا إلى إرساء حوكمة رقمية تضمن شفافية الإدارة وفعالية الخدمات الموجهة للمواطن.[1]

ولا تقتصر أهداف هذه ال استراتيجية على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل تكريس السيادة الرقمية من خلال التحكم الكامل في البيانات الوطنية وتأمين الأنظمة المعلوماتية عبر أطر قانونية صلبة مثل قانون الرقمنة. ومن المتوقع أن يشهد المسار الزمني (2025-2030) تجسيد 25 هدفاً استراتيجياً يسعون في مجملهم إلى تحقيق الشمول الرقمي، وتقليص الفجوات البيروقراطية، وتحويل الإدارة الجزائرية إلى نموذج عصري يواكب التحولات العالمية، مما يساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار ومولدة لفرص العمل في ظل اقتصاد رقمي خلاق للثروة.[2]

ان هذا المسار الشامل ينعكس بصفات دقيقة ومباشرة على عصرنة المنظومة الانتخابية ونجاح رقمنة قطاعات الحالة المدنية كالبريد والمواصلات هو الذي وفر الأرضية الصلبة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لضبط الهيئة الناخبة وتطهيرها. وبناء على تصريحات السيد كريم خلفان، رئيس السلطة بالنيابة، سعت الدولة لتسريع التحول الرقمي، حيث اعتمدت الهيئة - تحسباً لتشريعيات **2** جويلية 2026 - منظومة تقنية متكاملة تهدف إلى عصرنة الفعل الانتخابي وتعزيز شفافيته وتيسير الإجراءات للمواطنين. وأوضح خلفان أنا هذا المسار شمل استحداث بوابة للخدمات الالكترونية و تتيح للناخبين تسيير بياناتهم وتصحيحها عن بعد، إلى جانب إنشاء مركز بيانات مركزي يضمن المتابعة الآنية لعمليات مراجعة القوائم عبر 1541 بلدية والممثليات الدبلوماسية ، ويمثل هذا الانتقال الرقمي حلقة الوصل بين رقمنة القطاعات الإدارية الأخرى (كالحالة المدنية والعدالة) وبين القطاع الانتخابي، حيث تساهم هذه البيانات المرقمنة في تطهير الهيئة الناخبة التي بلغت أكثر من 24.5 مليون ناخب، مما

[1] مريم بن مولود، "استراتيجية وطنية للتحول الرقمي، من أجل جزائر رقمية 2030"، مقال في جريدة **الغد الجزائري** الإلكترونية، 12 ماي 2025، elghadeldjazairi.dz، تاريخ الاطلاع: 20 أفريل 2026.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، "**الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030**"، موقع webservices.dz، تاريخ الاطلاع: 21 أفريل 2026.

يجعل من الرقمنة، حسب رؤية خلفان، الضمانة التقنية الأساسية لترسيخ النزاهة وتكريس مؤسسات الدولة.[1]

المطلب الثاني: أهداف التحول الرقمي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الحديثة.

لقد ساهم انتشار مجتمع المعلومات والمعرفة بشكل فعال في تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية و توطين الخدمات الرقمية لدى الجمهور و القطاعين العام والخاص على حد سواء، وفي هذا الإطار تمضي الجزائر قدما في توجيهها الاستراتيجي نحو بناء الجزائر الرقمية، سعياً منها لتحقيق جملة من الأهداف التي صرحت بها الوزارة المعنية؛ حيث يهدف التحول الرقمي ضمن ال استراتيجية الوطنية جزائر رقمية 2030 إلى الانتقال من الطرق التقليدية الورقية البطيئة إلى أنظمة حديثة تعزز الكفاءة والشفافية في جميع القطاعات الحكومية[2]. كما يركز هذا التوجه على رقمنة الخدمات العمومية بهدف تقريب الادارة من المواطن وتقليل البيروقراطية، وصولا إلى تحقيق تنمية مستدامة .وعليه فإن أهداف تحول الرقمي في القطاعات الجزائرية تتمحور جوهريا حول استبدال النمط التقليدي بنموذج حديث يعتمد على الرقمنة الشاملة وذلك بغرض عصرنة الإدارة العمومية وتكريس الشفافية في التعاملات[3] ، ويمكن بلورة الأهداف الأساسية التي يصبو إليها مسار التحول الرقمي في القطاعات الجزائرية ضمن النقاط الآتية:

أ. تعزيز وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ب. تجسيد الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق أهدافها في الحد من الفجوة الرقمية.

ت. تحفيز وترسيخ ثقافة المواطنة الرقمية.

ث. تعزيز جودة الحياة الرقمية في أوساط مجتمع جزائري رقمي آمن وإيجابي.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **توسيع استعمال الرقمنة لعصرنة العملية انتخابية تعزيز الشفافية**، مرجع سابق .

[2] المحافظة السامية للرقمنة، "**الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030**"، رئاسة الجمهورية، منشور على الموقع الإلكتروني: webservices.dz، تاريخ الاطلاع: 21 أفريل 2026.

[3] آسيا شرفي ،ليلى معمري، "**دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية على ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 01، جامعة البويرة، مارس 2025، ص 285.

بمقارنة الأهداف سالفة الذكر مع مكونات مؤشر الجاهزية الشبكية نلاحظ أن الأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التحول الرقمي متطابقة إلى حد كبير مع مؤشرات الجاهزية الشبكية، لأنها تلامس المؤشرات الأساسية، سواء على مستوى المؤشر الأساسي الأول المتعلق بالبنية التحتية للتكنولوجيا، أو على مستوى المؤشر الثاني المتعلق بالناس، إذ تركز الجزائر على نشر ثقافة المواطنة الرقمية وهذا لا يتأتى دون تمكين الناس من التقنيات الرقمية على مستوى الوصول والاستخدام، كذلك يرتبط الهدف الأخير الذي تسعى من خلاله الجزائر إلى تعزيز جودة الحياة الرقمية، في أوساط المجتمع بالمؤشر الرابع المتعلق بالأثر الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وتطمح الرقمنة ايضا إلى الارتقاء بمستويات الأداء في الأجهزة الحكومية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها في بلوغ مقاصدها المسطرة، والتي يأتي في مقدمتها تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، إذا أن هذا الاهتمام يتطلب خلق بيئة عمل محفزة تضم تنوع في المهارات والكفاءات المهنية. ومن جهة أخرى فإن عملية ترشيد الخدمات العمومية تدفع نحو ضرورة اعتماد مبدأ مراكز خدمة المواطن المبنية على الاتصال الشبكي، بما في ذلك المعاملات التي تشترك فيها أكثر من إدارة واحدة، مما يسمح بمتابعة كافة الطلبات وتخزينها إلكترونيا دون اضطرار المواطن للتنقل الميداني، كما تساهم الرقمنة في تحقيق الدقة والسرعة من خلال الإنجاز وفق مقاييس تقنية مضبوطة، الأمر الذي يأتي إلى التقليل من الأخطاء ومن التجاوزات الإدارية، بالتوازي مع تقليص التكاليف عبر اعتماد التواصل عن بعد والشباك الإلكتروني. وعلاوة على ذلك فإن توظيف تكنولوجيا المعلومات يكرس سهولة المحاسبة و ووضوح الخدمة بفضل النشر الإلكتروني لكل المراحل وبالتالي تقريب الادارة من المواطن وتوفير أقصى درجات الراحة له ،وفي الختام تساهم هذه التقنيات الحديثة في تسريع إنجاز المهام والقضاء على التراضي مما يفسح

[1] وحيدة بوفدح ،باديسي، "**واقع التحول الرقمي في الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية الشبكية**"،محاضرة مقدمة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون – تيارت، بتاريخ 24 أكتوبر 2023، ص 15.

المجال لتطوير مهارات القائمين على الخدمة وتحويل الأفكار إلى نتائج ملموسة وهو ما ينعكس ايجابا على تخفيف العبء عن الجمهور وضمان استمرارية الخدمة.[1]

و بينما تهدف رقمنة القطاعات بشكل عام إلى عصرنة الإدارة وتطهير سجلات الحالة المدنية وتحقيق الشفافية الإدارية، تأتي رقمنة الانتخابات لاستثمار هذه المكتسبات في تحقيق نزاهة الصندوق وتكريس السيادة الشعبية ، وتتجلى هذه العلاقة في كون البيانات الدقيقة والموحدة التي توفرها القطاعات الإدارية هي الركيزة التي سمحت للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حسب تصريحات رئيسها السيد كريم خلفان، بالوصول إلى أهداف تخصصية كبرى تشمل التسيير الآني للهيئة الناخبة، وتبسيط إجراءات الترشح، وضمان الرقابة التقنية على المسار الانتخابي ،وبذلك، يتحول التحول الرقمي من مجرد مشروع لتطوير الخدمات العمومية إلى أداة استراتيجية لتعزيز الثقة في المؤسسات الدستورية، حيث تترجم كفاءة المنظومة الرقمية الشاملة في صورة انتخابات دقيقة وشفافة تتماشى مع رؤية الجزائر الرقمية 2030.[2]

و فيما يخص قطاع الانتخابات، فقد تبنّت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات استراتيجية عمل تقوم على التوسع في توظيف تقنيات الرقمنة سعياً لعصرنة المسار الانتخابي وتعزيز الشفافية وتيسير الإجراءات و تبسيط التدابير الإدارية ، وتأتي هذه الخطوات استباقاً للاستحقاقات التشريعية الملزم تنظيمها في 2 جويلية المقبل، حسب ما أفاد به رئيس السلطة بالنيابة، كريم خلفان؛ وأوضح أن الهيئة انخرطت بفاعلية ضمن التوجه الوطني الرامي في تسريع مسار التحول الرقمي، من خلال استحداث عدة منصات رقمية لتنظيم ومراقبة الانتخابات التشريعية المقبلة، بهدف تعزيز الشفافية وتيسير الإجراءات للمواطنين ، وتطرق في هذا الصدد إلى بوابة الخدمات الإلكترونية التي تتيح بالاستفادة من عدة خدمات، على غرار التسجيل في القوائم الانتخابية والشطب منها أو تصحيح المعطيات الشخصية وتغيير مقر

[1] فوزية صادقي، **"دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر– دراسة تحليلية للجماعات المحلية –"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص إعلام واتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطينة 3، السنة الجامعية 2021/2020، ص 123.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030"، **مرجع سابق** .

الإقامة عن بعد وغيرها من الخدمات. وبهدف استثمار البيانات الرقمية في تعزيز نزاهة الاقتراع ، قامت السلطة المستقلة — يضيف السيد خلفان — بإنشاء مركز بيانات مركزي يسمح بالمتابعة الآنية لمختلف أطوار العملية الانتخابية، لا سيما المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي انطلقت يوم 12 أفريل وتستمر إلى غاية 26 أفريل 2026 .كما أكد في هذا الخصوص أن هذه العملية تتم على مستوى 1541 بلدية وعلى مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، تحت اشراف لجان يترأسها قضاة، مشيرا إلى أن التسجيل في القوائم الانتخابية مسألة جوهرية بالنسبة للمواطن الذي يشارك بصفة فعلية وفعالة في العملية الانتخابية وفي بناء مؤسسات الدولة.[1]

[1] تشريعيات 2 جويلية: **توسيع استعمال الرقمنة لعصرنة العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية**"، جريدة النصر الإلكترونية، منشور بتاريخ 16 أفريل 2026، على الموقع الإلكتروني: annasronline.com، (تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2026).

خلاصة الفصل:

يستخلص من هذا الفصل، الذي تم التطرق فيه الى واقع النظام الانتخابي ومؤسساته في ظل التحول الرقمي بالجزائر، أن الممارسة الديمقراطية شهدت تحولاً نوعياً فرضته الإصلاحات الدستورية والقانونية الأخيرة. حيث استهللنا البحث في المبحث الأول بتقديم نظرة عامة حول المسار الانتخابي في الجزائر، مع التركيز على خصوصية الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مبرزين أثر التعديلات الجديدة التي طرأت على النظام الانتخابي والتي استهدفت تكريس الشفافية وتوسيع المشاركة السياسية.

وفي المبحث الثاني، تم تسليط الضوء على مأسسة العملية الانتخابية، حيث اتضح أن استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بمندوبياتها الولائية والبلدية، إلى جانب الدور الرقابي المحوري للمحكمة الدستورية، قد شكل قطيعة مع الممارسات الإدارية التقليدية، ومنح العملية الانتخابية هيكلاً مؤسساتياً مستقلاً يضمن حماية صوت الناخب.

أما في المبحث الثالث، فقد تم التوجه الى الفصل بدراسة العلاقة الوظيفية بين التحول الرقمي والمنظومة الانتخابية حيث انتقلنا من قراءة الأهداف العامة لرقمنة القطاعات الحيوية في الدولة (كالحالة المدنية والعدالة) إلى كيفية انعكاس هذا التحول على قطاع الانتخابات. لقد تبين أن الانتقال من الطرق التقليدية الورقية إلى الأساليب التقنية الحديثة ليس مجرد تحديث تقني، بل هو خيار استراتيجي يهدف إلى تحصين نزاهة الصندوق وعصرنة الإدارة الانتخابية. هذا التأسيس النظري والمؤسساتي، المدعوم بالتوجه نحو الرقمنة الشاملة، هو ما سيسمح في الفصول القادمة بالتعمق في الآليات الإجرائية والضمانات الميدانية التي تضمن تجسيد الجزائر الرقمية في الواقع الانتخابي.

الفصل الثالث:

رقمنة الانتخابات في الجزائر بين الواقع والتحديات

تمهيد:

يعد مشروع رقمنة المسار الانتخابي في الجزائر أحد أبرز رهانات الحوكمة الحديثة، حيث يتأرجح واقعها اليوم بين طموح استراتيجي تجسده استراتيجية الجزائر الرقمية 2030 والمنصات المستحدثة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبين تحديات بنيوية وتقنية معقدة. فبينما نجحت الدولة في إرساء دعائم ملموسة كالمركز الوطني للبيانات وبوابة الخدمات الإلكترونية لعصرنة سجلات الناخبين، إلا أن هذا المسار لا يزال يواجه جملة من المعوقات التي تفرضها الهجمات السيبرانية، والفجوة الرقمية، وضرورة تكييف البيئة التشريعية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لدراسة هذا التحول الرقمي، ليس فقط كأداة تقنية لتسريع الإجراءات، بل كآلية جوهرية لتعزيز الشفافية واستعادة الثقة السياسية، وهو ما يضع التجربة الجزائرية أمام حتمية الموازنة بين حداثة الأدوات وضمان أمن ونزاهة العملية الديمقراطية.

المبحث الأول: تجليات الرقمنة الانتخابية في الجزائر

عند الحديث عن تجليات الرقمنة الانتخابية في الجزائر فهي تتمثل في الانتقال من فيزيائية الصندوق إلى عصرنة الخوارزميات، حيث أصبحت التقنية هي الضامن السيادي لتنقية الوعاء الناخب وضبط المسارات الإجرائية بعيداً عن الرتابة التقليدية، مما يكرس حوكمة رقمية تحيد التدخل البشري وتصون أمانة الاقتراع.

المطلب الأول: التسجيل الالكتروني الانتخابي.

في مرحلة ما قبل عام 2019، كانت الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات تضع اللبنات الأولى لمشروع عصرنة الاستحقاقات، حيث استشرف رئيسها آنذاك، عبد الوهاب دربال، إدراج الرقم الوطني الموحد كآلية لضبط القوائم آلياً وتطهيرها ، وهي الرؤية التي كانت تطمح للوصول إلى نظام مستقر بحلول عام 2024، حيث صرّح حينها :أن الهيئة ستدخل في رقمنة الانتخابات تدريجيا، كاشفا أنه سيكون هناك رقما وطنيا لكل مواطن جزائري في وزارة الداخلية، وسنستفيد منها كثيرا في إصلاح العملية الانتخابية بالتدريج، وبعد خمس سنوات نتكلم على تنظيم وضبط الهيئة الانتخابية خاصة القوائم الانتخابية، يسقط تلقائيا كل من توفى والغير مسجل فهو غير مسجل لا يحسب وهكذا.[1] ومع حلول عام 2026، وتكريساً للإطار القانوني والدستوري المتمثل في قانون 19-07 وتعديل 2021، لم تعد الرقمنة مجرد مشروع طموح بل أصبحت العمود الفقري للعملية الانتخابية في الجزائر، فاليوم وتحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة برئاسة كريم خلفان، انتقلت المنصة الرقمية التي أسسها المهندسون الجزائريون من مرحلة التجريب إلى مرحلة النضج التقني الكامل، حيث تشير الإحصائيات الراهنة في عام 2026، ونحن على أعتاب الانتخابات التشريعية، إلى قفزات نوعية في الأداء الرقمي تجلت بوضوح في تطهير قوائم الناخبين بفضل الربط المباشر و المتكامل بين مختلف مصالح الحالة المدنية ومؤسسات الدولة بجعل عملية شطب المتوفين أو تغيير مكان الإقامة تتم فوراً وبدقة عالية جداً، وبمعدلات تفوق ما كانت عليه في 2020 بنسبة كبيرة، كما أظهرت المراجعات

[1] تصريح رئيس الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات عبد الوهاب دربال، يوم : 06/02/2017 ، قناة النهار TV، أطلع عليه بتاريخ 29افريل 2026 .

الدوريـة للقـوائم الانتخابيـة في عـام 2026 قـدرة فائقـة على اسـتيعاب مئـات الآلاف مـن النـاخبين الجـدد في فتـرات زمنيـة قياسـية بفضـل الهويـة الرقميـة وتطبيقـات الهـاتف المحمـول التي أطلقتهـا السـلطة، فضـلاً عـن تعزيـز الشـفافية الرقميـة حيـث لـم تعـد المنصـة تقتصـر على شـطب الأسـماء فحسـب، بـل أصـبحت تـدير ملفـات الترشـح وتوقيعـات الاكتتـاب إلكترونيـاً، ممـا أضـفى شـفافية مطلقـة على قبـول القـوائم الانتخابيـة، وهـو مـا اعتبره محمـد شـرفي سـابقاً و كريـف خلفـان حاليـاً إنجـازاً تكنولوجيـاً حصّـن الإرادة الشـعبية مـن أي تلاعـب بشـري أو إداري، لتؤكـد المقارنـة بـين الأرقـام المتواضـعة لعـام 2019 والنتـائج المذهلـة التـي نلمسـها اليـوم فـي أفريـل 2026، و فـي الانتخابـات المقبلـة في هـذه السـنة ،أن الرهـان على الكفـاءات الوطنيـة والتحـول الرقمي قـد آتـى أكلـه، محـولاً الصـندوق مـن مجـرد حاويـة ورقيـة إلى محطـة نهائيـة لمسـار رقمي مـؤمن بالكامـل. وتجسـيداً لهـذا المسـار التحـولي مـن الناحيـة التنظيميـة، اسـتندت هـذه القفـزة التقنيـة إلى مرجعيـة قانونيـة صـلبة حـددتها السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات بموجـب القـرار رقـم 06 المـؤرخ في 01 أوت 2023، والـذي يحـدد شـروط وكيفيـات ضـبط البطاقيـة الوطنيـة للهيئـة الناخبـة واسـتعمالها معرِّفـاً ايّاهـا :أنهـا قائمـة وطنيـة موحـدة تعتمـد كسـجل إلكتروني، تحتـوي على قاعـدة بيانـات للأشـخاص المـؤهلين للتصـويت فـي الانتخابـات والاسـتفتاءات، والمتكونـة مـن مجمـوع القوائم الانتخابية الخاصة بالبلديات والمراكز الدبلوماسية أو القنصلية في الخارج.[1]

وفـي سـياق تفعيـل هـذه الآليـات الرقميـة على مسـتوى القواعـد الناخبـة، يبـرز نظـام التسـجيل الإلكترونـي الانتخـابي فـي الجزائـر كخدمـة حديثـة تحـت وصـاية السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات (INA)، و التـي تتـيح للمـواطنين التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة أو تحـديث بيانـاتهم دون الحاجـة إلى التنقـل ،حيـث ان المنصـة الرسـمية نشـطة حاليـاً، خاصـة مـع اقتـراب الانتخابـات التشـريعية في 2جويليـة 2026، كمـا يعتبـر التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة واجبـاً وطنيـاً يقـع على عـاتق كـل مـواطن ومواطنـة، بشـرط حيـازة الجنسـية الجزائريـة وبلـوغ سـن الثامنـة

[1] المادة 2 من القرار رقم : 06 المؤرخ في 14 محرم عام 1445 الموافق أول جوان سنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات ضبط البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة واستعمالها الصادر عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

عشرة كاملة يوم الاقتراع. علاوة على ذلك، يشترط في الناخب التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والأهلية القانونية، مع ضرورة خلوّ سجله التاريخي من أي سلوك مضاد لمصالح الوطن أثناء الثورة التحريرية. ومن ناحية أخرى، يستبعد من هذا الحق كل من صَدَرَ في حقه حكم بجناية ولم يرد اعتباره، أو أدين بجنحة أدت إلى حرمانه من حق الانتخاب والترشح وفقاً لقانون العقوبات. كما يشمل المنع أيضاً مَن أشهر إفلاسه دون رد اعتبار، وكذلك الأشخاص الذين طالهم الحجز القضائي أو الحجر القانوني[1] ، ولأجل إجراء هذه المحددات القانونية وتحويلها إلى واقع ملموس، تتجسد الخطوات الإلكترونية للتسجيل الانتخابي في الجزائر كمسار تقني متكامل يبدأ بنفاذ المواطن إلى المنصة الرسمية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حيث تتيح هذه البوابة الرقمية واجهة تفاعلية لاستخدام روابط التسجيل المباشرة المدعمة بأنظمة التحقق من الهوية عبر وثائق ثبوتية رقمية (بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر البيومتري). وتنتقل المعالجة بعد ذلك إلى مستوى الربط الشبكي مع مركز البيانات الوطني لتحديث المعلومات الشخصية أو تغيير مقر الإقامة آنياً، مما يسمح للناخب بالتحقق من وضعيته في الهيئة الناخبة وطلب نسخة إلكترونية من بطاقة الناخب. ويتميز هذا المسار بمرونة عالية تتيح أيضاً تقديم التظلمات والطعون القضائية رقمياً خلال الآجال القانونية، مما يضمن أرشفة إلكترونية دقيقة لكل مراحل التسجيل ويقلص التدخل البشري، محققاً بذلك أعلى معايير الشفافية في ضبط القوائم الانتخابية وتطهيرها من التكرار[2] ، و ساعدت أيضا رقمنة القوائم الانتخابية في تقليص عدد الوثائق الخاصة بالتسجيل على ما كانت عليه في السابق إلى وثيقتين فقط، بطاقتي الهوية والإقامة، مع إمكانية التسجيل في منصة الخدمات الالكترونية للسلطة المستقلة مع قابلية تنزيل البطاقية الوطنية من الموقع المدرج على شبكة الانترنت . https://services.ina-elections.dz/services ، و التي تتضمن جميع بيانات الناخب حسب نص المادة 07 من القرار 23-06 كما تتولى أيضا لجنة

[1] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،كيفية التسجيل،مرجع سابق.

[2] المكان نفسه.

الإعـلام الآلي والأمـن المعلومـاتي للسـلطة المسـتقلة مـن إعـداد جميـع تطبيقـات الإعـلام الآلي لضـبط وتحيين البطاقية للهيئة الناخبة والحفاظ على أمن بياناتها ومعلوماته بصفة عامة[1].

_ طريقة التسجيل في القو ائم الانتخابية:

يمكــن للمــواطن للــدخول للموقــع الإلكترونــي الخــاص بالســلطة الوطنيــة المســتقلة للانتخابات

عن طريق الرابط الالكتروني للتسجيل في القائمة الانتخابية:

_التسجيل في القوائم الانتخابية

_ تغيير الإقامة

_ طلب نسخة من بطاقة الناخب

_ التأكيد على التسجيل [2]

تـوفر هـذه المنصـة حلـولاً تقنيـة ذكيـة تمكّـن المـواطن مـن إدارة وضـعيته الانتخابيـة عـن بعـد، حيـث تبـدأ بخدمـة التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة التي تتـيح للمـواطنين غيـر المسـجلين (خاصـة الشـباب البـالغين سـن الانتخـاب) إمكانيـة قيـد أسـمائهم ضـمن الهيئـة الناخبـة إلكترونيـاً، وهي الخطـوة الأولى والأساسـية لممارسـة الحـق في التصـويت، كمـا تشـمل خدمـة تغيير الإقامـة التي تمكّـن الناخـب الـذي غيّر مقـر سـكنه مـن تحويـل ملفـه الانتخـابي إلى بلديـة إقامتـه الجديـدة، ممـا يضـمن تحيينـاً دقيقـاً للقـوائم ومنـع حـدوث حـالات التكـرار في التسـجيل. بالإضـافة إلى ذلـك، تتـوفر خدمـة طلـب نسـخة مـن بطاقـة الناخـب التي تسـمح للمـواطن باسـتخراج بطاقتـه أو تعـويض

[1] حامد حامدي،عمار خلوط ،**رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر**، مرجع سابق،ص57.

[2]موقع السلطة الوطنية المستقلة لانتخابات، مرجع سابق.

المفقودة منها عبر طلب رقمي، مما يسهل عليه التعرف على مركز ومكتب التصويت الخاص به يوم الاقتراع، وصولاً إلى خدمة التأكيد على التسجيل وهي خدمة استعلامية تمنح المواطن الطمأنينة بشأن وضعيته القانونية، حيث تتيح له التأكد من وجود اسمه فعلياً في سجلات الهيئة الناخبة وتصحيح أي خطأ في بياناته الشخصية إن وجد.



- **التسـجيل في اول مــرة في القائمــة الانتخابيــة:** رابـط التسـجيل الالكترونـي للـراغبين في القائمة الانتخابية:



[1] **https//services.ina-election.dz/register**

طلب نسخة من بطاقة الناخب:

قامت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بوضع رابط الكتروني في المنصة الالكترونية يسمح للمواطن، بطلب نسخة من بطاقة الناخب عن طريق الأنترنت، من اجل تسهيل عملية الانتخاب، حيث وفرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للقيام بهذه العملية الولوج الى رابط المنصة وملأ المعلومات التالية:

الاسم واللقب

تاريخ ومكان الميلاد

مكان الاقامة

البريد الالكتروني

رقم الهاتف

[1] https//services.ina-election.dz/register

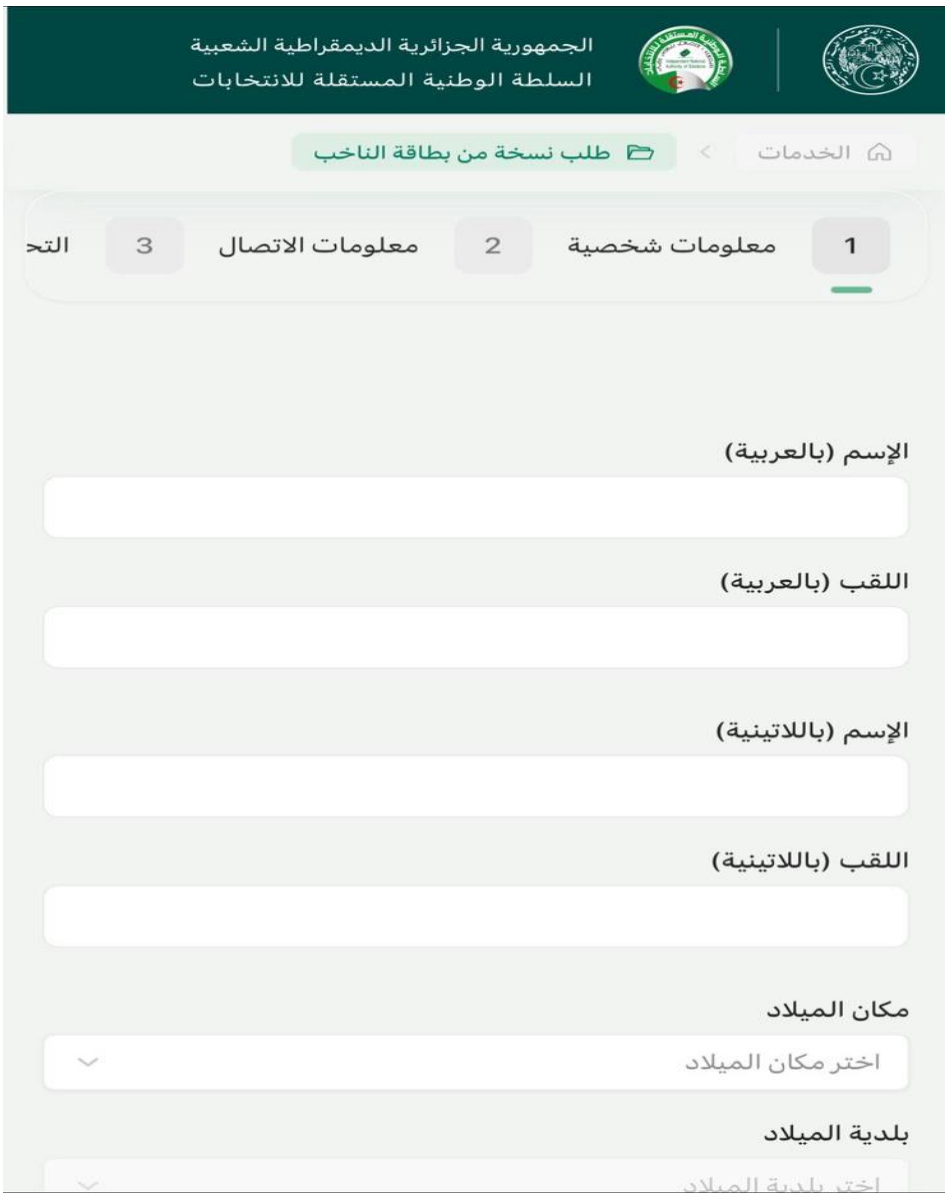

https://services.ina-elections.dz/services/duplicata

بعد اتمام هذه الخطوات وحجر المعلومات ينتظر وصول رمز تأكيد عن طريق البريد الإلكتروني[1].

[1] https://services.ina-elections.dz/services/duplicata

- تغييـر مقــر الاقامــة : رابــط التسـجيل الالكترونــي للــراغبين في تغييـر مقــر اقامــة الانتخاب [1].

Services.ina-election.dz/residence



[1]. Services.ina-election.dz/residence

- **معرفة هل انا مسجل:** وتكون هذه العملية عبر الرابط

[1] https:// services.ina-elections.dz/services/orientation

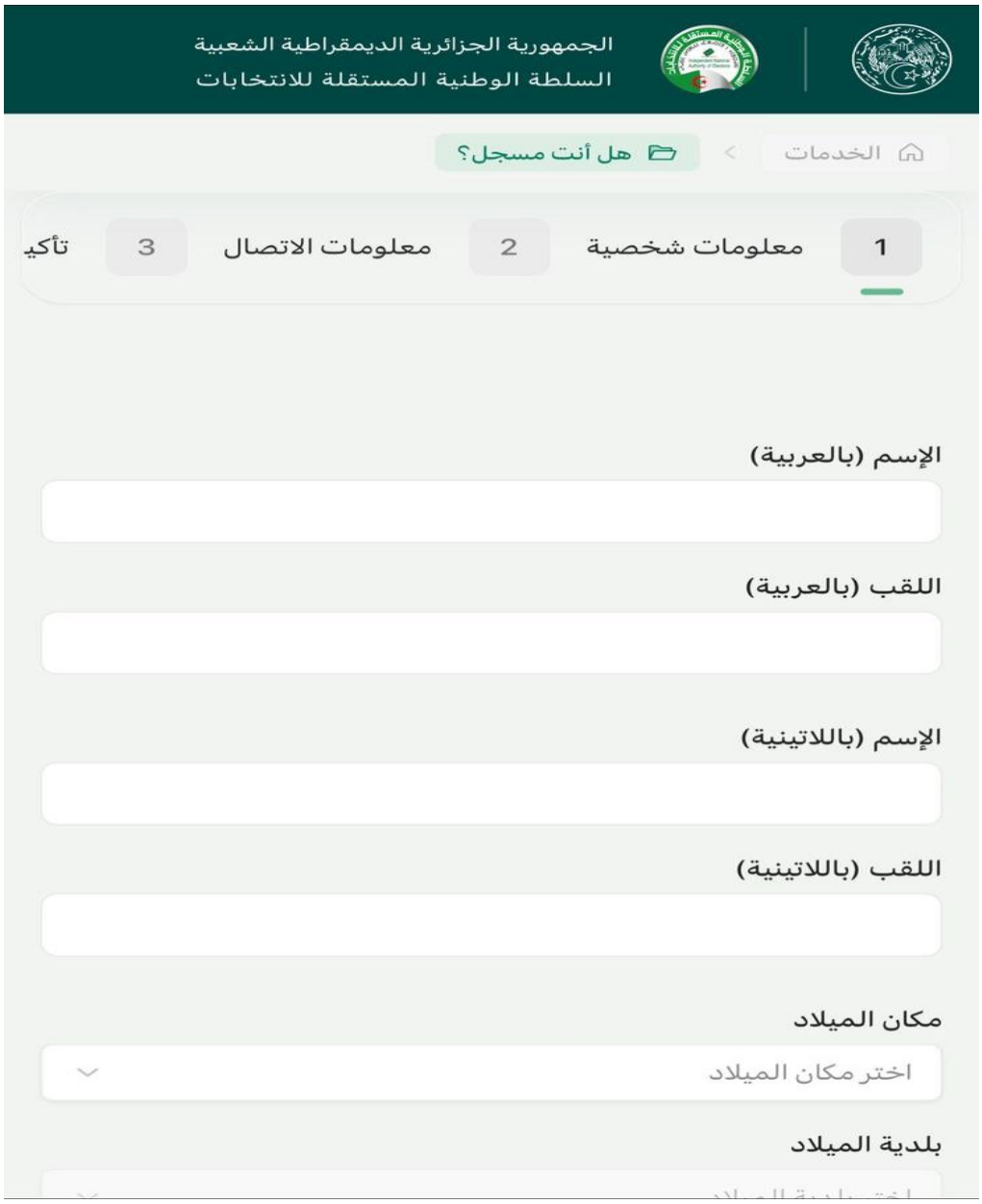

[1] https://services.ina-elections.dz/services/orientation

المطلب الثاني: التواصل الرقمي

لا يقتصر دور الرقمنة على الضبط الإداري والتقني للبطاقية الوطنية فحسب، بل يمتد ليشمل هندسة التواصل الرقمي عبر الموقع الرسمي للسلطة، حيث أصبحت المنصات الإلكترونية هي القناة الحيوية التي تضمن تدفق المعلومات بين الهيئة الناخبة والمؤسسة المشرفة، مما يكرس مبدأ التشاركية والشفافية في بناء المسار الانتخابي وصولاً إلى انتخابات 2 جويلية 2026[1] ، و في هذا الصدد تقوم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بدور محوري في تفعيل التواصل الرقمي مع الهيئة الناخبة من خلال مجموعة من المنصات الإلكترونية التي تعمل كجسر تفاعلي يربط المواطن بمراكز القرار الانتخابي، ويهدف هذا التواصل إلى كسر الحواجز البيروقراطية وتعزيز المواطنة الرقمية، حيث تبرز المنصة الرسمية للسلطة كمرجع اتصالي موحد يوفر تدفق مستمر للمعلومات القانونية والقرارات التنظيمية ، [2]حيث تتيح للناخبين إمكانية التحقق من صحة الانتخاب و صحة معلوماتهم الشخصية .وتلعب هذه المنصات دوراً مزدوجاً، فهي من جهة تمارس دوراً إرشادياً وتوعوياً من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وشرح حقوق وواجبات الناخب، ومن جهة أخرى تؤدي دوراً خدمياً يسمح للمواطن بتحديث بياناته وتقديم طلبات التسجيل عن بعد دون الحاجة للتنقل المادي، مما يرفع من كفاءة الاستجابة الإدارية ويقلص الفجوة بين السلطة والناخبين، خاصة فئة الشباب، لضمان مشاركة واسعة وواعية في استحقاق 2 جويلية 2026[3].

وسعياً منها لتثمين استغلال البيانات الرقمية لضمان نزاهة العملية الانتخابية، - يضيف السيد خلفان- بأن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات انخرطت ضمن مسعى الدولة في تسريع مسار التحول الرقمي، حيث قامت باستحداث عدة منصات رقمية من أجل

[1] .نهلة جديدي، **حياد الإدارة الانتخابية في التشريعين التونسي والجزائري**، مرجع سابق ،ص97.

[2] الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، **مرجع سابق**.

[3] الإذاعة الجزائرية،تفعيل منصة لتسهيل المصادقة على استمارات الاكتتاب،في 23-06-2024 على الرابط .https://news.radioalgerie.dz تم الاطلاع في 30 افريل 2026.

تنظـيم ومراقبـة الانتخابـات التشـريعية المقبلـة، بهـدف تعزيـز الشـفافية وتيسـير الإجـراءات للمـواطنين. و في هـذا الاطـار أشـار إلـى بوابـة الخـدمات الرقميـة التي تسـمح للنـاخبين الولـوج لخـدمات متنوعـة ، علـى غـرار التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة او طلـب الشـطب أو تصـحيح المعطيـات الشخصـية وتغييـر مقـر الإقامـة وغيرهـا مـن الخـدمات، وحرصـاً منهـا لتطـوير توظيـف البيانـات الرقميـة لضـمان سـلامة المسـار الانتخـابي، قامـت السـلطة المسـتقلة - يضـيف المسـؤول - بإنشـاء مركـز بيانـات مركـزي يسـمح بالمتابعـة الآنيـة لمختلـف أطـوار العمليـة الانتخابيـة، علـى غـرار المراجعـة الاسـتثنائية للقـوائم الانتخابيـة التي تسـتمر إلـى غايـة 26 أفريـل 2026.[1] وأكـد بهـذا الخصـوص أن هـذه العمليـة تـتم عبـر 1541 بلديـة وعلـى مسـتوى الممثليـات الدبلوماسـية والقنصـلية في الخـارج، حيـث تشـرف على تنظيمهـا لجـان يترأسـها قضـاة، مشـيرا الى أن التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة يمثـل ركيـزة أساسـية بالنسـبة للمـواطن للمسـاهمة الجـادة في الشـأن الانتخابي وفي بناء مؤسسات الدولة.

وفـي ذات السـياق، أشـار ذات المسـؤول إلـى أن الهيئـة تتعامـل مـع انشـغالات الأحـزاب السياسـية ومختلـف الفـاعلين بشـكل مسـتمر، وأنهـا قامـت لأجـل ذلـك بإنشـاء بريـداً إلكترونيـاً legislatives2026@ina-elections.dz الـذي يـتم مـن خلالـه الإجابـة بصـفة فوريـة عـن كافـة التسـاؤلات والاستفسـارات التي تخـص العمليـة الانتخابيـة. مـن جهـة أخـرى اسـتعرض السـيد خلفـان البيانـات التـي أصـدرتها السـلطة المسـتقلة منـذ اسـتدعاء الهيئـة الناخبـة، موضـحاً أن الهيئـة قامـت مـن خـلال هـذا البيانـات التي مصـدرها الأساسـي هـو الدسـتور والقـانون العضـوي المتعلـق بنظـام الانتخابـات، بنقـل قواعـد العمليـة الانتخابيـة وتبسـيطها وشـرحها وربطهـا بكـل مرحلـة أو إجـراء لكـي تكـون واضـحة لـدى مختلـف الشـركاء. وضـمن مهامهـا المتعلقـة بالتوعيـة والتحسـيس بأهميـة العمليـة الانتخابيـة، قامـت السـلطة المسـتقلة وفقـا لـذات المسـؤول - بتنظـيم العديـد مـن الـدورات التكوينيـة والنـدوات والملتقيـات لفائـدة الشـباب والصـحفيين ومختلـف الفاعلين.[2]

[1] وكالة الانباء الجزائرية، توسيع استعمال الرقمنة لعصرنة العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

وتتويجاً لهذا المسار الاتصالي وتأطيراً له من الناحية القانونية والتقنية في معالجة النزاعات، نجد أن الوسائل الرقمية لإدارة الطعون وتنظيم الهيئة الناخبة تشكل بدورها منظومة متكاملة تستند في شرعيتها إلى القانون العضوي رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات والقرار رقم 06 المؤرخ في أول أوت 2023، حيث تعتمد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على عدة منصات تقنية أساسية، تلعب دوراً جوهرياً في الطعون الإدارية الأولية من خلال إتاحة الرقابة الذاتية للمواطن على وضعيته الانتخابية وحقه في تقديم طلبات القبول أو الاعتراض لضمان مطابقة بياناته للواقع القانوني[1]، وبتوازٍ مع ذلك، تبرز الأرضية الرقمية لتسيير البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة كنظام مركزي مخصص للمعالجة التقنية والربط البيني المتكامل مع سجلات الحالة المدنية والقطاعات السيادية، وتتمثل مهمتها في التنفيذ الآلي واللحظي لقرارات الشطب والإضافة المتعلقة بحالات الوفاة أو تغيير الإقامة أو فقدان الأهلية، مما يضمن وحدة السجل الانتخابي الرقمي واستحالة التلاعب به بشرياً ،كما يكتمل هذا البناء بنظام العرائض والتبليغ الإلكتروني عبر الموقع الرسمي الذي يسمح للمواطنين والمترشحين بإيداع الطعون ضد قرارات اللجان الإدارية أو التبليغ عن التجاوزات، ليعمل كحلقة وصل تقنية مع الجهاز القضائي توفر الأدلة الرقمية اللازمة للفصل في النزاعات الانتخابية بسرعة وفعالية، وهي منصات تهدف بمجملها إلى إرساء الأمن الانتخابي الرقمي وتحويل البطاقية الوطنية إلى سجل إلكتروني سيادي محصن يضمن لكل ذي حق حقه في التسجيل والتصويت بعيداً عن الأخطاء الإدارية التقليدية.[2]

وفي سياق اخر، تشكل منصات التواصل الاجتماعي التابعة للسلطة الوطنية المستقلة لانتخابات قناة اتصال حيوية وجس تفاعلي يربط المؤسسة المشرفة بالجمهور المواطنين بشكل مباشر، مما يعزز من قيم الشفافية والمشاركة الديمقراطية وتجد أهمية هذه المنصات مثل (فيسبوك ،اكس-تويتر سابقاً، انستغرام و قناة يوتيوب) في كونها الواجهة الإعلامية اللحظية التي تضمن تدفق المعلومات والقرارات التنظيمية وشرح الإجراءات القانونية بأسلوب مبسط

[1] المادة 186 من القانون العضوي رقم 21-01، **مرجع سابق**.

[2] موقع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، **مرجع سابق**.

يتناسب مع كافة الفئات الاجتماعية ، كما تضع السلطة تحت التصرف المواطنين والمؤسسات رقم الفاكس الرسمي كقناة اتصال إدارية قانونية. وتعمل هذه الوسيلة كأداة هامة تضمن استمرارية التواصل الرسمي وتوثيق المراسلات، خاصة في الجوانب الإجرائية والتقنية التي تتطلب تبادل رسميا للوثائق، وبذلك تجمع السلطة بين سرعة تدفق المعلومات عبر شبكات التواصل وبين الطابع الرسمي للاتصالات الإدارية عبر الفاكس مما يساهم في تعزيز الأمن الانتخاب والشفافية الإدارية.



المطلب الثالث: المنصة الالكترونية لتسيرومتابعة الاستحقاقات الانتخابية

بعد أن تم التطرق في المطالب السابقة آليات التسجيل والاتصال الرقمي، يبرز هذا المطلب كحلقة وصل جوهرية تعنى بالجانب العملياتي والتنظيمي الذي يقع على عاتق السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إذ لا تقتصر الرقمنة هنا على الجانب الإعلامي فحسب، بل تمتد لتشمل بناء نظام معلوماتي مركزي يهدف إلى ضبط كافة مفاصل المسار الانتخابي ومتابعته لحظياً، بما يضمن الدقة في التسيير والشفافية في المتابعة، وتأمين المخرج النهائي للصندوق الانتخابي من خلال بنية تحتية رقمية متطورة تتماشى مع الرهانات الديمقراطية الراهنة.[1]

وفي هذا السياق، قامت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات باستحداث عدة منصات رقمية من اجل حوكمة العملية الانتخابية في الجزائر، منها المنصة الالكترونية الخاصة بالتسيير والمراقبة، حيث تجسد التحول من التسيير الإداري التقليدي إلى الإدارة الرقمية المساعدة. ويجب التأكيد هنا على أن الرقمنة في السياق الجزائري لم تمس فعل التصويت في حد ذاته-الذي ظل حافظا على صيغته الورقية التقليدية-بل شملت الجوانب التنظيمية واللوجستية التي تسبق وتوافق و تلي يوم الاقتراع، وتهدف هذه المنصة إلى إرساء نظام معلوماتي مركزي موحد يربط كافة المندوبيات المحلية بشبكة بيانات مؤمنة، مما يسمح بالتحكم في تدفق المعلومات وضمن سلامتها من الأخطاء المادية [2]، وفي هذا السياق أكد السيد خلفان ،رئيس السلطة بالنيابة في تصريح له: أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد إنخرطت بفاعلية ضمن مسعى الدولة في تسريع مسار التحول الرقمي، حيث قامت باستحداث عدة منصات رقمية من أجل تنظيم ومراقبة الانتخابات، بهدف تعزيز الشفافية وتيسير الإجراءات للمواطنين، مما يضمن تأمين المسار الرقابي والعملياتي منذ استدعاء الهيئة نخبه إلى غاية إعلان النتائج الأولية.[3].

[1] المعهد الدولي للديموقراطية و المساعدة الانتخابية ,(IDEA) ،**مرجع سابق** .

[2] المادة 11 من القانون العضوي رقم 21-01 ,**مرجع سابق .**

[3] تصريح السيد خلفان ، مقال بعنوان: "منصات رقمية لتنظيم ومراقبة التشريعيات المقبلة"، موقع الديوان الإلكتروني، منشور بتاريخ 17 أفريل 2026، ، في الرابط https://eddiwan.dz/ ، تم الاطلاع :يوم 05 ماي 2026

امـا علـى صـعيد المتابعـة الميدانيـة والعمليـاتيـة ، فـإن المنصـة تـوفر أدوات رقابيـة تقنيـة تسـمح بضـبط المسـار الانتخـابي في مراحلـه الحاسـمة ، حيـث يـتم مـن خلالهـا إدارة اللوجسـتيك لانتخـابي وتوزيـع المـوارد البشـرية والماديـة علـى مكاتـب التصـويت، وهـو مـا يضـمن اسـتمرارية الخدمـة المرفقيـة الانتخابيـة وتفـادي أي عجـز فـي الوسـائل اللوجسـتية الضـرورية لإنجـاح الاقتـراع، وتجلـب فاعليـة هـذه المنصـة فـي قـدراتها علـى تـوفير لوحـات قيـادة لحظيـة لـلإدارة الانتخابيـة، تتـيح تتبـع مسـار العمليـة الانتخابيـة فـي الـداخل لـدى الجاليـة بالخـارج عبـر نظـام مركـزي لليقظـة والمعلوماتيـة ، ممـا يعـزز مـن قـدرة السـلطة المسـتقلة على التـدخل الفـوري لمعالجـة أي اخـتلالات تقنيـة أو إداريـة قـد تطـرأ في أي مكتـب تصـويت عبر القطـر الـوطني أو في المنـدوبيات بالخـارج، وهـذا الـربط الشـبكي المـؤمّن يضـمن وحـدة المعـايير الإجرائيـة المطبقـة عبـر كافـة التـراب الـوطني، ويقلـص مـن السـلطة التقديريـة للعنصـر البشـري لصـالح الدقـة التقنيـة التـي تفرضـها الأنظمة المعلوماتية الحديثة، مما يحقق مبدأ المساواة والانتظار في تسير الشأن الانتخابي .[1]

وتصـل الحوكمـة الرقميـة ذروتهـا فـي المرحلـة الختاميـة للعمليـة الانتخابيـة وهـي مرحلـة الاقتـراع، الفـرز، وتجميـع النتـائج، حيـث تتحـول المنصـة إلى وسـيلة مركزيـة لإدارة النتـائج النهائيـة وتأمينهـا ضـد أي تلاعـب أو خطـأ مـادي، فبمجـرد انتهـاء عمليـة التصـويت الـورقي و الشـروع في عمليـة الفـرز العلني ، يـتم إدخـال بيانـات محاضـر الفـرز في النظـام المعلومـاتي مشـفر الـذي يقـوم بعمليـة التجميـع الآلـي (Automated tabulation) للنتـائج بطريقـة تقنيـة دقيقـة ممـا يسـمح بمطابقـة الأرقـام الـواردة مـن المكاتـب والبلـديات مـع البيانـات المركزيـة بشـكل فـوري للكشـف عـن أي تضـارب إحصـائي أو عـدم تـوازن في الأرقـام المسـجلة، وهـو مـا يشـكل صـمام أمـان لسـلامة الصـندوق، [2] إن هـذه المتابعـة الرقميـة العميقـة في المرحلـة النهائيـة تضـمن اسـتخراج مؤشـرات دقيقـة حـول نسـب المشـاركة والنتـائج التفصـيلية في وقـت قياسـي يـتلاءم مـع متطلبـات السـرعة والنجاعـة ، مـع تـوفير أرشـيف رقمي غيـر قابـل للتعـديل يمثـل المرجـع الإثبـاتي والحجـة التقنيـة

[1] نهلة جديدي، **مرجع سابق** ،ص 45.

[2] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تقرير حول سير العملية الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، جوان 2021، **مرجع سابق**, ص 12-15.

القاطعة في حال حدوث منازعات أمام المحكمة الدستورية، مما يضفي خاصية الشفافية على المخرج النهائي للصندوق الانتخابي ويعزز من شرعية المؤسسات المنتخبة .

المبحث الثاني: التحديات

تعد عملية التحول الرقمي التي انتهجتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خيارا استراتيجياً لا رجعة عنه يهدف في جوهره إلى وضع قواعد جديدة بعيدا عن الطرق التقليدية التي استنزفت الكثير من الجهد والوقت. ومع ذلك، فإنه انتقال العملية الانتخابية من الحيز الورقي إلى الرقمي السيبراني لا يخلو من عوائق وتحديات متشابكة، التي تتراوح بين ما هو تقني مرتبط البنية التحتية وما هو اجتماعي وإداري ي يتصل بمدى جاهزية الأطراف الفاعلة لاستيعاب هذه التكنولوجيا، وبناء على ذلك يصبح من الضروري تسليط الضوء على أبرز العقبات التي قد تحد من فعالية هذه المنظومة الإلكترونية.

المطلب الأول: التحديات التقنية

تتمثل التحديات التقنية التي تواجه التحول الرقمي في العملية الانتخابية في عدة نقاط جوهرية، يتصدرها تحدي الأمن السيبراني وحماية البيانات، و الذي يعتبر واجهة هذه الاخيرة، حيث ان تحويل الهيئة الناخبة إلى سجل رقمي مركزي يجعلها هدفا استراتيجيا للهجمات السيبرانية المنظمة التي قد تسعى إلى تخريب البيانات أو تسريبها ، مما يفرض ضرورة بناء حصن رقمي يعتمد على تشفير متقدم وأنظمة دفاع استباقية لكشف أي محاولة تلاعب بقرارات الشطب أو الإضافة ، [1] فالأمر هنا لا يتعلق بمجرد خلل تقني بل بمسالة سيادة وطنية ترتبط بمصداقية الصندوق الانتخابي. وبالتوازن مع ذلك يبرز تحدي استقرار وجود البنية التحتية للاتصالات كعائق بنيوي، حيث يرتبط نجاح المنصات كالموقع الالكتروني للسلطة بمدى توفر تدفق عال ومستمر للإنترنت وهو ما يطرح إشكالية في مناطق الظل والولايات النائية التي قد تعاني من ضعف التغطية، بالإضافة إلى مخاطر تعطل الخوادم نتيجة الضغط الهائل Overload، في فترات الذروة، مثل الأيام الأخيرة للمراجعة الاستثنائية للقوائم أو خلال

[1] الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات، **الاستراتيجية الوطنية لأمن نظم المعلومات 2025-2029**، الجزائر، مارس 2026، ص 12.

عمليــة الفــرز والتبليــغ اللحظـي للنتــائج [1]، ممــا قــد يــؤدي إلـى ارتبــاك فـي تــدفق المعلومــات بــين البلديات والمركز الوطني للبيانات.

أمــا علــى مســتوى التنســيق التقنـي، فيبــرز تحــدي تكامــل الأنظمــة والــربط البينـي (interoperability)، وهــو تحــدي يتعلــق بمــاذا قــدرة أنظمــة الســلطة الوطنيــة المســتقلة على التوافـق مـع قواعـد بيانـات وزارة الداخليـة والجماعـات المحليـة، فالمعالجـة الآليـة للهيئـة الناخبـة تعتمـد علـى السـحب اللحظـي للمعلومـات مـن سـجلات الحالـة المدنيـة واي تفـاوت في التحـديث أو خلـل في التوافـق البرمجي بـين القطاعـات قـد يـؤدي إلى أخطـاء تقنيـة، مثـل: بقـاء أسـماء المتـوفين أو المسـجلين في عنـاوين قديمـة، ممـا يتطلـب بروتوكـولات ربـط فائقـة الدقـة تضـمن وحـدة المعلومـة وصـحتها قانونـاً [2]. كمـا لا يمكـن اقفـال تحـدي الفجـوة الرقميـة مـن منظـور تقني حيـث يقـع علـى عـاتق المبرمجين والمصـممين تحـدي ابتكـار واجهـات اسـتخدام تتسـم بالبسـاطة القصـوى user-Friendly" لــتلائم كافــة المســتويات التعليميــة و العمريــة للمــواطنين، مــع تــوفير بــدائل تقنيــة كالطرفيــات الإلكترونيــة في المقــرات الإداريــة لضــمان عــدم اقصــاء الفئــات التي لا تملــك أجهــزة ذكيــة. كمــا يظهــر تحــدي الإســتدامة، والصــيانة الدوريــة للأنظمــة، حيــث تتقــدم التكنولوجيــا بسـرعة مذهلـة ممـا يفـرض تحـديث مسـتمرا للبرمجيـات وتكـوين فـرق دعـم فني متخصصـة وقـادرة علـى التـدخل الميـداني السـريع لإصـلاح أي عطـب طـارئ في مكاتـب الانتخـاب لـذا مـن اسـتمرارية الخدمة الرقمية دون قطع طيلة المسار الانتخابي[3] .

بالإضـافة إلى مـا تـم ذكـره، يبرز ايضـاً تحـدي تـوطين البيانـات وسـيادة الرقميـة كـال أولويـة قصـوى، فمـع تزايـد الاعتمـاد علـى تقنيـات الحوسـبة السـحابية يقـع علـى عـاتق السـلطة الوطنيـة المسـتقلة ضـمن تخـزين كافـة بيانـات الهيئـة الناخبـة والعمليـات الانتخابيـة داخـل خـوادم وطنيـة موجـودة فعليـا علـى التـراب الـوطني. هـذا التحـدي يهـدف إلى تجنـب خضـوع البيانـات الحساسـة

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "**السلطة المستقلة: مركز بيانات جديد لمتابعة المسار الانتخابي**"، تقرير إخباري منشور بتاريخ 16 أفريل ، 2026**مرجع سابق** .

[2] عبد القادر دراجي، "**آليات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائركمدخل لتحقيق النزاهة**"، مجلة الدراسات الحقوقية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 11، العدد 2، 2025، ص 310

[3] **المكان نفسه**.

للقوانين الدولية أو مخاطر التخزين خارج الحدود التي قد تعرضها للتجسس أو الضغط السياسي وهو ما يتطلب بنية تحتيه محلية فائقة القوة قادرة على معالجة البيانات الضخمة بكفاءة وسرعة عالية [1]. كما يظهر تحدي آخر وهو تأمين الهوية الإلكترونية ومطابقة البيانات البيوميترية ، إذا يتطلب التحول نحو الانتخاب المؤمن تطوير تقنيات التعرف الآلي تضمن مطابقة هوية الناخب الرقمية مع بياناته الحقيقية بشكل لحظي ، لتفادي أي صغيرات قد تسمح بأن انتحال الشخصية في الفضاء الافتراضي، خاصة في ظل التوجه نحو تفعيل خدمات التسجيل والطعن عن بعد، بالإضافة الى إشكالية الاعتمادية و توافر الأنظمة (system availability) ، وهي القدرة التقنية على ضمان عمل المنصات بنسبة توافر كاملة دون أي انقطاع، وأخيرا بروز تحدي تأمين سلاسل التوريد التقنية، فسلطة تعتمد على أجهزة وبرمجيات قد تكون مستوردة مما يفرض تحدي فحص هذه الوسائل بدقة للتأكد من خلوها من أي أبواب خلفية قد تستخدم للولوج إلى المنظومة من جهات خارجية، لضمان تحصين انتخابات 2026 من أي اختراق تقني غير مرئي.[2] كل هذه العوامل تجعل من الرغم في الجزائر تحدي ينت التقني يمتد من جودة الكاب المحوري للإنترنت وصولا إلى حصانة الخوارزمية التي تحسب الناخبين.

المطلب الثاني: التحديات السياسية

تعد التحديات السياسية من أعقد العقبات التي تواجه مسار رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر، حيث تتشابك فيها أبعاد الثقة، والسيادة، والعدالة المؤسساتية، وتبدأ هذه التحديات بمعضلة الثقة السياسية وشرعية المخرجات الرقمية، اذ تعتبر الثقة العملة الصعبة في أي نظام انتخابي، تعتبر الثقة العملة الصعبة في أي نظام انتخابي، والتحول الرقمي يضيف طبقة من الغموض بالنسبة للناخب والسياسي غير المختص. التحدي السياسي هنا

[1] نظام التصويت الرقمي: تقنياته، تحدياته، وتأثيره على الديمقراطية"، موقع مجلس تك 24 ديسمبر 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 ماي 2026 عبر الرابط: site.majles.tech.

[2] كريم خلفان "رئيس السلطة المستقلة للانتخابات "، **حوار حول تحضيرات انتخابات 2 جويلية**، الإذاعة الوطنية، حصة "ضيف الصباح"، بتاريخ 16 أفريل 2026.

ليس تقنياً فحسب، بل يكمن في كيفية إقناع الأحزاب المتنافسة بأن الخوارزمية لا تملك انحيازاً مسبقاً. إن أي خلل بسيط أو عدم وضوح في طريقة معالجة البيانات قد يفسر سياسياً على أنه محاولة لتوجيه النتائج، مما يهدد بقبول المخرجات النهائية لاستحقاق 2 جويلية 2026 ويفتح باب التشكيك في شرعية المؤسسات المنبثقة عنها، [1]اي أنَّ أزمة الثقة هنا لا تنبع من كفاءة النظام التقني بحد ذاته، بل من طبيعة 'التراكم النفسي' للناخب والفاعل السياسي تجاه الوسائل الإدارية، لذا، فإنَّ الرقمنة في الجزائر ليست مجرد تحديث تقني، بل هي اختبار لمدى قدرة التكنولوجيا على ردم فجوة الشك بين المواطن وصندوق الاقتراع، و يلي لذلك تحدي مقاومة التغيير البيروقراطية والإرادة السياسية، حيث يصطدم المسار بالمقاومة المؤسساتية من الهياكل التقليدية التي تجد في الشفافية الرقمية تهديدا لسلطتها التقديرية، مما يتطلب إرادة سياسية عليا تفرض التحول كخيار استراتيجي وتضمن استقلالية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بعيدا عن ضغوط الجهاز التنفيذي. ويبدو أن هذه المقاومة تمثل المنطقة الرمادية التي تحاول فيها الادارة التقليدية الحفاظ على وجودها عبر تعقيد إجراءات الولوج للمنصات مما يستوجب تحويل الموظف من متحكم في المعلومة إلى ميسر تقني لها، [2]وفي إطار أوسع تبرز قضية زيادة الوطنية حصانة القرار السياسي الرقمي فمن منظور جيوسياسي، يرتبط الاستقلال التقني بتجنب التبعية التكنولوجيا لجهات أجنبية، لضمان تخزين بيانات الهيئة الناخبة داخل خوادم وطنية محمية قرار السيادي يحسن المسار من الاختراقات الخارجية أو هندسة النتائج عبر بوابات برمجية خلفية. أي السيادة الرقمية هنا هي الوجه الآخر لسيادة الوطنية بمفهومها الكلاسيكي، فامتلاك شافر المصدر هو الضمان الوحيد لمنع أي محاولة لفرض ديمقراطية مستوردة من القوى التكنولوجية المهيمنة. [3]

[1] عبد القادر دراجي، م**رجع سابق**، ص315.

[2] عمار بوضياف، شرح قانون الانتخابات الجديد: الأمر 21-01، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 158.

[3] تقرير الأمم المتحدة حول الحوكمة الإلكترونية (UN E-Government Survey)"**التحول الرقمي والشمولية السياسية**"، نيويورك، 2024، ص 92.

كما يظهر تحدي العدالة السياسية والشمولية الرقمية الذي يفرض تساؤلات حول المساواة في الفجوة التكنولوجية بين الحواضر ومناطق الظل، مما قد يؤدي لإقصاء سياسي غير مباشر للفئات التي تفتقر للمهارات التقنية، وهو ما يفرض على الدولة ضمان أن الرقمنة وسيلة لتعزيز المشاركة لا عائقاً يخل بتكافؤ الفرص. وإنّ الخطر الكامل هنا يكون في خلق طبقة من النخبة التكنولوجية على حساب المواطن البسيط مما يهدد شمولية التمثيل الشعبي إذا لم تراعَ التفاوتات الجغرافية والتعليمية. وأخيرا، يبرز تحدي حماية الإرادة الشعبية من التضليل الرقمي والذي بدوره يتمثل في القدرة على حماية الناخب من التلاعب بالوعي عبر الأخبار الكاذبة و الخوارزميات الموجهة، لضمان بيئة انتخابية نزيهة تتطلب أدوات قانونية وتقنية لرصد التضليل الذي يشوه صورة المترشحين ويؤثر على حرية الاختيار.[1] ومنه يمكن القول أن التحدي الحقيقي يكمن في تعزيز الوعي الرقمي لدى المواطن، فالرقمنة سلاح ذو حدين يقرب الناخب من الصندوق لكنه قد يجعله عرضة لتوجيه خوارزمي يسلب استقلالية قراره السياسي .

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

ان الانتقال نحو رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر لا يمكن حصره في ابعاده التقنية و القانونية فحسب ،بل هو تحول بنيوي يصطدم مباشرة بالواقع الاجتماعي و التركيبة السيكولوجية للمواطن ،فالبعد الاجتماعي يمثل الحلقة الأهم في إنجاح هذا المسار، و عليه يمكن حصر عدة تحديات اجتماعية تواجه رقمنة العملية الانتخابية الجزائرية يتصدرها تحدي الامية الرقمية و الفجوة الجيلية حيث تعد هذه الأخيرة عائقاً اجتماعياً جوهرياً، حيث تبرز فجوة كبيرة في التعامل مع التكنولوجيا بين جيل الشباب وفئة كبار السن الذين قد يجدون صعوبة في التعامل مع المنصات الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول لتسجيل والانتخاب هذا التفاوت قد يؤدي إلى شعور فئات واسعة بالإغتراب عن العملية السياسية

[1] موقع مجلس تك، نظام التصويت الرقمي: تقنياته، تحدياته، وتأثيره على الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 21.

نتيجة تعقيد الوسائل التقنية [1]، أي أن ا الرقمنة إذا لم ترفق بحملات تعليمية مكثفة قد تتحول من أداة تسهيل الى حاجز اجتماعي يعزز الإقصاء الجيلي حيث تصبح الانتخابات حكرا على من يمتلكون المهارة التقنية فقط. كما يظهر الموروث الثقافي و الارتباط الوجداني في النمط الورقي كعائق اخر حيث انه يوجد في الثقافة الاجتماعية الجزائرية ارتباط وثيق بما دية العملية الانتخابية أي ورقة صندوق جود الزجاجي والحبر الفوسفور حيث تمنع هذه الأدوات الموسى شعورا بالاطمئنان والرقة بشعبية المباشرة الانتقال إلى الفضاء الافتراضي يواجه مقاومة ثقافية نابعة من الشك في كل ما هو غير مرئي البرمجيات والخوارج مئات مما يصعب من عملية إقناع الناخب البسيط في نزاهة الرقم هنا في العملية الانتخابية[2] و بمفهوم آخر التحدي الحقيقي ليس في توفير التكنولوجيا ،بل في تغيير السلوك الانتخابي للمجتمع، فالمواطن يحتاج إلى بناء علاقة جديدة مع الانتخابات الرقمية وهذا لا يأتي الا بنجاح تجارب تقنية متكررة تثبت انه الصوت الإلكتروني لا يقل الحصانة عن الورقي.

و يضاف الى ذلك تحدي اخر، وهو تفاوت النفاذ الرقمي والمساواة الاجتماعية والذي يرتبط بالقدرة الشرائية للمواطن، فامتلاك أجهزة حديثة وتحمل تدفق الإنترنت ليس متاحا لجميع الطبقات الاجتماعية بنفس القدر، هذا التفاوت المادي قد يخلق نوعا من التمييز الطبقي الرقمي في ممارسة الحقوق السياسية، حيث يسهل المسار على الفئة الميسورة تقنيا، بينما يزداد تعقيدا أمام الفئات الهشة اجتماعياً التي قد تجد صعوبة في تحمل تكاليف الربط الدائم [3]. أي أن هناك خطر من التحول الرقمي إلى امتياز تقني فإذا لم تضمن الدولة مجانية وسهولة الوصول إلى المنصات الانتخابية لجميع الفئات فإنها تخاطر بضرب مبدأ العدالة الاجتماعية وهو ما قد يؤدي إلى منع الفئات الكادحة عن المشاركة. و أخيرا يبرز هاجس الخصوصية الشخصية و المخاوف من الرقابة كدافع للتحفظ على مشاركة بياناتهم

[1] نور الدين بوعائشة ،"دور الرقمنة في تكريس النزاهة الانتخابية في .....»، مرجع سابق،ص 53.

[2] European External Action Service (EEAS), "**High Level Conference on the Future of International Election Observation: Background Paper - Challenges and Opportunities of Election Observation:** ICT", Brussels, 10-11 October 2018 ,p03, available at: https://www.eeas.europa.eu/_en ,retrieved on :20_04_2026.

[3] **Ibid ,**p 04.

الشخصية عبر الفضائيات الرقمية ويبرز هنا تحدي الخوف من الرقابة الرقمية أو استغلال المعطيات الشخصية في غير سياقها الانتخابي ،هذا الهاجس يدفع الكثيرين لتفضيل التعامل اليدوي التقليدي حماية لخصوصياتهم ،خوفا من أن تكون الرقمنة وسيلة لجمع معلومات تتجاوز الغرض الديمقراطي[1] وعليه فإن كسب ثقة المجتمع يتطلب ضمانات أمنية وشفافية مطلقة ،فالناخب لن ينخرط في المسار الرقمي ما لم يشعر ان بياناته الشخصية في حصن رقمي منيع، بعيداً عن أي استخدامات قد تمس بخصوصيته الفردية أو الاجتماعية.

[1] نور الدين بوعائشة، **مرجع سابق** ،ص 55 .

المبحث الثالث: الافاق المستقبلية

لا يتوقف مسار التحول الرقمي في المنظومة الانتخابية الجزائرية عند حدوث التحديث التقني، بل يمتد ليشكل رؤية تهدف الى بتاء علاقة متطورة بين المواطن وصندوق الاقتراع فالهدف المستقبلي يتجاوز مجرد تبسيط الإجراءات الإدارية، ليصل إلى محاولة دمج تقنيات أكثر أماناً، لضمان نزاهة العملية وحماية صوت الناخب من أي تلاعب محتمل. ونجاح هذه الخطوات مستقبلاً مرهون بجعل الرقمنة حقاً متاحاً لجميع الفئات دون استثناء، بدون الفوارق التقنية والجغرافية بين المواطنين، وتتحول التكنولوجيا إلى جسر حقيقي يسهل المشاركة السياسية بدلاً من أن تكون عائقاً أمامها [1].

المطلب الأول: المسار التفاؤلي

يعد استشراف المستقبل ركيزة أساسية في بناء السياسة العامة خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحول الرقمي الذي يمثل رهاناً استراتيجيا للدولة الجزائرية في عصرنة ممارستها الديمقراطية ، و ذلك استناداً الى تجارب دولية ناجحة كإستونيا و الهند ،و يهدف هذا المطلب الى رسم مسارات مستقبلية تفاؤلية و واقعية تمتد الى 2030 تضمن الانتقال السلس نحو بيئة انتخابية رقمية متكاملة و محصنة [2]. وعليه، تتجلى الرؤية الأولى في الرقمنة التدريجية التي ترتكز على مبدأ التغيير الهادئ لضمان تقبل المجتمع للتقنية الجديدة، تبدأ المرحلة الأولى (2026-2027) بإطلاق تطبيقات لتسجيل الناخبين عبر الهواتف الذكية و ربطه ببطاقة BADR الالكترونية، حيث يتوقع ان يصل التسجيل الرقمي الى 70% [3]، مما يساهم في تطهير القوائم الانتخابية، وتقليص الأخطاء اليدوية بنسبة 50% ، وتتبعها مرحلة ثانية عام 2028 باجراء تصويت إلكتروني تجريبي في الانتخابات المحلية ل 20% من الناخبين في ولايات كبرى

[1] خنافيف محمد ومعيزي قويدر، **التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للدراسات والبحوث، جامعة البليدة 2، العدد 13، جوان 2018، ص 58 .

[2] **نفس المرجع** ,ص59

[3] بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مزايا بطاقة CIB: عملياتكم البنكية دون تنقل"، متاح على الرابط: https://badrbank.dz/ تم الاطلاع في 2026/05/04.

كـالجزائر العاصـمة و وهـران باسـتخدام تقنيـات تشـفير blockchain لضـمان عـدم التلاعـب بالأصـوات، وصـولاً فـي عـام 2030 الـى انتخابـات عامـة هجينـة تـوزع مناصـفة بـين الاقتـراع الالكترونـي والتقليـدي، ممـا يسـاهم فـي تـوفير 40% مـن التكـاليف اللوجسـتية ورفـع المشـاركة السياسية الى 65%، خاصة في المناطق النائية التي كان يصعب الوصول اليها .[1]

و في مسـار اكثر طموحـا، تبرز ملامـح القفـزة الشـاملة نحـو الجزائـر الرقميـة الكاملـة، وهي رؤيـة تعتمـد على تحويـل التكنولوجيـا الى العمـود الفقـري للممارسـة الديموقراطيـة، وتنطلـق هـذه الرؤيـة مـن دعـم بنيـوي يتمثـل في عقـد شـراكات تكنولوجيـة كبرى مـع شـركات عالميـة لنشـر شـبكة 5G تغطي 90%مـن الأراضـي الوطنيـة، و يـدعمها إطـار قـانوني صـارم يسـتند الى تعـديل قـانون الانتخابـات 22-18لفـرض الرقمنـة كخيـار اسـتراتيجي ، و يهـدف التنفيـذ في الفتـرة 2027-2029 الى إيجـاد هويـة رقميـة موحـدة (e-ID) تـربط بيانـات النـاخبين بالسـجلات الحكوميـة بشـكل آمـن، ممـا يتـيح للمـواطن التصـويت مـن منزلـه عبر تطبيقـات ذكيـة تعتمـد التحقـق البيـومتري (بصـمة الوجـه او الاصـبع)،هذا المسـار مـن شـأنه رفـع المشـاركة السياسـية الـى 80% ،و تحقيـق نتـائج فوريـة بمجـرد إغـلاق الصـناديق، فضـلاً عـن تقلـيص النزاعـات القضـائية و الطعـون الى الصـفر بفضـل أنظمـة التـدقيق المسـتقلة القائمـة علـى الـذكاء الاصـطناعي .[2]كمـا يمكـن تبني النمـوذج الإقليمي الـذي يقـوم على الانتخابـات الذكيـة اللامركزيـة، وهـو عمـل يعتمـد على مبـدأ المنـاطق النموذجيـة قبـل التعميـم الشـامل ، يبـدأ هـذا المسـار بولايـات تجريبيـة مثـل تيـارت و عنابـة (pilote zones) لاختبـار كفـاءة الأنظمـة في بيئـات متنوعـة ،ثـم التوسـع تـدريجيا بنـاءً على نظريـة انتشـار الشـبكات network diffusion theory حيـث تنتقـل الخبرة و الابتكـار عبر التفاعـل المباشـر بـين الولايـات والبلـديات. يعتمـد هـذا النمـوذج تقنيـاً على برمجيـة مفتوحـة المصـدر لتعزيـز الشـفافية، مـع اتاحـة مراقبـة حيـة ومباشـرة لسـير العمليـة عبـر داشـبورد (لوحـة البيانـات) عامـة متاحـة للمـراقبين والمـواطنين، مدعومـة بتـدريب مكثـف ل 100,000 مراقـب انتخـابي علـى الأدوات الرقميـة الحديثـة، والهـدف النهـائي هـو الوصـول لرقمنـة كاملـة بحلـول 2030 تتكامـل مـع الخـدمات

[1] وكالة الانباء الجزائرية، **مرجع سابق**.
[2] أم كلثوم بوشيحة، **إدارة الحملات الانتخابية في البيئة الرقمية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2025/2024، ص ص 44-45.

الحكومية الأخرى كالضرائب الضمان الاجتماعي، مما يعزز الثقة العميقة في المؤسسات ويوفر مليارات الدينارات سنويا للخزينة العمومية.[1] وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن هذه المسارات المستندة لتقرير دولية كتقرير البنك الدولي لعام 2024، تمثل خارطة طريق لتجاوز المخاطر التقليدية عبر تعزيز الأمن السيبراني والاحترافية التقنية.

وعليه، استنتاجا لما سبق، يمكن القول إن هذه الرؤى تعكس انتقال الجزائر من مرحلة تجريب التقنية إلى مرحلة تبني ال استراتيجية الرقمية كخيار سيادي. إن نجاح هذه التوجهات لا يقاس فقط بمدى تعقيد الأنظمة المستخدمة، بل بمدى قدرتها على استعادة ثقة المواطن في فاعلية صوته، فإذا تحولت التكنولوجيا من وسيلة تقنية جافة إلى حارس حقيقي وشفاف للإرادة الشعبية ، فإننا سنشهد ولادة عهد جديد من الاستقرار السياسي القائم على الشرعية الرقمية المطلقة التي لا تقبل الشك.

المطلب الثاني: المسار التشاؤمي

بناءاً على ما سبق، وبعد ما تم التفصيل في السيناريوهات التفاؤلية التي ترسم أفقاً واعداً للعملية الانتخابية في الجزائر بحلول عام 2030، يصبح من الضروري استكمال المشهد بالطرف الآخر من الاستشراف، اذ يعد رصد السيناريوهات التشاؤمية ركيزة أساسية لتجنب الوقوف في أخطاء التحول الرقمي، خاصة في ظل التحديات التقنية والاجتماعية والسيبرانية القائمة، وبالاستفادة من دروس إخفاقات دولية سابقة كفنزويلا ونيجيريا ، وتهدف هذه المسارات الاستشرافية التي تمتد لعام 2030 إلى كشف المخاطر الناتجة عن الانتقال السريع وغير المدروس نحو بيئة رقمية غير محصنة، حيث تبرز عدة احتمالات مظلمة قد تعيق هذا المسار، ففي المقام الأول تظهر احتمالية الرقمنة المعطلة كفشل تقني وإجرائي يبدأ في المرحلة ما بين(2026- 2027) في حالة إطلاق تطبيق تسجيل مرتبط ببطاقة BADR الإلكترونية، إلا أن هذا المشروع قد يصطدم بواقع مرير يتمثل في ضعف تغطية الإنترنت في المناطق الريفية التي تمثل مساحة واسعة من البلد. هذا الخلل اللوجستي قد يحصر التسجيل في نسبة ضائعة

[1] نورالدين بوعائشة، **دور الرقمنة في تكريس النزاهة الانتخابية في ظل الامر 21-01**، مرجع سابق، ص ص23-24.

لا تتعدى 20%، مما يفجر موجة من الاحتجاجات نتيجة الشعور بالإقصاء الرقمي،[1] وتتزايد هذه الأزمة تعقيدا في عام 2028 عند محاولة تجربة تقنية البلوكشين في ولاية كبرى مثل وهران، حيث قد ينهار النظام أمام مهاجمات إلكترونية تؤدي لتأخر النتائج لأسابيع وتعميق الشكوك الشعبية في نزاهة العملية بأكملها وصولاً إلى عام 2030 الذي قد يجهد فشل نموذج الانتخابات الهجينة تماما، مما يرفع التكاليف ويجبر الدولة على العودة للنمط الورقي بعد خسائر مادية كبيرة.[2]

و بالتوازي مع العوائق التقنية، تبرز احتمالية المقاومة الاجتماعية ضد الرقم خطر نابع من الثقافة المجتمعية، حيث قد يبدأ الرفض الشعبي في عام 2027 تزامن مع فرض الهوية الرقمية,(e-ID) مما قد يثير مخاوف أمنية وسياسية تذكرنا باحتجاجات سابقة ، نتيجة قلق فئات واسعة من كبار السن وسكان المناطق النائية من قضايا التجسس أو انتهاك الخصوصية عبر المراقبة البيومترية . ومع فشل الحملات التوعية الرسمية أمام الإشاعات والمعلومات المضللة التي تنتشر بسرعة في مواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة 2028- 2029. وقد يقتصر استخدام الأدوات الرقمية على 15% فقط من الناخبين، مما يؤدي بحلول عام 2030 إلى تراجع حد في نسب المشاركة السياسية لتصل إلى 30% مع دخول البلاد في دوام من النزاعات القضائية والطعون الدستورية [3]، وهو ما قد يضطر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات(ANIE) لتعليق مشروع الرقمنة كلياً، مما يعمق الانقسام التقني والاجتماعي بين سكان المدن الكبرى والمناطق الداخلية. وفي أسوأ التوقعات، تأتي احتمالية الانتخابات المخترقة كتهديد سيبراني جاد، حيث يتوقع أن تستغل الثغرات الأمنية في البنية التحتية كأداة للتخريب السياسي، إذ قد تتعرض شبكات الجيل الخامس (5G) التي يفترض نشرها بالتعاون مع شركاء

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، مرجع سابق.

[2] فيصل بن قاسي ورابح سرير عبد الله، "الانتخاب الإلكتروني باستعمال تقنية: **"بلوك تشين" كأداة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الإدارة والمواطن"**، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 3، جويلية 2020، ص. 778.

[3] ملتقى أسبار، **"تأثير الاستبعاد الرقمي على المجتمع: تحديات الوصول للخدمات التقنية لكبار السن"**، تقرير رقم (119)، لجنة شؤون التنمية الاجتماعية، نوفمبر 2023، على الرابط :https://multaqaasbar.com/ تاريخ الاطلاع: 4 ماي 2026.

دوليين لهجمات سيبرانية متطورة تؤدي تسريب بيانات ملايين الناخبين الجزائريين، مما يهز أركان الثقة في قدرة الدولة على حماية سرية الاقتراع.[1] كما تزداد خطورة هذا سيناريو في عام 2029 عند احتمال اختراق أنظمة الذكاء الاصطناعي المخصصة للتدقيق الإلكتروني بهدف التلاعب بالنتائج أو إصدار بيانات مزورة تثير الفوضى والاتهامات الدولية بعدم النزاهة، وهو ما قد ينتهي في عام 2030 بإلغاء التصويت الرقمي كليا، مما قد يدخل المؤسسات في أزمة دستورية معقدة وفقدان كامل للثقة في صندوق الاقتراع، لتعود الجزائر عقودا إلى الوراء في مسار الديمقراطية الرقمية نتيجة غياب الإعداد الشامل والتحصين الأمني الكافي.

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **"العصر الرقمي يهدد نزاهة الانتخابات"**، مقال إخباري، 04 يوليو 2025، تاريخ الاطلاع: 4 ماي 2026، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org

خلاصة الفصل الثالث:

يتناول هذا الفصل واقع رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر، من خلال إبراز أهم مظاهر التحول الرقمي من جهة، والتحديات التي تعيق هذا المسار من جهة أخرى، إضافة إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية.

ففي المبحث الأول، تم التطرق إلى تجليات الرقمنة، حيث ظهر ذلك من خلال اعتماد التسجيل الإلكتروني للناخبين الذي ساهم في تسهيل عملية التسجيل وتحيين القوائم الانتخابية. كما برز دور التواصل الرقمي في تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز التفاعل عبر الوسائط الحديثة. إلى جانب ذلك، تم اعتماد منصات إلكترونية لتسيير ومتابعة الانتخابات، ما ساهم في تحسين الشفافية وسرعة معالجة المعطيات.

أما المبحث الثاني، فقد ركّز على التحديات التي تواجه رقمنة الانتخابات، حيث تبرز التحديات التقنية مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ومخاطر الأمن السيبراني. إضافة إلى التحديات السياسية المرتبطة بمدى الثقة في الأنظمة الرقمية وضمان نزاهة العملية الانتخابية. كما لا يمكن إغفال التحديات الاجتماعية، خاصة الفجوة الرقمية وضعف الثقافة التكنولوجية لدى بعض فئات المجتمع.

وفي المبحث الثالث، تم عرض السيناريوهات المستقبلية، حيث يتراوح المسار بين سيناريو تفاؤلي يقوم على تطوير البنية الرقمية وتعزيز الثقة، مما يؤدي إلى انتخابات أكثر شفافية وفعالية، وسيناريو تشاؤمي يعكس استمرار العراقيل التقنية وضعف الثقة، ما قد يحد من فعالية الرقمنة ويؤثر على مصداقية العملية الانتخابية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، نخلص إلى أن التحول الرقمي ليس مجرد طفرة تقنية عابرة، بل هو ثورة هيكلية أعادت صياغة التفاعل بين المواطن ومؤسسات الدولة في الجزائر، لاسيما في الشق الانتخابي. فبداية الاهتمام بالرقمنة كانت تركز على تحديث الادارة العمومية، ليتم فيما بعد نقل هذه التقنيات إلى صلب العملية الانتخابية قصد معالجة الاختلالات التقليدية، تنظيم القوائم الانتخابية، وإضفاء طابع السرعة والدقة على الاستحقاقات، رغم التحديات التقنية والأخلاقية التي تفرضها هذه الوسائط الجديدة.

وبخصوص الإجابة عن الإشكالية، فقد تم التوصل إلى أن التحول الرقمي يعمل كمتغير وسيط لتعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، حيث يساهم في بناء ثقة رقمية من خلال تقليص التدخل البشري في مراجعة القوائم وعمليات الفرز، مما يؤثر مباشرة على شرعية المخرجات الانتخابية. كما أن الاستفادة من المنصات الإلكترونية والسلطة الوطنية المستقلة كفاعل مؤسساتي رقمي أصبحت ركيزة أساسية تتوقف عليها جودة الممارسة الديمقراطية مستقبلا، نظرا لدور الرقمنة في سد الثغرات التي كانت كثيرة في الطريقة التقليدية وتؤدي إلى تراجع ثقة الناخب، كما أظهر توظيف الرقمنة تأثيرات مزدوجة، فهي من جهة تعزز السيادة الانتخابية من خلال ضبط الهيئة الناخبة بدقة إحصائية عالية ومن جهة أخرى تفتح المجال أمام تحديات سيبرانية وقانونية تتطلب يقظة أمنية وتشريعية مستمرة لمواجهة أي اختراق قد يمس بمصداقية الصندوق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كالاتي:

- ان الرقمنة في الجزائر أصبحت ضرورة لمواكبة العصر، وهي قادرة على أن تكون نقطة فارقة في تحسين العمل الديمقراطي إذا تم تنفيذها ب استراتيجية ية واضحة.

- تؤثر الرقمنة بالإيجاب على نسب المشاركة السياسية من خلال تسهيل عملية التسجيل والتواصل، لكنها في ذات الوقت تطرح معضلات تتعلق بالفجوة الرقمية ومدى قدرة كافة فئات المجتمع على التعامل مع هذه الوسائط.

- أصبحت التقنيات الرقمية (مثل التسجيل الإلكتروني و المنصات التسييرية) هي الضامن التقني للنزاهة الانتخابات، حيث تعمل كحاجز أمام التلاعب والممارسات البيروقراطية السابقة، مما يعزز الاستقرار السياسي العام.

- نجاح التحول الرقمي في العملية الانتخابية يتوقف على القدرة على مواجهة التحديات القانونية والتقنية التي قد تظهر أثناء التنفيذ، مع ضرورة الاستمرار في تطوير المنصات لتكون سهلة الاستخدام لكافة فئات المجتمع.

- يستوجب الاستمرار في رقمنة الانتخابات بطريقة أعمق، للوصول الى فكرة التصويت الالكتروني.

- كلما زاد الاندماج في التحول الرقمي، يجب الزيادة في الحماية السيبرانية.

انطلاقاً من القيمة العلمية لهذه النتائج، و من منظور شخصي، أرى أن الانتقال نحو الرقمنة الانتخابية في الجزائر قد تجاوز مرحلة العصرنة الإدارية ليصبح خيارا سياديا حتميا لتكريس النزاهة، ومع ذلك فإن نجاح هذا المسار لا يتوقف فقط على توفير البرمجيات، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى متانة الثقة الرقمية بين المواطن وصندوق الإلكتروني، وهو ما يستلزم تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف فئات المجتمع لضمان مشاركة سياسية عادلة شاملة .ومن هذا المنطلق، أرى أيضا أن هذا التحول او بالأحرى هذا الموضوع يفتح آفاقاً بحثية جديدة تستدعي الدراسة مستقبلاً، وعلى رأسها الأمن السيبراني في المنظومة الانتخابية، وكيفية حماية قواعد بيانات الناخبين من الاختراقات، وهو حقل معرفي يتداخل فيه الأمن بالسياسة والتكنولوجيا، ويشكل امتداداً ضرورياً لضمان استدامة الرقمنة.

وفي ضوء هذه الرؤية، يمكن التقدم بجملة من التوصيات الإجرائية:

أولا، تطوير البنية التحتية واستخدامها من خلال الإسراع في الربط الشبكي المشفر بين مختلف ملحقات السلطة الوطنية المستقلة لانتخابات لضمان تحيين ومعالجة سريعة لبيانات الهيئة الناخبة.

ثانيا، التوعية الرقمية والشمولية وذلك عن طريق إطلاق حملات إعلامية مرافقة وتبسيط واجهات المنصات التكنولوجية لتصبح سهلة الاستخدام من قبل المواطنين على اختلاف مستوياتهم التعليمية وفئاتهم العمرية

وعليه، يمكن القول أن التحول الرقمي هو ما تصنعه الإرادة السياسية والمؤسساتية في الجزائر، فإما أن تنجح هذه الجهود في بناء نظام انتخابي إلكتروني متطور يعتمد عليه الجميع، أو تظل مجرد وسائل تقنية محدودة تواجه صعوبات تمنعها من تحقيق أهدافها في أرض الواقع، وأن الخطوات والجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في هذا المجال يدفعنا للتساؤل عمّا إذا كانت هذه الرقمنة قد وصلت إلى مرحلة النضج الكافي لتحل محل النمط التقليدي نهائيا، أم أنها لا تزال في مرحلة التكيف وبناء القواعد المتينة لانتخابات الغد.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. **أولا: المصادر الرسمية:**
2. الدستور الجزائري: المعدل والمتمم بموجب التعديل الدستوري المؤرخ في 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
3. القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 2019.
4. القانون العضوي رقم 19-08 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات.
5. الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 10 مارس 2021.
6. الأمر رقم 26-06 المؤرخ في 4 أفريل 2026، المعدل والمتمم للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 5 أفريل 2026.
7. القرار رقم 06 المؤرخ في أول جوان سنة 2023، الصادر عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الذي يحدد شروط وكيفيات ضبط البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة واستعمالها.
8. المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030، وثيقة صادرة عن رئاسة الجمهورية، 2025.
9. الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات، الاستراتيجية الوطنية لأمن نظم المعلومات 2025-2029، الجزائر، مارس 2026.

10. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بيانات وقرارات رسمية حول تنظيم المسار الانتخابي ومراجعة القوائم، سنوات 2024-2026.

ثانيا: الكتب.

11. إبراهيم سعد الدين .المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

12. بسيوني رائدة، عاشور عبد العزيز. الحملات الانتخابية عبر الإعلام الجديد، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.

13. بوضياف عمار. شرح قانون الانتخابات الجديد: الأمر 21-01. ط1. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2021.

14. بولشعير سعيد. القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2021.

15. جديدي نهلة. حياد الإدارة الانتخابية في التشريعين التونسي والجزائري، الدار الجزائرية للكتاب زموري، الطبعة الأولى 2024.

16. الدبس عصام علي. القانون الدستوري والنظم السياسية.الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

17. روابدة عثمان علي. النظم الانتخابية وآثارها السياسية والتمثيلية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

18. لزعر، عبد المنعم. تصدر الانتخابات التشريعية بين رهانات الأحزاب ورهانات المجتمع، الرباط: مركز آفاق للديمقراطية، 2021.

19. لميلاني هاشم. الديمقراطية من الإغريق إلى عالم ما بعد الحداثة،ط 01، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017.

20. نوهلن ديتر.النظم الانتخابية في العالم،ترجمة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

21. هنتنغتون صاموبل. النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، 1993.

22. يس نجلاء أحمد. الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.

ثالثا: الموسوعات والمعاجم

23. أبوبكر سلطان .رقمنة العالم .الموسوعة الإلكترونية القافلة، سبتمبر 2019.

24. معجم المعاني .كلمة انتخاب.

25. موسوعة آيس .(Electoral Knowledge Network) قسم نظام الجولتين.

رابعاً: المجلات العلمية

26. بن سعيد لخضر. ورديف مصطفى. حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد ،2023، ص ص332- 342.

27. بن قاسي فيصل وسرير عبد الله رابح. الانتخاب الإلكتروني باستعمال تقنية البلوك تشين، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 3، 2020، ص ص. 778-790.

28. بوزعيب بريزة. الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية، المجلد 5، العدد 02، 2022، ص 67-81.

29. جاب الله شافية. واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالي،2013 ، ص ص 110 – 93.

30. حميدوش علي ، وبوزيدة حميد. اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020. ص ص .60 - 41.

31. خنافيف محمد ومعيزي قويدر. التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية، مجلة الإدارة والتنمية، جامعة البليدة 2، العدد 13، 2018. ص ص 45- 63.

32. دراجي عبد القادر. آليات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر كمدخل لتحقيق النزاهة، مجلة الدراسات الحقوقية والسياسية. جامعة الوادي، المجلد 11، العدد 2، 2025. ص ص 301_322.

33. دندن جمال الدين. آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر 01، عدد 02، 2023، ص ص 55-72.

34. دراغلة ليلى. نظام التمثيل النسبي والكوتا النسائية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، باتنة، عدد03، 2021، ص ص .534-552 .

35. ردمد ورقي. النظم الانتخابية: الأساليب والأنواع والطبيعة القانونية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد09، عدد02، 2025. ص ص 871-915.

36. شامي رابح. قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد06، عدد01، 2021 ص ص 245-268.

37. شاكر زينب حسين. النظم الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق، المجلة السياسية الدولية .عدد65، 2022، ص ص 115-142.

38. شرفي آسيا ومعمري ليلى. دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة .المجلد 15، العدد 01، 2025. ص ص 294 – 273.

39. شلالي رضا وبن سالم أحمد. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص ص 191-214.

40. ضريف قدور. أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية .جامعة سطيف 2، 2020، ص ص 87-108.

41. عتو رشيد. رقابة السلطة الوطنية للانتخابات ضمانة لنزاهة الانتخابات، مجلة الدراسات القانونية المقارنة .تيسمسيلت، المجلد 06، 2020، ص ص 173-192.

42. عمار عباس. الانتخابات الرئاسية على ضوء اجتهادات المجلس الدستوري، مجلة المجلس الدستوري .جامعة معسكر، ع15، 2020. ص ص 13-34.

43. عمراني مراد وقرانة عادل. النظام القانوني للمندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 32، 2021. ص ص 305-326.

44. الغزواني إدريس وكاستلز مانويل. مفهوم مجتمع الشبكات، مجلة العمران. ع33، الرباط، 2020. ص ص 01-22.

خامساً: الأطروحات والرسائل الجامعية والمحاضرات

45. بنبني أحمد. الإجراءات المهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2005-2006.

46. بوجانة سليمان وحلايمي حميد. النظام الانتخابي في الجزائر ودوره في تعزيز الديمقراطية، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2021/2020.

47. بوشيحة أم كلثوم. إدارة الحملات الانتخابية في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2025/2024.

48. بوفدح وحيدة وباديسي. واقع التحول الرقمي في الجزائر،محاضرة مقدمة لطلبة الماستر، جامعة تيارت، أكتوبر 2023.

49. بلجدوي صراح. الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطة المستقلة بالخارج، جامعة الأمير عبد القادر، 2024.

50. جعفري عبد الله وخوالدية محمد. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2020-2021.

51. حاشي نهال. النظام الانتخابي في الجزائر وأثره على العملية الديمقراطية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2014-2015.

52. خليف عبد المومن. الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 2019/2018.

53. شبوبة نادية. المحكمة الدستورية ودورها في الاستقرار السياسي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2021-2022.

54. صادقي فوزية. دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021/2020.

55. منصوري عبد الرحيم وبشيري عبد الرحيم. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2020-2021.

56. مصطفاوي سالم إسماعيل .مفهوم التحديث .محاضرة، جامعة الأنبار، 2023-2024.

57. وشن فاطمة وبن عزيزة فاطمة. الانتخابات التشريعية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2020-2021.

سادساً: الرو ابط الإلكترونية، التقارير، واللقاءات الإعلامية

58. لقنصلية العامة الجزائرية بجدة، الموقع الرسمي، تم الاطلاع: 13 أفريل 2026 . https://cgjeddah.mfa.gov.dz/ar

59. المحكمة الدستورية الجزائرية، ما هي المحكمة الدستورية؟، الموقع الرسمي : https://www.cour-constitutionnelle.dz، تم الاطلاع: 19 أفريل 2026.

60. المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030، رئاسة الجمهورية، موقع.webservices.dz :تم الاطلاع :15مارس 2026.

61. الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات (مصر)، تم الاطلاع: 24 فيفري2026 . https://parliament2015.elections.eg/

62. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزير الداخلية يعرض نص قانون عضوي يعدّل ويتمّم الأمر رقم 21-01، موقع interieur.gov.dz تم الاطلاع :15افريل 2026.

63. الإذاعة الجزائرية، تفعيل منصة لتسهيل المصادقة على استمارات الاكتتاب، 23-06-2024https://news.radioalgerie.dz . تم الاطلاع :2ماي 2026.

64. المعجم الإلكتروني عربي عربي .الرقمنةhttps://www.almaany.com/ar/dict/arتم.

65. بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ، مزايا بطاقةCIB ، https://badrbank.dz/. .

66. خلفان كريم، حوار حول تحضيرات انتخابات 2 جويلية، الإذاعة الوطنية، حصة ضيف الصباح، 16 أفريل 2026.

67. دربال عبد الوهاب، تصريح رئيس الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات، قناة النهارTV ، 06-2017-02.

68. سرحان عبد الرحمن، النظام الانتخابي لمجلس النواب. جريدة البلد الالكترونية https://www.elbilad.net/ ،تم الاطلاع : 14ماي 2023.

69. العبدلي سعد مظلوم، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية2025 . https://almerja.com/ تم الاطلاع في :12افريل 2026.

70. كبياش حياة، عدالة انتخابية تتجسد، جريدة الشعب (الإلكترونية)، https://www.echaab.dz/ تم الاطلاع: 4 أفريل 2026.

71. لحياني عثمان، مسودة القانون الانتخابي في الجزائر، موقع العربي الجديد، 29جانفي 2026 https://www.alaraby.co.uk/politics . تم الاطلاع في 20مارس 2026.

72. بن مولود مريم، استراتيجية وطنية للتحول الرقمي.جريدة الغد الجزائري https://elghadeldjazairi.dz/ تم الاطلاع:12 ماي 2025.

73. ملتقى أسبار، تأثير الاستبعاد الرقمي على المجتمع، تقرير رقم (119)، نوفمبر 2023. https://multaqaasbar.com/ تم الاطلاع في:2ماي 2026.

74. موقع مجلس تك، نظام التصويت الرقمي: تقنياته وتحدياته، 24 ديسمبر 2024. site.majles.tech تم الاطلاع :1ماي 2026.

75. وكالة الأنباء الجزائرية، مراجعة قانون الانتخابات، تم الاطلاع 26 مارس 2026. https://www.aps.dz

سابعاً: المراجع باللغات الأجنبية

1 - اللغة الفرنسية(Français)

76. Toupictionnaire. Election. Le dictionnaire de politique. 19 septembre 2006.

2- اللغة الإنجليزية(English) :

أولا :الكتب (books)

77. Adu-Lohmu, and Robert Krimmer, 2006. *Introducing Electronic Voting: Essential Considerations*. Stockholm: International IDEA.
78. Nohlen, Dieter. 2007. *Elections and Electoral Systems*. New Delhi: Macmillan India.
79. Rogers, Everett M. 2003. *Diffusion of Innovations*. 5th ed. New York: Free Press.
80. Rostow, Walt W. 1960. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge: Cambridge University Press.
81. Valente, Thomas W. 1995. *Network Models of the Diffusion of Innovations*. Cresskill, NJ: Hampton Press.

ثانيا: المقالات العلمية(Journal Articles)

82. Przeworski, Adam, and Fernando Limongi. 1997. Modernization: Theories and Facts. *World Politics* 49, no. 2: 155–183.
83. Sahin, Ismail. 2006. Detailed Review of Rogers' Diffusion of Innovations Theory. *The Turkish Online Journal of Educational Technology (TOJET)* 5, no. 2: 14–22.

ثالثا: التقاريرو أوراق العمل(Reports & Briefing Papers)

84. United Nations. 2024. *UN E-Government Survey 2024: Digital Transformation and Political Inclusion*. New York: United Nations.
85. Wall, Alan. 2024. *Electoral Systems Briefing Papers*. USA.

رابعا :الموسوعات والمو اقع الإلكترونية(Websites & Encyclopedias)

86. Electoral Knowledge Network. 2026. Electoral Systems. ACE Project Encyclopaedia. Accessed May 26, 2026. https://aceproject.org/.
87. Greystone Technology. 2026. Choosing Your Path: Navigating Digital Modernization vs. Digital Transformation. Accessed May 26, 2026. https://www.greystonetech.com/.
88. Kumar, Krishan. 2026. Modernization. In *Encyclopaedia Britannica*. Accessed May 26, 2026. https://www.britannica.com/topic/modernization.
89. Villeneuve, Margot. 2026. Transformation Statistics. Gitnux. Accessed May 26, 2026. https://gitnux.org/.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الملخص *6*

مقدمة *8*

الفصل الأول : *9*

مدخل مفاهيمي و نظري للدراسة *9*

المبحث الأول: التحول الرقمي- محاولة فهم – 11

المطلب الأول : مفهوم الرقمنة : 11

المطلب الثاني: الرقمنة : الأسباب و الأهمية : 12

المطلب الثالث : أساسيات التحول الرقمي 15

المبحث الثاني:العملية الانتخابية:محاولة للفهم 17

المطلب الأول : مفهوم الانتخابات. 17

المطلب الثاني: أنواع النظم الانتخابية: 18

المطلب الثالث : وظائف الانتخابات 29

المبحث الثالث : العلاقة بين الرقمنة و العملية الانتخابية بين التنظير و التفسير 34

المطلب الأول: نظرية التحديث(modernization theory) 34

المطلب الثاني: نظرية الانتشار الشبكي (Diffusion of Innovation) 38

خلاصة الفصل الأول: 41

الفصل الثاني: العملية الانتخابية في الجزائر: من المرحلة التقليدية الى الرقمنة *42*

المبحث الأول : لمحة حول الانتخابات في الجزائر 44

المطلب الأول : الانتخابات الرئاسية 44

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية 47

المطلب الثالث : التعديلات الجديدة 51

المبحث الثاني: مأسسة العملية الانتخابية في الجزائر 55

المطلب الأول : السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 55

المطلب الثاني: المندوبيات 60

المطلب الثالث: المحكمة الدستورية 62

المبحث الثالث : علاقة التحول الرقمي بالانتخابات في الجزائر 68

_ المطلب الأول : رؤية الجزائر في إطار رقمنة القطاعات 68

المطلب الثاني: أهداف التحول الرقمي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الحديثة. 70

خلاصة الفصل : 74

الفصل الثالث: *رقمنة الانتخابات في الجزائر بين الواقع و التحديات 75*

المبحث الأول : تجليات الرقمنة الانتخابية في الجزائر 77

المطلب الأول : التسجيل الالكتروني الانتخابي 77

المطلب الثاني: التواصل الرقمي 87

المطلب الثالث: المنصة الالكترونية لتسيير و متابعة الاستحقاقات الانتخابية 90

المبحث الثاني: التحديات 94

المطلب الأول : التحديات التقنية 94

المطلب الثاني: التحديات السياسية: 96

المطلب الثالث : التحديات الاجتماعية 98

المبحث الثالث : الافاق المستقبلية 101

المطلب الأول : المسار التفاؤلي 101

المطلب الثاني: المسار التشاؤمي 103

خلاصة الفصل الثالث : 106

الخاتمة *107*

قائمة المراجع *111*

قائمة المحتويات *121*